المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة التعليم عن بعد
كلية الشريعة ـ الانتساب المطور

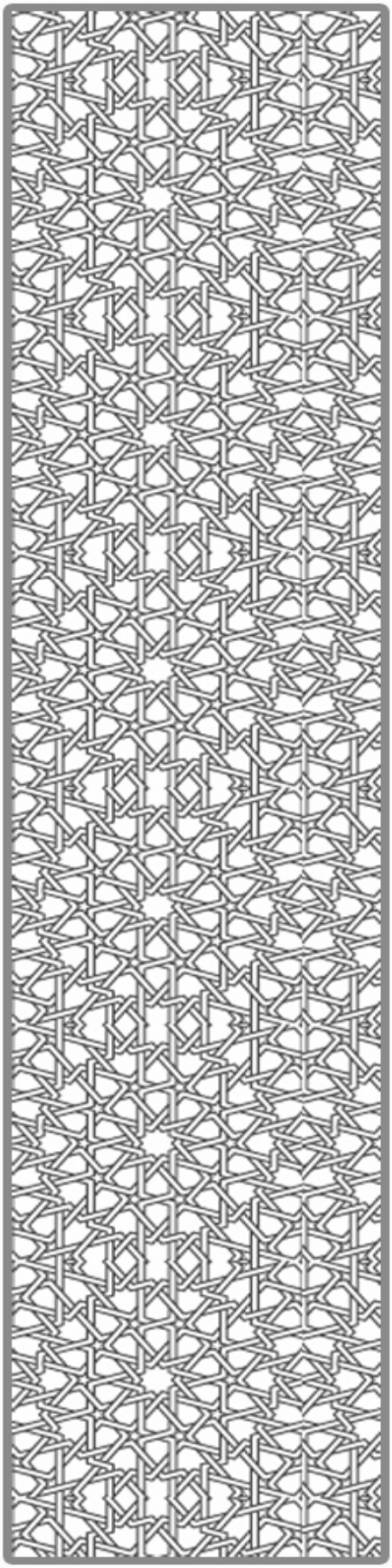

(نحو ١٤٠)

مقرر النحو

المستوى الأول

أستاذ المادة:

د . حسن الحفظي

(المذكرات تم تفريغها سماعاً من المحاضرات الصوتية)

إعداد طلاب وطالبات كلية الشريعة

انتساب مطور

نسخة مدققة و مزيدة

١٤٣٢ هـ

(كتب الله أجر كل من عمل على إعدادها وجعلها له صدقة جارية)

﴿تـقـديـم﴾

هذه هي الطبعة النهائية لمذكرات كلية الشريعة انتساب مطور تعليم عن بعد
وقد اعتمدت بتوفيق من الله بعد أن تم تدقيقها أكثر من مرة
من قبل طلاب وطالبات كلية الشريعة انتساب مطور
واخترنا أفضلها تدقيقاً وتم تلوينها وتنسيقها لتكون هي الطبعة النهائية
ولأنها جهد بشري لا يخلو من الخطأ ولا يصل للكمال
فنرجو عند وجود خطأ أو ملاحظة
كتابة تنبيه في الموضوع المخصص لذلك في منتدى المستوى الخاص بالمذكرة
في منتدى مكتبة كلية الشريعة: www.imamΛ.com

وسوف يتم تصحيح الأخطاء بعد التنبيه عليها من قبل القائمين على إعداد المذكرات

ونسأل الله جزيل الثواب لكل من يعين على ذلك ويشاركنا فيه

(مجموعة إعداد مذكرات كلية الشريعة انتساب مطور)

مفردات المقرر :

أولاً: مقدمة موجزة في محاضرة واحدة تتضمن ما يلي:

١. أهمية علم النحو، وحاجة طلاب العلوم الشرعية إليه.

٢. نشأة النحو وظهور المدارس النحوية (البصرية والكوفية) وحركة التأليف فيه.

ثانياً: باب الكلام والكلمة والقول واللفظ:

١. الكلام والكلمة والقول واللفظ.

٢. أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم، الفعل، الحرف، وعلامات كل قسم. أنواع الحرف، أنواع الفعل.

ثالثاً: باب المعرب والمبني:

١. معنى الإعراب والبناء. ٢. بناء الاسم إذا أشبه الحرف في واحد من ثلاثة أمور.

٣. إعرابه إذا لم يشبهه، ونوعا المعرب. ٤. أنواع الفعل الثلاثة وأحكامها من حيث البناء والإعراب.

٥. الحروف مبنية. ٦. أنواع البناء أو ألقابه.

٧. أنواع الإعراب أو ألقابه، وعلاماته الأصلية، وعلاماته الفرعية المتمثلة في الأبواب السبعة التالية:

الباب الأول: الأسماء الستة:

١. ألفاظها. ٢. شروط إعرابها بالحروف. ٣. اللغات الواردة فيها.

الباب الثاني: المثنى:

١. تعريفه. ٢. إعرابه. ٣. ما يلحق به.

الباب الثالث: جمع المذكر السالم:

١. تعريفه. ٢. شروطه. ٣. إعرابه. ٤. ما يلحق به.

الباب الرابع: الجمع المختوم بألف وتاء زائدتين:

١. تعريفه. ٢. إعرابه. ٣. ما يلحق به.

الباب الخامس: ما لا ينصرف:

١. تعريفه. ٢. إعرابه. ٣. شروط إعرابه.

الباب السادس: الأمثلة الخمسة:

١. تعريفها. ٢. إعرابها.

الباب السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر:

١. تعريفه. ٢. إعرابه. ٣. ما آخره حرف علة مبدل من همزة.

٤. إعراب الاسم المعتل الآخر.

رابعاً: باب النكرة والمعرفة:

١. تعريف النكرة والمعرفة. ٢. أنواع المعارف على سبيل الإجمال.

٣. الضمير: تعريفه، أقسامه، القاعدة في وصل الضمير وفصله.٤. نون الوقاية وأحكامها.

خامساً: باب العلم:

١. نوعاه.
٢. تعريف علم الشخص.
٣. تقسيمه من حيث الوضع إلى مرتجل ومنقول.
٤. تقسيمه من حيث المسمى إلى أولي العلم وغيرهم.
٥ . تقسيمه إلى مفرد ومركب، وأنواع المركب.
٦. تقسيمه إلى اسم وكنية ولقب، وتعريفها.
٧. كيفية ترتيب هذه الثلاثة إذا اجتمعت.
٨. كيفية إعرابها إذا اجتمعت كلها أو بعضها.
٩. تعريف علم الجنس.
١٠. الفرق بينه وبين علم الشخص.
١١. أنواع علم الجنس

الحلقه (١)

علم النحو وما المراد به؟

كلمة النحو في الأصل من ناحية اللغة هي مصدر لقولك نحوت بمعنى اتجهت

وأما في الاصطلاح: هو علم يعرف بأنه قواعد وأصول تعرف بها حال الكلمة من حيث أحقيتها في الإعراب أو في البناء، وإذا كانت مبنية فما علامة بنائها، وإذا كانت معربة فما علامة إعرابها سواء كانت بحركة أصلية أم فرعية.

هذا العلم كان يعرف قبل بعلم العربية، وتغيرت تسميته في القرن الهجري الأول وأصبح يعرف بعلم النحو، وكان مع هذا العلم مجموعة من العلوم الأخرى، في بداية الأمر كان خليطاً بين كل من علوم العربية من الأدب والتاريخ والأشعار، وإن كان النصيب الأوفر للنحو ولقواعد النحو، هذا حاله في بداية الأمر.

تعريف النحو

النحو: يعرف به أصول وأحوال الكلمة العربية أو أواخر الكلمة أيضا وترتيب الكلام وما تستحقه من إعراب أو بناء.

ما أهمية هذا العلم ؟

يحتاج إليه كثير من المتحدثين بهذه اللغة ذات المنزلة العالية التي يكفيها شرفا نزول القرآن الكريم بها

وبهذا احتلت المكانة والمنزلة العالية بين لغات العالم كما أن الله سبحانه وتعالى كتب لها البقاء لقوله سبحانه وتعالى { إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ } فإذا كان الله سبحانه وتعالى قد أثنى على كتابه بأنه واضح لا لبس فيه في مواضع كثيرة: في قوله سبحانه وتعالى على سبيل المثال: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ }، وقال تعالى: { وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ }، وقال سبحانه وتعالى { لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ} كما قال الله سبحانه وتعالى {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا } ولذلك فإن اللحن عوج والخطأ في قواعد النحو يعد من اللحن وقد برئ كتاب الله سبحانه وتعالى من وجود هذا اللحن.

فالناس سواء كانوا متحدثين أم كتابا أم مؤلفين كلهم بحاجة إلى هذا العلم حتى تستقيم ألسنتهم وأقلامهم، ولذلك إن كل من يتحدث باللغة العربية بحاجة إلى تعلم هذا العلم على اختلاف حاجتهم، فمنهم من يحتاج إلى شيء كثير جدا، وهم المختصون، ومنهم من يحتاج إلى شيء قليل من الكثير، ومنهم من يحتاج إلى مجرد إقامة لسانه فكل له حاجة وكل على قدر حاجته.

ونظرا إلى حاجة طالب علم الشريعة إليه وإلى تعلم هذا العلم، فطالب علم الشريعة إما مختص بالفقه أو التفسير أو العقيدة أو الحديث فكل واحد من هؤلاء يحتاج إلى كثير من الأحيان إلى أن تكون كتابته وكلامه وتأليفه وتحريره ملتزم بقواعد هذه اللغة فلابد له من تعلم أصولها.

وقد وردت أحاديث ولكنها ضعيفة، ومما ذكر بعضهم حديث موضوع: أن رجلا لحن بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه الصلاة والسلام: أرشدوا أخاكم فقد ضل، وهذا الحديث موضوع وليس له أصل فلذلك لا يعتد به.

بينما قد ورد عن السلف رحمهم الله الحث على تعلم هذه اللغة وبيان منزلتها ومكانتها، ومن ذلك

قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه "**تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل والمروءة**" وقوله أيضا: "**تعلموا الفرائض واللحن كما تتعلمون القرآن**" ومقصوده بكلمة اللحن هنا هو تعلم أصول اللغة العربية.

ومما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قوله: " **المرء مخبوءٌ تحت لسانه**" يعني أنه إذا تكلم ظهرت منزلته إما في الفصاحة أو في غير الفصاحة وهو مخبوء تحت لسانه بمجرد أن يتكلم سيفصح عن هذا اللسان بمنزلته ومكانته في اللغة أو بانحداره في اللغة.

ومما ينسب إليه رضي الله عنه أنه قال بيتين من الشعر:

النحو يصلِح من لسان الألكن والمرء تعظمه إذا لم يلحن

فـإذا طلبت من العلوم أجلّها فأجلّها منها مقيم الألسـن

الذي يقيم الألسن ويجعلها مستقيمة خالية من اللحن والعوج هو أجل العلوم.

ومما لاشك فيه أن طلبة علوم الشريعة يحتاجون إلى هذا العلم وبحاجة قوية وماسة، فعلى سبيل المثال

المفسر :حينما ينظر في آيات الله سبحانه وتعالى ويسمع قول الله عز وجل { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } فينظر في هذه الآية الكريمة وإذا المفعول به مقدم على الفاعل وجوبا، ماذا لأن الفاعل محصور بإنما لذا وجب تأخيره، وإلا فحق الفاعل أن يتقدم على المفعول به؛ ولو أن جاهلا قرأها { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } بضم الله وفتح العلماء لكان عرضة للسخرية والاستهزاء؛ وفي الوقت نفسه ستكون زلة كبيرة من عالم مختص في علوم الشريعة؛ لذا لابد للعالم أو طالب علوم الشريعة أن يكون ملما بهذا العلم ومدركا لأموره مقدرا لما يحتاجه هذا العلم من بيان.

وأيضا مما روي عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال: "من لحن في القرآن فقد كذب على الله" لو أن قارئا قرأ آية { إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ } ولفظ كلمة العلماء بالفتح لكان هذا كذبا على الله عز وجل ولكانت زلة عظيمة يقع فيها هذا القارئ.

ومما يذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كان يقول "**لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط اللسان وصارت معرفته من الدين**"

وقال رحمه الله: "**معلوم أن تعلم العربية وتعليمها فرض على الكفاية، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو أمر استحباب أن نحفظ القانون العربي ونصلح الألسن المائلة عنه فيحفظ لنا طريق فهم الكتاب والسنة والاقتداء بالعرب في خطابها فلو ترك الناس على لحنهم لكان نقصا وعيبا**".

كما أن علماء الشريعة يشترطون في المجتهد عدة أمور: ومنها أن يكون ملماً بالعربية عارفاً بما تقتضيه هذه اللغة من مجاز وحقيقة وبما يتضمن الكلام العربي من الإجمال والإبانة، وأيضا بما يتضمنه من الدلالة على العموم والخصوص، ومعرفة الاستثناء والمستثنى والمستثنى منه والحال والصفة، وهذه كلها قيود في الجملة العربية لابد لطالب العلم الشرعي أن يكون ملما عارفا بها.

انظر إلى المفسر الذي يفسر آيات الله سبحانه وتعالى إذا لم يكن عالما باللغة العربية ولا مطلعا على ماتستحقه هذه اللغة من

معرفة بمحتوياتها وخاصة بما تضمنته معاجمها فإنه وبلا شك سيزل في كثير من الأحيان في تفسير كلام الله سبحانه وتعالى فربما وقع في خلاف ما أراده الله سبحانه وتعالى؛ ومن هنا تأتي أهمية معرفة هذه اللغة ومعرفة قواعدها، فإذا لم يكن يعرف أن حكم المبتدأ أن يكون مرفوعا، وحكم الخبر أن يكون مرفوعا، أيضا وحكم الحال أن يكون منصوبا، وحكم المستثنى له حالات متعددة، وهكذا حكم الصفة أن تتبع الموصوف، وحكم بقية التوابع أنها تتبع متبوعاتها، كالعطف والبدل والتأكيد تتبعها في حركاتها، إذا لم يكن يعرف هذا فإنه سيقع في خلل كبير وسيكون هذا أمرا شنيعا وفظيعا بالنسبة له.

هناك علاقة وطيدة بين علم أصول الفقه وعلم النحو العربي وقواعد اللغة العربية في مواطن كثيرة من هذا العلمين حيث يتفق هذان العلمان اتفاقا قويا وشديدا في التعريفات، فكثير من التعريفات في هذين العلمين متساوية.

فنحن إذا أردنا أن نكون محققين لما تتطلبه منا علوم الشريعة سواء في التفسير أو في الحديث أو في التوحيد والعقيدة فإنه لابد لنا أن نعرف مما تتضمنه هذه اللغة وما تحتاج إليه من علوم، وأن نتوسع فيها بقدر الإمكان؛ وبدون شك أنه ليس المطلوب أن نكون كالمختصين في هذه اللغة؛ فالمختصون لهم جوانب يتميزون بها ولابد أن يكونوا متوسعين فيها، ولكن أيضا غير المختص وبخاصة طلبة العلم الشرعي يجب أن يكون عندهم القدر الكافي مما يجعلهم قادرين على فهم نصوص الشريعة لأن هذه اللغة أداة لفهم نصوص الشريعة وفهم مراد الشارع صلى الله عليه وسلم فيما نقله عن ربه عز وجل، فلابد من إتقان هذه اللغة وإعطائها حقها.

وهناك من الناس من يرى أن كثيرا من علماء الشريعة حصيلتهم في اللغة العربية ضعيفة وليست بتلك؛ ولكن في الحقيقة لو تتبعنا علماءنا، لوجدتهم على قدر كبير من معرفة هذه اللغة، بالإحصاء ربما تبين أنه لا يبدع في علوم الشريعة إلا من كانت حصيلته من اللغة واسعة وافرة فإذا كانت حصيلته ضئيلة فبدون شك سيكون تحصيله وإفادته للآخرين في علوم الشريعة على قدر حصيلته من علوم اللغة، وسيكون ضعيفا فيما هو محتاج إليه، وانظر إلى تراجم علماءنا السابقين " الأئمة الأربعة" الإمام أبو حنيفة النعمان ؛الإمام أحمد بن حنبل؛ الإمام مالك؛ والإمام الشافعي ماذا يقول عنهم وعن حصيلتهم في ناحية علوم الشريعة وكيف أنهم متمكنون ومتبحرون ؛ وحصيلتهم في العلوم كبيرة جدا.

وكذلك المعاصرون رحمهم الله ومنهم الشيخ عبد العزيز بن باز ؛ والشيخ محمد بن عثيمين وغيرهم فبدون شك حين الاستماع إليهم سيسر خاطرك وقلبك وستعلم أنهم على علم وافر ومكانة عالية، ولذلك فإنما يقال عن العلماء السابقين كانت حصيلتهم في الناحية اللغوية ضئيلة، فإن هذا كلام مردود عليه، كما أن هناك بعض الكتب مثل كتب التراجم وكتب الطبقات توجد فيها في تراجم هؤلاء السابقين أنهم كانوا يجمعون بين علوم كثيرة ومن أول ما يجمعون منها هي علوم اللغة العربية.

فإن الاهتمام بهذا العلم وبذل الجهد في سبيل تحصيله قضية مهمة جدا لابد لطالب العلم الشرعي بذل قصار جهده في تحصيلها؛ وخاصة طلب العلم الشرعي عليهم مسؤولية كبيرة في هذا الجانب.

ونقلا عن بعض الكتب المتعلقة بهذا الموضوع

•**أن ابن عباس رضي الله عنهما** كان يُضرب إليه أكباد الإبل ليسأله الناس عن علوم اللغة العربية بالذات فضلا على أنه كان ترجمان القرآن رضي الله عنه ومع ذلك كان يفتي في مسائل متعلقة باللغة العربية وبشعرها ونثرها.

• **يقال أنه سئل الحسن البصري "ما تقول في قوم يتعلمون العربية فقال: أحسن يتعلمون لغة نبيهم صلى الله عليه وسلم".**

•وما قيل عن رجل أنه قال لبنيه " أصلحوا ألسنتكم فإن الرجل تنوبه النائبة -أي تحل به مشكلة- يجب أن يتجمل أمام الناس فيستعير دابته ويستعير ثوبه ولكنه لا يستطيع أن يجد من يعيره لسانه.

•وما قاله الشاعر في شرف هذه اللغة وعلو مكانتها وعظم منزلتها

ألم تر مفتاح الفؤاد لسانه إذا هو أبدى ما يقول من الفم

وكا إن ترى من صامت لك معجب زيادته أو نقصه في التكلم

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

•فهذا كله يدل على ما تحتله هذه اللغة من مكانة عالية ويدلنا أيضا على أن طالب العلم الشرعي بالذات يحتاج حاجة ماسة إلى تعلم هذا العلم وإتقانه، وحجم المسؤولية عليهم كبيرة لأنهم هم الذين يبلغون عن الله سبحانه وتعالى فلابد أن يبلغوا بلاغا صحيحا دقيقا.

الحلقة (٢)

بداية التأليف في هذا العلم على أقوال منها:

١- **القول الأول** كما يروى أن أبا الأسود الدؤلي استشار الإمام علي رضي الله عنه في أن يضع ضوابط للغة العربية نحوها وصرفها، بسبب فشو اللحن وانتشاره على ألسنة العرب بسبب الاختلاط بالأعاجم، فأيده الإمام علي، هذا السبب الأول.

٢- **القول الثاني** أن الإمام نفسه هو الذي وضع بعض هذه القواعد وقال لأبي الأسود انحُ هذا النحو، أي اتبع هذا المسلك وأكمل هذا التأليف على هذه الصورة الذي فصّل في الاسم والفعل والحرف.

٣- **القول الثالث** أن بداية هذا العلم كان على يد أربعة من العلماء هم نصر بن عاصم، عبد الرحمن بن هرمز، وعنبسة بن معدان الفيل ومعهم رابع، قالوا إنهم بدؤوا في التأليف على شذرات يسيرة في هذا العلم

٤- ومنهم من ينسب هذا العلم إلى صاحب العقل الخليل بن أحمد الفراهيدي –وأن هذا العلم يحتاج إلى مثل عقله– والحقيقة أن الخليل كان متأخرا، صحيح أنه هو واضع علم العروض، ولكنه سُبق، والأفضلية للسابق، ونحن نرى أن الواضع الحقيقي إنما هو أبو الأسود الدؤلي الذي رأى شيوع اللحن فاستشار الإمام علي أو زياد بن أبيه وبعض من يثق به فأيدوه على ذلك، ونصرح الآن أن النحو الذي بين أيدينا ليس هو النحو الذي في عهد أبو الأسود، ولكنه وضع بذرته وأن الفضل لله ثم لأبي الأسود.

ومما يجعلنا نؤيد هذا القول ما حصل معه من اللحن، وهو أن أبا الأسود كان مع ابنته على سقف أحد المنازل قالت: يا أبت ما أجملُ السماء، قال أبوها: نجومها، قالت أنا لست أسأل أنا أتعجب! فقال لها قولي إذن ما أجملَ، أي بفتح اللام هذه صورة.

ويقال أن أبو الأسود الدؤلي دخل على زياد بن أبيه وقال: **يا زياد نريد أن نضع علما يحفظ لسان العرب من اللحن والعوج، فنهره زياد وأخرجه من المجلس، وعند خروجه دخل عليه مجموعة وقالوا: توفي أبانا وترك بنون، وكان عليهم أن يقولوا توفي أبونا لأنه نائب فاعل، وترك بنين لأنه مفعول به، فقال أرجعوا أبا الأسود وسمح له بالشروع بهذا العلم.**

ومن صور اللحن التي سمعت في ذلك الوقت وكان سبباً قوياً ودافعاً للتأليف، أن أعرابيا دخل المدينة وسمع قارئا يقرأ (أن الله بريء من المشركين ورسولُهُ) قرأها ورسولِهِ بالكسر، قال الأعرابي وأنا أبرأ مما بريء الله منه. فاستدعاه عمر بن الخطاب وقال له ما كلام بلغني عنك؟ قال: سمعت القارئ يقول كذا وقلت كذا. فأمر عمر أن لا يقرأ القرآن إلا عالم بالعربية، فهذا اللحن وصل إلى القرآن.

ومر عمر رضي الله عنه على صبية وكانوا يرمون ويخطئون فأنبهم على خطئهم، قالوا يا أمير المؤمنين: إنا قوم متعلمين، قال عمر إن خطأكم في لسانكم أشد علي من خطئكم في رميكم.

ودخل أعرابي الكوفة وسمع المؤذن يقول (أشهد أن محمداً رسول الله) بفتح اللام في رسول، قال ويحك ما به! لأن رسول بالفتح صفة، ولم يأتِ بخبر أن. ولما شاع الخطأ واللحن وانتشر على الألسنة صار لابد من وضع هذا العلم.

بداية مدارس النحو: إنما كانت في البصرة واستمرت مائة عام ولم ينتقل النحو إلى الكوفة، وفي الكوفة كانوا يهتمون بنواحي أخرى مثل جمع الأخبار والأشعار وجمع النوادر، وأما البصريون سبقوهم في الـتأليف في هذا بنحو مائة سنة، ثم بعد هذا صار تعلم النحو وتعليمه بين المدرستين البصرية والكوفية، وهذا هو سبب التأليف فيه،

هذا والمؤلف الحقيقي لهذا العلم هو أبو الأسود الدؤلي.

الأصول التي اعتمدها النحويون حين ألفوا كتبهم النحوية:

كانت في البداية معلومات قليلة و يسيرة ولم يكن النحو مستقلا بنفسه بل كان مع غيره من العلوم الأخرى من أشعار وأخبار ونوادر وأمثال، وكان النحو كليمات يسيرة، فما الذي اعتمد عليه النحويون حين وضعوا قواعدهم النحوية؟

لقد اعتمدوا على:

١- القرآن الكريم بقراءاته

٢- حديث الرسول صلى الله عليه وسلم وبخاصة من جاء بعد الطبقتين الأولى والثانية

٣- كلام العرب شعرا ونثرا

٤- القياس، قاسوا بعض الكلام على بعض، وهو قياس ما لم يُسمع على ما سُمع

٥- الإجماع

١- نتحدث عن القرآن الكريم:

إنك حين تقرأ في كتب النحويين تجد ما لا يحصى من الشواهد من القرآن الكريم وعلى سبيل المثال فإنه وجد في كتاب سيبويه وهو أول الكتب التي وصلت إلينا قد أحصيت ٤٧٠ آية استشهد بها سيبويه في مواضع متعددة.

ما الذي اعتمدوا عليه ؟ هل اعتمدوا على القراءات المتواترة فقط أم القراءات الشاذة!

يذكر السيوطي رحمه الله كلاماً جيدا في هذا المجال فيقول: "**لا أعلم مخالفا في صحة الاستشهاد بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها على مسائل النحو واللغة**"، والسيوطي رحمه الله توفي عام٩١١هـ والسيوطي رحمه الله له عدد كبير من المؤلفات تربو على ٥٠٠ مؤلف ورسالة، هذا الرجل الذي يعطينا هذا الخبر، نعتد بكلامه لأن حكمه سيكون قويا يستشهد به.

◄ ما المراد بالقراءة المتواترة والقراءة الشاذة؟

ذكر ابن الجزري ثلاثة شروط للقراءة المتواترة:

١- صحة السند (من القارئ إلى الرسول صلى الله عليه وسلم).

٢- موافقتها لرسم المصحف (المصحف العثماني).

٣- موافقتها للعربية أي قواعد العربية.

وإذا نقص شرط من هذه الشروط قالوا: فإن هذه القراءة تنتقل من كونها متواترة إلى كونها شاذة.

ومع ذلك نجد أن النحويين على اختلاف العصور قد استشهدوا بالقراءات متواترها وشاذها، صحيح أنه وجد من بعض

النحويين وغير النحويين تلحين لبعض القراءات، يحكمون أن القراءة الفلانية لحن ولكنه قليل، وقد أحصاها بعضهم في بعض كتبهم ومن ذلك الكتاب العظيم جدا (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) للشيخ محمد بن عبد الخالق عظيمة، وقد ذكر في مقدمة كتابه الذي يقع في ١١مجلدا لا يقل أحد هذه المجلدات عن ٥٠٠ صفحة، أنه ذكر سردا لمن لحّن في القراءات سواء أكان من النحويين أو اللغويين أو الأدباء أو من غيرهم وذكر المواطن التي لحنوا فيها القراءات ومع هذا يبقون قلة، وأن الغالبية العظمى يستشهدون بالقراءات متواترها وشاذها ولا يرون في ذلك غضاضة ولا عيبا.

٢- حديث الرسول صلى الله علية وسلم

الاستشهاد بحديث الرسول في كتب الأقدمين قليل، ولعل مما دفع إلى قلة الاستشهاد بحديث الرسول في كتب الأقدمين يمكن أن ترد إلى عدة أمور وهي **أربعة أمور** :

١- **يجوز رواية الحديث بالمعنى**، أما القرآن لا يجوز، واشترطوا إجازة الحديث بالمعنى أن يكون الذي يروي الحديث بالمعنى عالما باللغة، ويعرف ما يحيل المعنى وما يغيره وما يقلبه وإلا فلا يجوز روايته بالمعنى.

٢- **دخل الأعاجم في رواية الحديث**، ونحن إنما ألفنا النحو لأن الأعاجم هم الذين أفسدوا الألسنة. والرد على تلك الحجة، أن هذا الأعجمي سيكون أشد حرصا على أداء لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم نصا لأنه أعجمي و يخاف أن يقع في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم (من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار) فإن روى الحديث بغير ما قاله الرسول صلى الله عيه وسلم فقد كذب عليه، فسيكون أشد حرصا من العربي نصا دون أن يحرف فيه قليلا أو كثيرا.

٣- يقولون إن من أسباب قلة الاستشهاد بالحديث **أنه دخل في الحديث ما سمي بالإدراج** وهو أن جزء من الحديث للرسول، ويأتي الصحابي أو التابعي فيدرج شيئا لبيان أو للتنبيه على شيء في الحديث مثل (إن أمتي يبعثون يوم القيامة غرلاً محجلين من آثار الوضوء) إلى هنا انتهى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وزاد أبو هريرة (فمن استطاع أن يطيل غرته فليفعل).
والرد على هذه الحجة من هو المُدرج ؟ واحد من اثنين إما صحابي أو تابعي، والصحابي حجة يحتج بكلامه، والتابعي حجة يحتج بكلامه.

٤- الحجة الرابعة لقلة الاستشهاد بالحديث: **وهو وجود أحاديث موضوعة**. نقول هذه ليست أحاديث ولايستشهد بها.

٣- الاستشهاد بكلام العرب شعرا ونثرا: اعلموا أنهم حدود للاستشهاد بكلام العرب شعرا ونثر إلى حدود سنة ١٥٠ من هجرة الرسول في الحاضرة و٢٥٠هـ في البادية لقلة اختلاطهم بالأعاجم.

٤- القياس: يكون عندك نص من كلام العرب لقاعدة معينة، ويكون عندك نص آخر ليس من كلام العرب الذين اعتمدنا كلامهم، ليس من القرآن أو الحديث أو كلام العرب، فنقيس النص الذي لم يُسمع على المسموع من كلام العرب.

٥- الإجماع: اتفاق المدرستين البصرية والكوفية على مسألة نحوية يعدونه إجماعا نحويا.

الحلقة (٣)

هذه الحلقة سنتحدث عن أطوار التأليف في النحو ونركز على الطورين الأول والثاني من أطوار التأليف في النحو لأن التأليف في النحو أربعة أطوار.

أطوار التأليف في النحو أربعة أطوار:

الطور الأول: بصري يقع في حوالي مائة سنة من هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم وينتهي بحدود ١٥٠ أو ١٣٠ بينهما، هذا يسمى بطور الوضع والتكوين لأن فيه وضع البذرة الرئيسية لهذا العلم ولم يكن يتوسع فيه كثيراً لهذا الطور وهو الطور

البصري كما ذكرت قبل قليل.

الطور الثاني: طور النشأة والنمو وهو طور بصري كوفي اشتركت فيه المدرستان البصرية والكوفية.

الطور الثالث:طور النضج والكمال فاستوى النحو على سوقة في هذا الطور وهو طور أيضا بصري وكوفي وسنحدده ونحدد مسائله وما يتميز به إن شاء الله في الحلقة القادمة.

الطور الرابع: من أطوار التأليف في النحو هو بعد أن اكتمل نمو النحو صار دور البسط يعني التوسع والترجيح والبسط في التصنيف، وهذا الطور لم يعد للبصرة والكوفة فيه مجال، لأن النحو وأهل النحو بل والأمة انتقلت إلى بغداد وشاع أيضا هذا العلم في كثير من بلدان العالم ووصل الشام ومصر والمغرب العربي والأندلس.

فإذن هذا الطور لم يكن بصرياً أو كوفياً وإنما بغدادي شامي مصري مغربي أندلسي.وسنتحدث عنها بالتفصيل أن شاء الله تعالى.

نبدأ مستعينين بالله عز وجل في الحديث عن الطور الأول وهو طور الوضع والتكوين.

١- طور الوضع والتكوين: وهو طور بصري **ومدته** لا تقل عن مائة عام **وهو مقسم طبقتين-:**

الطبقة الأولى: هم علماء أمثال أبو الأسود الدؤلي ومن تبعهم ومن قريب منهم لكن نقول أن هذا الطور يبدأ من عصر أبي الأسود الدؤلي وهو الواضع الأول كما ذكرنا في غير هذه الحلقة لهذا العلم إلى أول عصر الخليل بن أحمد.

من هو الخليل بن أحمد؟ هو أستاذ سيبويه فالعصر الأول أو الطور الأول كله سواء طبقة أولى أو طبقة ثانية يبدأ من عصر أبي الأسود الدؤلي في حدود ٤٠هـ وينتهي إلى حدود ١٤٠ هـ وهو أول عصر الخليل بن أحمد.

ومكانه هو البصرة **وأما رجاله فهم** طبقتان لكل طبقة من هاتين الطبقتين حوالي ٥٠ عام، طبعا التاريخ في العلوم كلها ليس باليوم أو الشهر والسنة بل هو تقريبي، فأطوار التأليف في العلوم لا يمكن أن تكون باليوم والساعة والدقيقة والأسبوع أو الشهر، لا بل هي إنما تقديرية فيكون فيها الفرق خمس سنوات عشر سنوات ثلاث سنوات في هذا الحدود.

فنقول وبالله التوفيق الطبقة الأولى من البصريين تتكون من أبي الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم وعنبسة بن معدان الفيل ويحي بن يعمر وهؤلاء كانوا رجال الطبقة الأولى من الطور الأول.

◄ كيف كانت مؤلفاتهم؟

لم يصل إلينا من مؤلفاتهم شيء إلا ما نقل عن بعضهم نقولات قليلة جدا في بعض الكتب، لكن أن يصل إلينا مؤلف ألفه أبو الأسود الدؤلي أو ألفه يحي بن يعمر أو عنبسة بن معدان الفيل أو غيرهم لم يصل إلينا شيء من ذلك.

لكن وصل إلينا بعض ما كتبوه في مؤلفاتهم منقولاً في كتب أخرى للطبقات التي جاءت بعدهم.

ماذا كانوا يكتبون؟

كانوا يكتبون مسائل قليلة مختصرة يتحدثون فيها أحيانا عن الاسم وأحيانا عن الفعل وأحيانا على تقسيمات الاسم أو علامات الاسم أو علامات الفعل أو ما المراد بالاسم أو ما المراد بالفعل وعن الفاعل والمفعول وعن المبتدأ وعن الخبر لكنه بدون شك ليس هو النحو الذي بين يدنا اليوم.وإنما هي آراء مبثوثة هنا وهناك لا تقوم لها قائمة وإنما مجرد آراء مجموعة من هنا وهناك.

هل كانوا يكتبون؟

نعم كانوا يكتبون وكانوا يتناقلون مؤلفاتهم، ومما يدل على ذلك أنه كان هناك عالم في مدينة تسمى حديثة جنوب العراق هذه

المدينة كان هناك شخص فيها يهوى جمع الكتب ففي يوم من الأيام وجد من الكتب التي جمعها وريقات (أربع ورقات) يقول كما نقله صاحب الفهرست ابن النديم نقل أنه وجد أربع ورقات يقول يحسبها من ورق الصين مكتوب فيها بخط يحي بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي يقول فيه كلاما عن الفاعل والمفعول بخط يحي بن يعمر عن أبي الأسود الدؤلي وهذا دليل على أنهم يكتبون شيئاً في هذا العلم وأنهم كانوا يتناقلونه وأن بعضهم يملي بعضاً وأن للأستاذ طلاباً يستمعون منه ويأخذون عنه.

وهذا يدل على أنهم كانوا يؤلفون ولكن كتبهم لم تصل إلينا وإنما ما وصل إلينا هو منثوراً في الكتب.

حينما كانوا يؤلفون وهم مختلفون هل كان بينهم خلاف في مسائل لغوية؟

لم يؤثر عنهم أنهم كان بينهم خلاف بل كانوا يسلمون لبعضهم فيما يرونه لأنهم لا يزالون معاصرين للعربية الفصحى لم يخرجوا عن العربية الفصحى وهم لا يزالون يأخذون من صميم العرب الذين لم يدخل عليهم اللحن.

كما ذكرنا قبل قليل لم يؤثر أن لهم مؤلفات وهذه هي الطبقة الأولى من العصر الأول الطبقة التي فيها أبو الأسود الدؤلي والأربعة المشهورين المعروفين عنبسة بن معدان ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز ويحي بن يعمر وهذه طبقة متقاربة، وبالمناسبة نصر بن عاصم كان أسهم إسهاما جيداً غفر الله لنا وله في ضبط القرآن الكريم وفي إعجامه.

ما المراد بالإعجام ؟

يعني نقطه وضبطه ومن أجل هذا جاءنا اختلاف في بعض القراءات على سبيل المثال قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة " هذه قراءة حفص بن عاصم.

قرئت هذه الآية قراءة فتثبتوا..ما السبب؟

أن ما في نقط، لم يكن يوجد نقط وهذه القراءة مكتوبة بدون نقط تحتمل احتمال آخر..تبينوا تثبتوا.!

الحاصل الطبقة الأولى مضت ولم يحصل بينهم خلاف ولم يؤثر عنهم مؤلفات ثم جاءت بعدهم الطبقة الثانية وهي في حدود الخمسين يعني من عام ٩٠ إلى ١٤٠ تقريباً. أيضا كل هذا تقريبي.

هذه الطبقة كانوا أكثر عدداً من سابقيهم وأُثر عنهم مؤلفات كثيرة وبدأ الخلاف يدب فيما بينهم ومن أشهرهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وكان بينه نقاش هو والفرزدق الشاعر الذي يرتكب أحيانا من الضرورات لكن عبدا لله بن أبي إسحاق الحضرمي ما يرضى أن ترتكب الضرورة لأنه يريد الحفاظ على اللغة فكان الفرزدق يهجوا عبد الله بن إسحاق الحضرمي لأنه تتبعه ويلاحظ عليه في شعرة ومما قاله في بعض الأيام قال:

لو كان عبد الله مولى هجوته *** لكن عبدا لله مولى المواليا

يعني عبد العبيد ومع ذلك لم يتركه على هذا البيت بالذات فقال له المفروض أن تقول موالي موالٍ (بكسر الياء) ولكن لو قاله الفرزدق لا نكسر عليه البيت !.الموضوع أن عبدا لله بن أبي إسحاق الحضرمي يقال عنه أول من فرّع النحو يعني شعبة وأول من استعمل القياس.

موجود من العلماء عيسى بن عمر الثقفي في هذه الطبقة الثانية من الطور الأول الذي ألف كتابين واحد منهما اسمه الجامع والثاني اسمه الإكمال قال عنهما الخليل بن أحمد رحمه الله

ذهب النحو جميعاً كله غير ما ألف عيسى بن عمر

ذاك إكمالا وهذا جامعاً فهما للناس شمس وقمر

وهو يثني على هذين الكتابين رحمة الله عليه.

ومن علماء هذه الطبقة أيضا أبو عمرو بن العلاء ويقال إنه أول من توسع في القياس أبو عمرو بن العلاء توفي سنة ١٥٤هـ.

وأبو عمرو بن العلاء صار له قصة مع الحجاج، الحجاج يقال عنه: إنه كان واحدا من أربعة لا يلحنون في جد ولا هزل..من هم؟

عبد الملك بن مروان، ابن القرنية، الحجاج، الشعبي.

هؤلاء الأربعة لم يكونوا يلحنون في جد ولا هزل.

فاستدعى أبا عمرو بن العلاء فقال يا أبا عمرو إني سمعت أنك تقرأ قوله سبحانه وتعالى "إلا من اغترف غَرفة بيده" لتأتيني لها بشاهد أو لأ قطعن لسانك !

قال فخرج أبو عمرو بن العلاء هائماً على وجهه يبحث لعله يجد شاهداً.

ففي يومٍ من الأيام وإذا هو يسمع شاعراً يقول:

ربما تكره النفوس من الأمر له فَرجة كحل العقال.

فجاء إليه مسرعاً فقال ما فرجة هذه؟

قال: إنهم عندنا كل قومنا يقولون بفتح الفاء يعني بفتح فَرجة ولا يقولون فُرجة (بضمها).

قال:ما ذاك؟ يعني إيش الأمر الذي تظن فيه فرجة كحل العقال؟

قال: يقولون إن الحجاج مات !.

قال أبو عمرو بن العلاء "**والله لأنا أشد فرحاً بقوله فرجة من خبره الذي قال لنا إنه مات الحجاج**"

هؤلاء أشهر هذه الطبقة وصار القياس موجوداً وصار التأليف موجوداً وصار الاختلاف موجوداً بهذه الطبقة وعلمائها أشهر من الطبقة الأولى.

انتهى الطور الأول من أطوار التأليف في النحو.

٢- **طور النشأة والنمو:**

وكتب من عصر الخليل بن أحمد إلى عصر أبي عثمان المازني في البصرة لأنه صار هذا الطور بصرياً كوفياً.

فلابد أن نؤرخ في البصرة ونؤرخ في الكوفة.

فأما في البصرة فهو من عصر الخليل **إلى** عصر المازني، **وأما في الكوفة فهو من أول مدرسة كوفية كان رئيسها يقال له** أبو جعفر الرؤاسي **واستمرت المدرسة الكوفية الأولى إلى عصر** ابن السكيت، **بل الطور الأول في الكوفة إلى عصر ابن السكيت.**

ما مميزاته ؟

أولا: كان النحو والصرف معاً وكانت أكثر علوم العربية كلها تؤلف في كتب واحدة، وبدأ الآن ينتقل التأليف فيكون الصرف منعزلاً عن النحو.

ثانياً: بدأ الآن الخلاف وإن كان يسيراً بين المدرستين البصرية والكوفية.

في بداية الأمر كان الخلاف يسيراً..لماذا؟

لأن المدرسة الكوفية الأولى تلاميذ للمدرسة البصرية أخذوا نحوهم عن البصريين وما داموا أخذوا نحوهم فلابد أن يحترموهم ويقدروهم ولا يناقشوهم.

فإذن لا خلاف كبير ولكنه موجود بين المدرستين البصرية والكوفية.

أيضا نحن قلنا في الأطوار الأولى كانت الكتب النحوية تشتمل على كثير من علوم العربية في نحو وصرف ولغة وأدب وتاريخ وأشعار ونوادر وتراث وما شاكل ذلك.

الآن بدأ يستقل علم النحو والصرف في الغالب يكون مع بعض وبقية الكتب كتب أدبية ليس فيها نحو إلا قليل ولا صرف إلا قليل ومعظمها أدب وهنا صارت مستقلة ليس فيها من تاريخ الأدب ولا الأشعار ولا الأخبار أي شيء وإنما هي نحو وصرف أو نحو وحده وصرف وحده.

الخلاف كما ذكرنا قبل قليل موجود ولكن ليس كبير بين المدرستين النحوية البصرية والنحوية الكوفية وهذه أوقاتهم.

ما مميزات هذه العصر؟

من ميزاته التنافس بين البلدتين بدأ ولكنه قليل، كل مدرسة تريد أن تكون هي الحائزة على قصب السبق في هذا العلم فصار التنافس بين المدرستين البصرية والكوفية وبخاصة في أواخر هذه المرحلة.

هناك من العلماء الكوفيين من صب اهتمامه على مسائل الصرف ولذلك صاروا يقولون إن أول من ألف في الصرف من الكوفة.ونسبوه إلى معاذ الهراء.

ولكن في الحقيقة إننا بتتبع التأليف في الصرف وجدنا أن السبق لعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي ذكرناه قبل قليل في الطور الأول الذي قلنا عنه إنه أول من استعمل القياس.

فهو ينسب إليه أنه ألف كتاب سماه "الهمز" فهو أول من ألف في هذا العلم.

لماذا أكثر المؤرخين يقولون أن معاذ الهراء أول من كتب في الصرف ؟

الحقيقة أن عناية معاذ الهراء بالمسائل الصرفية وما يسمونه بمسائل التمارين كان السبب في ذلك.

لذلك من أكثر من اعتني بالصرف وذكر مسائله.

من أبرز رجال هذا الطور سيبويه الذي يدعونه إمام النحاة.

ولا زلت ولا يزال غيري من النحويين ومن سبقنا على مر العصور عالة على كتاب سيبويه في كثير من هذا العلم.وعلم النحو بل وعلم الصرف بل وعلم اللغة لا يزال كثيراً منا عالة على سيبويه رحمه الله تعالى.سيبويه هذا رحل من البصرة إلى بغداد والتقى بالكسائي وصار بينهما حوار ومناظرة سموها **بالمسألة الزمبورية.**

المسألة الزمبورية هذه خرج سيبويه رحمه الله مهزوماً ويقال إنه بقي بعدها جزء يسيراً من الزمن ثم توفى ولا يزال مهموماً لأنه لم يوفق في هذه المسألة.

وإن كان يقال: إن هذه المسألة سبب عدم نجاحه فيها أن تلاميذ سيبويه أغروا الأعراب الذين حكموهم في هذه المسالة أغروهم بالمال بأن يشهدوا ضد سيبويه لأن الكسائي رحمه الله كان أستاذا لهم، الكسائي لا شأن له بهذه المسألة لأنهم هم الذين طلبوا من الأعراب أن يشهدوا لسيبويه.

ما المسألة الزمبورية؟

المسألة الزمبورية هي أن الكسائي لما جاءه سيبويه فناظره في مسألة قال له "**ما تقول في قول العرب كنت أظن أن العقرب أشد لسعاً من الزمبور فإذا هو هي، هل يجوز أن تقول فإذا هو إياها؟**"

فيقول سيبويه لا يجوز إلا (فإذا هو هي) فيستفتون الأعراب في هذه المسألة فأفتوهم في اليوم التالي، لكن يقال أن تلاميذ

سيبويه أغروهم بالمال وقالوا لهم قولوا القول ما قال الكسائي.

فأحضروهم وتناقشوا في هذه المسألة ولم يقل الأعراب إلا أنهم قالوا القول ما قال الكسائي، بل يقال إنهم ما نطقوا بالجملة نفسها لأنهم لم تكن ألسنتهم تطيعهم بأن يلحنوا لأن فيها لحناً، كما يرى معظم النحويين الذين يرون أن سيبويه على حق في هذا. المناظرات والمناقشات بدأت تنتشر قليلاً قليلاً بين المدرستين ولكنها لم تكن واضحة جدا لأن في بداية المدرسة كان علماء المدرسة الكوفية يدينون بالحق لعلماء المدرسة البصرية لأنهم هم الذين علموهم النحو.

الكوفيون في الطور الأول كانوا يجمعون الأشعار و الأخبار والنوادر ولذلك استفادوا ، ولما ألفوا كتباً في النحو صار عندهم شواهد كثيرة من كلام العرب ، فصار نحوهم أسهل من النحو البصري لكثرة الشواهد

الحلقة (٤)

بقي علينا من أطوار هذا العلم طوران هما:

٣ - **طور النضج والكمال**: يعني أن النحو استوى على سوقه ووقف كاملاً تاماً ومؤلفاته صارت مستقلة وصارت شاملة جامعة مانعة لا يدخل فيها غيرها ولا يشذ عنها في الكثير وفي الغالب إلا قليل من المسائل النحوية التي لم تحتوِ عليها هذه الكتب في هذا الطور، فهو طور النضج يعني الاستواء والكمال لأنه بلغ القمة.

هذا الطور أيضا بصري كوفي وقد امتد ما صار في أواخر الطور الثاني امتد بهذا الطور وقد استمر الخلاف والنزاع بل اشتد في هذا الطور بين المدرستين المدرسة الكوفية والمدرسة البصرية.

وعقد لهذه المناظرات مجالس، كانت تحفل بها مجالس العلماء وقد ألف الزجاجي كتاباً سماه "مجالس العلماء"، حصل فيه ما حصل من نقاش وخلاف ومناظرات صارت في هذا الطور، بل في الأطوار التي سبقته وفيما بعده، لكن المهم أن هذا الكتاب كتاب قيم وله فائدة كثيرة صورت لنا مجالس العلماء التي كانوا يتناقشون فيها على كثير من المسائل.

إن بقي معنا وقتاً في هذه الحلقة سنذكر إن شاء الله تعالى بعض هذه المناظرات التي صارت إما بعناوين وإما ببعض التفصيلات التي حصلت فيها.

لكن نذكر أولا وقت هذا الطور وهو الطور الثالث وعنوانه النضج والكمال وقته من عصر المازني أبي عثمان إلى آخر عصر المبرّد، المبرِّد اسمه محمد بن يزيد بن مبرد توفي سنة ٢٨٦ هـ.

هذا الكلام الذي أقوله وهو أنه بدأ هذا الطور من عصر المازني إلى عصر المبرد كان في البصرة، أما في الكوفة فقد بدأ هذا الطور من عصر ابن السكيت إلى عصر أحمد بن يحي ثعلب.

ما ميزات هذا الطور؟

قبل أن نتحدث عن ميزات هذا الطور أذكر لكم شيئا مشتركاً بين خاتمة المدرستين، يعني خاتمة الطور الثالث في مدرسة البصرة وخاتمة الطور الثالث في مدرسة الكوفة وهو أن بينهما اشتراكاً:

١ - في الكنية

آخر واحد من الطور الثالث اسمه أبو العباس المبرد في البصرة.

وآخر واحد من الكوفة اسمه أبو العباس ثعلب.

وإذا أطلق اسم أبي العباس عند البصريين فالمقصود به المبرّد واسمه محمد بن يزيد.

وإذا أطلق اسم أبي العباس عند الكوفيين فالمقصود به ثعلب واسمه أحمد بن يحي.

هذا يعني من باب التسمية للفائدة.

وهناك اشتراك بين المدرستين أيضا في

٢- شخص يدعى بأبي عمرو في كل من المدرستين

واحد منهما هو أبو عمرو بن العلاء وهو إماما في المدرسة البصرية ومتوفى سنة ١٥٤هوقد ذكرناه في الطور الأول من المدرسة البصرية، يعني في القسم الثاني من الطور الأول من المدرسة البصرية.

وأما أبو عمرو الكوفي فهو أبو عمرو الشيباني وكلاهما مشتركان في أنهما كانا عالمين نحويين لغويين.

وقد امتاز أبو عمرو بن العلاء البصري أكثر من امتياز أبي عمرو الشيباني الكوفي في النحو

وامتاز أبو عمرو الشيباني الكوفي في اللغة أكثر من امتياز أبي عمرو بن العلاء البصري في اللغة.

فلكل منهما ميزات وهذا أيضا من الموازنات بين المدرستين البصرية والكوفية.

فما ميزات هذا العصر ؟

ميزات هذا العصر أن التنافس اشتد بين المدرستين البصرية والكوفية فصار الحوار والمناظرات مستمرة، بل صار بعضهم يشنع على بعض وبعضهم يؤاخذ بعض وأصبح ما يشبه العداء بين المدرستين.

وأيضا شمر الجميع عن ساعد الجد وبدؤوا في التأليف في هذين العلْمين مستقلين عن بعضهما، أقصد علمي النحو والصرف فالنحو صار له مؤلفات مستقلة والصرف له مؤلفات مستقلة.

من أشهر علماء هذا الطور أبو عثمان المازني وأبو عمر الجرمي وأبو محمد التوَّزي وأبو علي الجرمازي وأبو حاتم السرجستاني والرياشي والمبرد وغيرهم هؤلاء في **البصرة.**

وفي الكوفة يعقوب بن السكيت ومحمد بن سعدان وثعلب والطوال وغيرهم، هؤلاء أشهر العلماء في هاتين المدرستين.

وقد كان من أبرز ما صار في هذا العصر أنه لم يصر يشارك النحو في التأليف شيء ولا يشارك الصرف في التأليف شيء، فكتب النحو صارت مستقلة لا يشاركها أي شيء وكتب الصرف صارت مستقلة لايشاركها أي شيء.

والقواعد التي بين أيدينا الآن هي القواعد الموجودة في ذلك العصر في الأعم والأغلب ولا يوجد، بعدهم في العصور التي تلتهم من أتى بقواعد جديدة إلا نزراً (قليلا جدا) أنه يأتي بقواعد جديدة غير ما ذكر إلى حدود الطور الثالث وهو طور النضج والكمال.

وهنا لأننا تعرضنا للخلاف بين المدرستين النحويتين البصرية والكوفية لابد أن نذكر لمحة عن أسباب هذا الخلاف:

ما سبب الخلاف النحوي وقد اشتهر هذا الخلاف حتى إنه قال بعضهم عجبت لنحوي يخطئ لأن عنده دليل في كل مسألة، أي مسألة تأتي بها إليه يقول هذه جائزة أو هذه كذا ثم يأولها ثم يأتي لها بدليل بسبب ما صار بينهم أو بين المدرستين ثم استمر على عدد من العصور هذا الخلاف.. ← **فما سببه:**

١- طبعا كان لمجرد الرغبة في الوصول إلى الحقيقة واستمر كذلك عند معظمهم أي الرغبة في الوصول إلى الحقيقة فإذا ظهر رأي للمدرسة البصرية ولكن الرأي الآخر ينافسه في المدرسة الكوفية فإنه يجمع من الأدلة ما يؤيد أو ما يذهب بنا بالوصول إلى الحقيقة ليس غير، ليس رغبة في التعالي على أهل المدرسة الأخرى وليس رغبة في إظهار النفس بالمكانة العالية، لا ليس هذا موجودا في بداية الأمر ومعظم الوقت الذي تلاه.

أما في بداية الأمر فقطعا لم يكن الخلاف موجودا إلا بسبب الرغبة في الوصول إلى الحقيقة وهو السبب الأول.

٢- وجود الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية الرغبة في إظهار مكانة العالِم.

يعني حينما يخالف في مسألة ما فهو لا يعني بها أنه يريد الوصول إلى حقيقة ما علمية، لا، ولكنه يريد أن يقال هذا فلان خالف في المسألة الفلانية ورأيه كذا فيبدأ يجمع أدلته ليؤيد رأيه وفي بعض الأحيان ينجح وفي بعض الأحيان لا ينجح.

٣- التعصب للبلد الذي تنتمي إليه أو ينتمي إليه العالم فإذا رأى البصريون العالم منهم قد ذكر مسألة خالفه فيها بعض الكوفيين فإنهم يقفون صفاً إلى جنبه حتى لو رأوا أنه ربما الرأي الثاني أصح وأقوى، ومع ذلك يقفون معه بسبب التعصب، فأهل البصرة يقفون مع أهل البصرة والكوفة مع أهل الكوفة.

٤- الرغبة في الحصول على المال وهذا سبب عجيب..كيف؟

يقولون إنه كانت تعقد مجالس عند الولاة، ولاة الأمصار، ويحضرها العلماء، وفي بعض الأحيان يذكر عالماً ما مسألة ما، فيطلب منه الاستدلال لها، فإن وجد الأدلة حاضرة ذكرها، وإن لم يجد الأدلة حاضرة بحث عنها حتى يجد ما يكفيه ليكون دليلاً لهذه المسألة.

وإذا استدل لهذه المسألة وصارت مسألة نجح فيها وفي بيانها، فإنه يحصل بناء على هذا من الوالي أو من الخليفة على شيء من المال وهذا يقال إنه كان يحصل في بعض المجالس.

← ما السبب الذي غلب في ظهور الخلاف؟ عندنا أربعة أسباب ذكرناها فما السبب الأقوى؟

مما لا أشك فيه أن السبب في وجود الخلاف في الأعم الأغلب في هذه الأطوار كلها إنما هو في الرغبة في الوصول إلى الحقيقة.

ونحن ننزه ونرفع العلماء الكبار عن أن يكونوا متعصبين فقط، أو راغبين بالحصول على المال، أو راغبين في إظهار النفس أو مكانتها ومعزتها، هذا الذي نحسبه والله حسيبنا وحسيبهم ولا نزكي على الله أحدا.

← ماذا نتج عن هذا الخلاف ؟

الذي نتج عن هذا الخلاف أن البصريين كان لهم منهج خاص في بناء القواعد وفي الاستشهاد لها، وكان للكوفيين منهج خاص في بناء القواعد والاستشهاد لها.

فالبصريون حازمون متشددون لا يرضون بالشاهد ولا الشاهدين ولا الثلاثة لبناء قاعدة واحدة وإنما يحشدون عدداً كبيرا من الشواهد ليقيموا قاعدتهم.

وفي حين كان يتنازل الكوفيون عن الشواهد الكثيرة إلى أن يصلوا إلى شاهدين أو ثلاثة فيبنون بناء على هذين الشاهدين أو الثلاثة قاعدة نحوية.

← ما النتيجة؟

١- النتيجة أن النحويين البصريين قواعدهم قليلة ولكنها قواعد ضخمة وكبيرة.

وقواعد الكوفيين كثيرة ولكنها قواعد صغيرة.

٢- من منهج البصريين أيضا (فقد صارت مدرسة كوفية ومدرسة بصرية كل واحدة لها منهج معين) أنهم لا يعتمدون إلا على قبائل محددة من العرب، ولو وجدوا عدداً من الشواهد كبيراً عند قبيلة لا يعتدون بها فإنهم لا يأخذون منها وإنما يأخذون من قبائل معروفة محدودة.

في حين تسامح الكوفيون قليلاً فأخذوا عن القبائل المعروفة لأنها لم تختلط بالأعاجم وعن بعض القبائل الأخرى التي اختلطت بالأعاجم.

٣- البصرة كانت قريبة من البادية التي لم تختلط بالأعاجم ولذلك كانت شواهدهم كلها أو على الأقل جلها فصيحة صحيحة، لم يتطرق إليها اللحن ولم يتطرق إليها الفساد

في حين أن الكوفيين كانوا بالطور الأول من التأليف بالنحو مشغولين بجمع الشواهد من قبائل العرب المختلفة فصار الحشد وافراً عندهم من الشواهد واستطاعوا بهذا أن يبنوا ويجدوا لقواعد كثيرة شواهد كثيرة وأحيانا تكون قليلة ولكنهم من منهجهم أن يعتمدوا على الشواهد القليلة.

← ما الفائدة من هذا الخلاف ؟

الفائدة من هذا الخلاف: أن التنافس بين المدرستين جعل كل مدرسة تبذل قصارى جهدها في الاتصال بالأعراب وفي مشافهتهم وفي الأخذ عنهم وفي محاورتهم وفي سماع أخبارهم وقصصهم ونوادرهم ليجمعوا لنا مادة كبيرة جداً استطاعوا أن يبنوا عليها هذا الصرح العظيم جدا وهو صرح النحو.

واستطاعوا بهذا التنافس الشديد أن يجمعوا من نواحي متعددة كثيرة من العرب وجمعوا لنا شواهد كثيرة غزيرة.

وهذا أيضا يسهل علينا أمرنا نوعاً ما، بحيث أنك لا تستطيع دائما أن تقول للشاعر لحنت، أو للخطيب لحنت حتى تتأكد هل هذا الرأي له ما يدعمه ؟ هل له شواهد أوردها الكوفيون أو أوردها البصريون أو اختلفوا فيها؟

نعم هذا سهل على الناس كثيراً، بحيث أن اللغة صارت من سعة ما جمعوا من الشواهد يستطيع الشاعر أن يقول كلمة والخطيب أن يقول كلمة؛ فلا يُلَحَّن حتى يتأكد من أنها لم ترد عند المدرستين البصرية أو الكوفية.

← هل تساهل البصريون أحيانا وتشدد الكوفيون أحيانا؟

نعم وقد جمع بعض الزملاء شواهد كثيرة من هذا القبيل تساهل فيها البصريون وتشدد فيها الكوفيون، لكن الغالب العكس.

الغالب أن التشدد يأتي من جهة النحويين البصريين وأن التساهل يأتي من جهة النحويين الكوفيين.

٤- طور الترجيح والبسط بالتأليف: فما معناه أولاً وأين مكانه ؟

نقول أما معناه فإن العالم بهذا الطور وبعد انتهاء الأطوار الثلاثة في التأليف في النحو صار ينظر إلى ماقاله الأولون ولا يبني قواعد جديدة لكنه ينظر إلى ما حصل فيه خلاف بين المدرستين البصرية والكوفية فيرجح ما يراه راجحاً بالدليل.

يجمع لهذا أدلته ويجمع لهذا أدلته فما قوي عنده الدليل أخذ به فصار هذا مرجحاً له، وصار عملهم إنما هو الترجيح بين المسائل.

الترجيح فقط؟لا بل قاموا إلى كتب السابقين فبسطوا هذه الكتب، كيف يبسطونها ؟

يعني يشرحونها بتوسع، المؤلف الأول في مسألة من المسائل لم يستدل لها، يجيء من بهذا الطور فيستدل للمسألة التي ترك دليلها السابق له.

المؤلف الذي في الطور الثاني أو الثالث جاء بدليل واحد أو اثنين لمسألة ما، يأتي هذا الذي جاء في الطور الرابع فيأتي بأربعة أدلة أو خمسة أدلة أو نحو ذلك.

هذا معنى قولنا أن هذا الطور هو طور الترجيح والبسط في التأليف.

فأين مكانه ؟

لم يعد مكانه في الكوفة ولا في البصرة، فقد زحف الناس زرافات ووحداناً ليذهبوا إلى مقر الخلافة التي صار مقرها بغداد.

فصاروا كلهم أو جلهم تركوا البصرة أو الكوفة لأنها صارت أماكن فتن، وانتقلوا بعدها إلى بغداد التي فيها الاستقرار والعيش الرغيد وفيها أشياء كثيرة مما يفتقدونه في البصرة والكوفة.

واستقروا في بغداد - أعني البصريين والكوفيين العلماء منهم في هذا المجال استقروا هناك- من يسمون بالبغداديين كانوا لا يميلون لا إلى البصرة ولا إلى الكوفة وإنما صاروا يأخذون ما يقوى عندهم من المدرستين البصرية والكوفية.

لم يكن النحو خاصاً ببغداد بل كان موجوداً في الشام في دمشق وغيرها، وكان موجودا في قاهرة المعز وفي غيرها من بلدان مصر، وكان موجودا في المغرب العربي وكان موجودا بشكل كبير أيضا في الأندلس، لأنه من عهد عبد الرحمن الداخل الذي دخل الأندلس وسمي بصقر قريش، بدأ الناس يرحلون من الشرق إلى الغرب، لرفاهية العيش الموجود في الأندلس ولحلاوته ولما كانت تعرف به من ثراء وغيره.

فانتقل الناس من المشرق إلى المغرب بل أن أهل البلد أنفسهم، أعني أهل الأندلس لما رأوا أن الغلبة للمسلمين والعرب قاموا فاهتموا بلغة العرب وصاروا مؤلفين فيها وصاروا يجادلون ويتقوون فيها.

أقول في الأندلس لم يكن الأمر خاصاً بمن رحل إليهم من الشرق، بل كان أيضا من أهل المغرب أنفسهم من أهل الأندلس نفسها من اهتم بلغة القرآن الكريم ومن اهتم بعلوم الدين الإسلامي، لأن الناس تبعاً للغالب، فما دام الذين يحكمونهم هم من العرب والمسلمين فلابد أن تكون اللغة السائدة هي لغة العرب، ولابد أن يكون الدين السائد هو الدين الذي استولوا على هذه البلاد، فكان الدين الإسلامي هو مجال الدراسات والمؤلفات وكانت اللغة العربية مخدومة في هذا البلد خدمة عظيمة.

هل حصل خلاف بين المدرسة الأندلسية والمدارس الأخرى؟

نعم، ولهم منهج خاص بهم، ولهم مؤلفون كثر، ومن أشهر الأندلسيين صاحب الألفية محمد بن مالك رحم الله الجميع، التي كان أصلها الكافية الشافية، وكانت مكونة من ثلاثة آلاف بيت، ثم اختصرها فصارت في ألف بيت رحم الله الجميع

الحلقة (٥)

ثانياً: باب الكلام والكلمة والقول واللفظ والكلم

الكلام والكلمة والقول واللفظ والكلم.

فالكلام والكلمة والكلم والقول واللفظ لها علاقة بعضها ببعض، فمنها ما يكون مفرد لبعض، وبعضها ما يكون جمعا لبعض، ومنها ما يكون فرعا لبعض أو كلا لبعض.

* هناك أقوال عند التقسيم إلى (اسم ، فعل ، حرف)

القول الأول:

الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام (اسم ، فعل ، حرف)

القول الثاني:

الكلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام (اسم – فعل- حرف)

القول الثالث:

الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام (اسم – فعل – حرف)

(أ) الكلام:

فمالمقصود بالكلام؟

الكلام: عبارة عن ما اجتمع فيه أمران هما (اللفظ و الإفادة)

واللفظ: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء كان ملفوظا بها متحدثا بها أو مقدرا.

مثالا على اللفظ: (محمد موجود) فهذه الجملة عبارة عن كلام تام لأنه لفظ وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف وهي (الميم الحاء الميم الدال..... الخ) الجملة.

وبعض الكلام يكون جزء منه غير ملفوظ به كأن تقول (قم – اجلس – اضرب) فإن هذا كلام ولكن في ظاهره كلمة واحدة تتضمن شيئا مستترا وهو الفاعل لأن تقدير الكلام قم أنت.

والإفادة: ما يكون يفيد معنى مستقلا تاما يحسن السكوت عليه.

نأتي بلفظ غير مفيد هل نعده كلاما؟

الجواب: لا نعده كلاما فمثلا نقول (راء جيم واو) فنحن أصدرنا لفظا ولكنه غير مفيد، ونقول أيضا شيئاً مفيداً أو نعمل شيئاً مفيداً يفهمه السامع ولكنه مع ذلك ليس كلاما، أي نقوم بإشارة يفهمها السامع وتفيد معنى يحسن الوقوف عندها ولكنها لم تتضمن اللفظ فلا نعدها كلاما، وكذلك لو كتبنا كلمة (قم) وقرأها قارئ هل هذا كلام؟ لا ليس بكلام لأنه شيء مكتوب، ولو أننا قلنا (قم أو حضر عبد الله أو سافر زيد) فإنه حينئذ يكون كلاماً باشتماله على الأمرين وهما (اللفظ والإفادة).

(ب) الكلمة:

فما المقصود بالكلمة ؟

الكلمة: عبارة عن قول مفرد.

مثالا على الكلمة (باب –جدار – سقف- حقيبة – كتاب -قلم –نظارة.....إلخ).

فالكلام مركب ويتكون من كلمتين أو أكثر - وأقل ما يتكون منه كلمتين.

والكلمتان إما

اسمان كـ ((محمد موجود))

اسم وفعل كـ ((قام محمد))

وقد يكون أكثر من هذا نحو قول الله سبحانه وتعالى {إِذَا جَاء نَصْرُ اللهِ وَالْفَتْحُ (١) وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجًا (٢) فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا (٣)}

هنا تم الكلام لأنه صار كلاما مفيدا يحسن السكوت عليه إما قبل أن تذكر كلمة (فسبح) فإنه ليس كلاما.

(ج) القول:

فما المقصود بالقول ؟

القول: هو اللفظ الدال على معنى.

فكثير من الأحيان يكون لفظا_ صوتا خرج من الفم ولكنه لا يفيد المعنى

مثلا (زيد) فإن هذا كلمة لكونه لفظا دالا على معنى ولو أننا قلبنا كلمة (زيد) إلى (ديز) فإنه ليس كلمة لأنه لفظ اشتمل على بعض الحروف غير مفيدة في المعنى.

فما الفرق بين قولنا إن القول لفظ دال عل معنى، والكلام هو ما اشتمل على اللفظ والإفادة؟

- هل يمكن أن يكون عندنا قولا ليس كلاما ؟

الجواب: نعم، كأن نقول (زيد) فإن هذا لفظ ويدل على معنى ولكنه لا يحسن السكوت عليه، وقولنا أيضا (قلم علي) هذا أيضا قول لكنه لا يحسن السكوت عليه، ولكن عندما نقول (قلم علي جديد) فيصبح كلاما لأنه أفاد فائدة يحسن السكوت عليها.

وهذا هو الفارق بين قولنا إن الكلام اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وإن القول لفظ دال على معنى، ولا يلزم في القول أن يفيد معنى يحسن السكوت عليه لكن لابد أن يدل على معنى.

الكلمة: قول مفرد، فما المفرد؟

المفرد: هو الذي لا يدل جزءه على جزء من معناه.

مثلا: كلمة (قلم) فإن -القاف- لا تدل على جزء مما تدل عليه كلمة قلم.

المركب: هو الذي يدل جزءه على جزء من معناه.

مثالا: كلمة (كتاب محمد) فإن هذا مركب من لفظين فكتاب تدل على جزء من هذا المقصود العام

مثالا آخر: كلمة (يد الرجل) فكلمة يد تدل على جزء من الرجل.

(د) الكـــلم:

فما المقصود بالكـــلم ؟

الكلم: هو ما تكون من ثلاث كلمات فأكثر، ولا يشترط فيه أن يفيد معنى يحسن السكوت عليه؛ وهو اسم جنس جمعي.

يقال إن هناك تداخل بين الكلام والكلم؛ لأنهما قد يجتمعان في معنى شيء واحد، وقد يفترق كل منهما بشيء.

فكيف يجتمع الكلام والكلم ؛ ومتى يفترقان ؟

يجتمعان: في نحو قولك إذا جاء محمد أكرمته، فإن هذا لفظ مفيد، وتكون من كلمتين فأكثر، بل تكون من عدد من الكلمات أكثر مما يشترطون في الكلم؛ لأنهم يشترطون في الكلم أن يكون مكونا من ثلاث كلمات فأكثر ولا يشترطون الإفادة ولو حصلت فلا مانع.

فأما الكلام فيشترطون فيه الإفادة؛ ولا يشترطون أكثر من كلمتين، فإذن يقولون بين الكلم والكلام عموم من وجه وخصوص من وجه؛ فأما العموم فإنهما قد يطلقان على جملة معينة وقد تفيد هذه الجملة الكلم وتكون في نفس الوقت كلام، مثالا على ذلك

إذا جاء محمد أكرمته فإن هذا لفظ مفيد يحسن السكوت عليه، وفي الوقت نفسه كلم لأنه تكون من ثلاث كلمات فأكثر؛ ولو قلنا إذا جاء محمد هل يعد هذا كلاما؟ الجواب لا، لأنه لم يفد فائدة يحسن السكوت عليها، سؤال هل هو كلم؟ الجواب نعم، لأنه تكون من ثلاث كلمات فأكثر ولم يفد فائدة يحسن السكوت عليها.

فإذن الكلام هو لفظ مفيد فائدة يحسن السكوت عليها وقد يكون من كلمتين فأكثر.

والكلم يتكون من ثلاث كلمات ولا يشترط فيه أن يفيد فائدة يحسن السكوت عليها، **وعلى هذا فإنهم يجتمعان في نحو قولك إذا جاء محمد أكرمته، ويفترق الكلم بقولك إذا جاء محمد لأنه ثلاث كلمات ولم يفد فائدة يحسن السكوت عليها، وينفرد الكلام أيضا بأنك تقول محمد موجود، لأنه تكون من كلمتين فلا يكون كلما.**

والقول أعم من الكلم والكلام والكلمة

فيمكن أن يطلق على الكلم قول، وأيضا الكلام يطلق عليه قول، وكذلك الكلمة يطلق عليها قول؛ **واللفظ أعم من القول** لأن اللفظ يمكن أن يكون غير دال على معنى، كقولك في كلمة (محمد)، فعند قلب حروفها بقولك (دمحم) فتصبح ليس لها معنى ولكنها لفظ لأنه صوت مشتمل على بعض الحروف،

فإذن : أعمها هو اللفظ، ويليه في العموم القول، ثم تأتي الكلمة فيكون لها جانب، ويأتي الكلام فيكون له جانب ويأتي الكلم فيكون له جانب، لكون الكلمة والكلام والكلم لهم شروط معينة؛ فالقول يعم الثلاثة (الكلمة والكلام والكلم) وأما اللفظ فهو يعم الجميع.

ما الفرق بين اللفظ والقول ؟

اللفظ هو مجرد صوت يخرج من الفم ولا يلزم أن يفيد معنى؛ وإن أفاد معنى فهو لفظ أيضا، وأما **القول** فلابد أن **يدل على معنى.**

هل ورد في كلام العرب أو الكلام المعتد به استعمالا، الكلمة ويراد بها كلام كثير؟

نعم؛ قد تطلق كلمة واحدة ويراد بها الكلام كثير ومن ذلك قولك خطب الخطيب يوم الجمعة وقال كلمة رائعة، هل يمكن أن يدخل الخطيب فيقول: السلام، ثم ينزل من على المنبر، وبعد هذا نثني عليه بقولنا كلمة رائعة، ومما ورد أولا قول الله سبحانه وتعالى {كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ }وهذه الكلمة عندما يقول الإنسان يوم القيامة وقد عصى ربه {قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ (٩٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ } وهي مجموعة من الكلمات ومع هذا أشير لها بكلمة واحدة بقوله تعالى "كلا إنها كلمة هو قائلها".

ومما ذكر عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: (أصدق كلمة قالها شاعر: قول لبيد، ألا كل شيء ما خلا الله باطل) وهذه مجموعة من الكلمات وليست كلمة واحدة، فإذن قد تطلق كلمة واحدة ويراد بها الكلام الكثير.

الكلم هو اسم جنس جمعي ؛ فما المقصود باسم جنس جمعي؟

يوجد عدد من الألفاظ تؤدي أكثر من معنى واحد؛ وهي كل ما يدل على جمع فإنه يدل على أكثر من اثنين، فما هي الأشياء التي تدل على الجمع؟

جمع تكسير، جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم، اسم الجنس الجمعي، اسم الجنس الإفرادي، اسم جمعي.

◈ **تعريفات أنواع الجموع**

١- **جمع التكسير:** هو ما يدل على أكثر من اثنين –أي ثلاث فأكثر– بشرط أن لا يسلم مفرده من التغير مثالا: كلمة رجل فعند جمعها تصبح رجال، فلم تسلم كلمة (رجل) من التغير.

٢- **جمع المذكر السالم:** هو ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة علامة الجمع (الواو والنون) أو (الياء والنون) في آخره ؛ ويسلم مفرده من التغير. مثالا: كلمة مسلم فعند جمعها تصبح مسلمون بزيادة علامة الجمع (الواو والنون).

٣- **جمع المؤنث السالم:** هو ما يدل على أكثر من اثنين بزيادة علامة الجمع (الألف والتاء) في آخره؛ ويسلم مفرده من التغير. مثالا: كلمة مسلمة فعند جمعها تصبح مسلمات بزيادة علامة الجمع (الألف والتاء).

٤- **اسم الجمع:** هو ما لا مفرد له من لفظه – أي ليس له مفرد من لفظه -.

مثالا: كلمة امرأة فعند جمعها تصبح نساء.

٥- **اسم الجنس الجمعي:** هو الذي يفرق بين الجمع والواحد بالتاء في المفرد غالبا.

مثالا: (الكلم) هو اسم جنس جمعي مفرده (كلمة) وأيضا (تمر) (تمرة)، (لبن) (لبنة)، (شجر) (شجرة)، (بقر) (بقرة).

٦- **اسم الجنس الإفرادي:** هو ما دل على القليل والكثير بلفظ واحد مثال: كلمة (ماء) فإنها تدل على القليل والكثير فماء البحر ماء؛ وماء المحيط ماء؛ القليل من الماء في الكأس يقال له أيضا ماء.

الحلقة (٦)

سيكون الحديث في هذه الحلقة بأمرين الأمر الأول تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف.

الأمر الثاني العلامات التي تعرف بها الأسماء، يعني إذا جاءت كلمة كيف نعرف أنها اسم عندنا مجموعة من الدلائل سنذكرها في حينها بإذنه تعالى.

أولاً: تقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف.

هناك من يقسم **الكلام** فيجعله هو الأصل فيقول الكلام إما اسم أو فعل أو حرف.

وهناك من يقسم **الكلمة** إما اسم وإما فعل وإما حرف.

وبعضهم يقسم **الكلم** إما اسم أو فعل أو حرف.

والمسألة في هذا سهلة والحمد الله سواء قسموا الكلام فهو صحيح، أم قسموا الكلمة وهو أصح أم قسموا الكلم فهو أيضا صحيح.

أظن لاحظتم الفرق بين قولي في التقسيم إن كانوا قسموا الكلام فهو صحيح وإن كانوا قسموا الكلمة فهو أصح يعني أن الأفضل أن يكون التقسيم هو الكلمة الواحدة، لأن الكلمة ذاتها إما أن تكون اسماً وإما أن تكون فعلا أو تكون حرفاً.

قد يدعي مدعي ويقول لا يوجد عندنا غير هذا الكلام، فما الذي جعلك تجعل هذه الأقسام هي الثلاثة هذه فقط؟ لماذا لا يكون تقسيم الكلام قسمين إما اسم وإما فعل؟ ولم لا يكون تقسيم الكلام أكثر من ثلاثة أقسام غير الاسم والفعل

والحرف؟

والجواب عن هذا من جهتين:

الجهة الأولى: أن يقال إنه باستقراء كلام العرب، كما ذكرنا في الحلقات الأولى أن النحويين لما ألفوا نحوهم اعتمدوا على ما قاله العرب، فلما استقرأنا كلام العرب المحتج بكلامهم لم نجد إلا هذه الأقسام الثلاثة، لأنها الكلمة إما أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفا.

الجهة الثانية : أن يقال الكلمة التي بين يديك إما أن يكون لها معنى في ذاتها، وإما أن لا يكون لها معنى في ذاتها بل فيما تدخل عليه.

الكلمة: التي لا معنى لها في نفسها **هي الحرف،** والكلمة التي لها معنى في نفسها قسمان:

إما أن يكون هذا المعنى مقترن بزمن وإما أن يكون غير مقترن بزمن، فالمعنى المقترن بالزمان **هو الفعل.**والمعنى الذي لم يقترن بالزمان **هو الاسم.**

وهذا التوجيه قوي وصحيح، لأن الكلام لا يخرج عن هذه الأمور الثلاثة.

الكلمة لابد أن تكون: إما لا معنى لها كقولك "**في**" أو "**إن**" (لا معنى لها) فما معنى "**إن**" أو "**في**"؟

ليس لها معنى إلا أن تدخلها على شيء.

فإن قلت "**إن الرجل مجتهدا**" صار لها معنى، أو قلت "**إن الكتاب مفتوح**" صار لها معنى، أو قلت "مشيت (قد يتبادر في الذهن أنك مشيت في الشارع) مشيت في المسجد" على سبيل المثال، "**في**" ليس لها معنى في ذاتها وإنما فيما دخلت عليه.

بعد هذا تنظر إلى الكلام أيضا وتقول إن كان في الكلمة لها معنى في نفسها إذا قلت شرب (لها معنى في نفسها بدون شك) وهذا المعنى مقترن بالزمان، لأنه يدل على حصول الشرب في الزمن الماضي، فهذه هي الفعل.

لكن إذا قلت "**قلم**" فأنها تدل على معنى لكن هذا المعنى ليس له علاقة بالزمان، لا هو بالزمن الحاضر ولا في الماضي ولا في المستقبل.

لكن إذا قلت "**سأشرب**" فإن هذا يدل على أنه سيحصل منك هذا العمل في الزمن المستقبل.

أو قلت "**شربت**" يدل على حصوله في الزمن الماضي فيكون هذا لما دل على معنى في نفسه واقترن بالزمن فإنه فعل.

وإذا كان يدل على معنى في نفسه -كقولك "**قلم**" أو "**كتاب**" أو "**طاولة**" أو "**جدار**" أو "**سقف**" أو ما شاكل ذلك- لكنه ليس له علاقة بالزمان فهذا هو الاسم، ولكن إذا لم يكن له معنى في نفسه وإنما معناه فيما يدخل عليه فهو حرف.

هذا تقسيم الكلام أو تقسيم الكلم أو تقسيم الكلمة، وقد اعتددنا بأن التقسيم الأولى في أن يكون تقسيماً للكلمة وليس للكلام وليس للكلم والله أعلم بالصواب.

ثانيا: الحديث عن علامات الأسماء.

إذا كان عندك كلمة وأنت تريد معرفة نوعها، فلابد أن يكون عندك دلائل تعرف منها فإن قلت الكلام الذي قلناه قبل قليل إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بالزمن فهي اسم..قلنا لك صدقت، وإن دلت على معنى في نفسها مقترن بالزمان فهي فعل، قلنا لك صدقت. فإن قلت إن لم تدل على معنى في نفسها ولكن معناها فيما دخلت عليه فهي حرف، قلنا لك هذا الكلام غاية في الصدق والروعة وهو مريح جدا ولكنهم لم يسكتوا على هذا.

النحويين قالوا لا. عندنا طرق أخرى لأنه في بعض الأحيان قد يكون فيه بعض التداخل خاصة بين الاسم والفعل. فإذا

قلت "محمد مكرم علياً"، فإن كلمة مكرم قد يتبادر إلى ذهنك إن فيها اقتران في الزمان، لكنها هنا اسم..ما دليلنا على أنها اسم؟ سننظر الآن إلى الدلائل التي حصرها النحويون وحددوها لمعرفة كون الكلمة اسم.

يقول ابن مالك رحمه الله

" بالجر والتنوين والنداء وال ومسند بالاسم تميزاً حصل "

هذا شعر أو نظم، وحقيقة معناه أن تبدأ من آخر البيت فتقول يتميز الاسم أو تتميز الأسماء بواحدة من العلامات الخمس المذكورة هذه وهي إما الجر وإما التنوين وإما النداء وإما دخول أل وإما الإسناد.

نأخذها واحد واحد، فأما قول ابن مالك رحمه الله "بالجر" فإن المقصود به أن تكون الكلمة مجرورة، وليس المقصود به دخول حرف الجر على الكلمة، هذا يدعونا إلى ذكر حروف الجر..ما هي؟

حروف الجر -في الحقيقة ليست كلها متفقاً عليها، بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه لكننا- نذكر لكم كلاماً لابن مالك عدد فيه عشرين من حروف الجر وليست كلها متفق عليها..ولكن أكثرها أو بعضها متفق عليه أنه حرف جر.

يقول ابن مالك "هاك حروف الجر وهي (من، إلى، حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، مذ، منذ، رُبَّ، اللام، كي، واو، والتاء، والكاف، والباء، ولعل، ومتى)

طبعا كثير من هذه الحروف غير متفق عليها، لكننا نذكر لكم الآن المتفق على أنه حرف: (الباء وفي وعن وإلى والكاف و اللام)

يقول ابن مالك هاك حروف الجر: "من" متفق عليها "إلى" "حتى" (مختلف فيها) "عدا" "حاشا" "خلا" "في" "عن" "على"، "مذ" أحيانا تكون حرف جر وأحيانا لا، "منذ" كذلك، "رب" بالاتفاق حرف جر "اللام" "كي" مختلف فيها "الواو" متفق على أنها أحيانا تكون حرف جر، "التاء" حرف جر، "الكاف" (ليس كمثله شي، و محمدٌ كبدرٍ)، و"لعل" و"متى" مختلفا فيها، عندنا عشره متفق على أنها حرف جر والبقية ليس كذلك.

إذا دخل حرف من هذه الحروف على الكلمة وجرها فاعلم أن هذه الكلمة التي دخل عليها حرف جر هي اسم.

إذا قلت عجبت "من أن حضر عبدا لله"، هنا "من" دخلت على "إن" و"إن" ليست اسماً، معنى هذا أنك تتوهنا يا أستاذ!.

لا ليس هذا تتويه، بل إن أن وما دخلت عليه كلها مؤولة بمصدر والمصدر اسم، فليس مجرد دخول حرف الجر على الكلمة دليل على أنها اسم، بل لابد أن تكون مجرورة.

ويمثلون للجر بنحو قول الله سبحانه وتعالى {بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ} يقولون الباء جرت كلمة اسم، لأن الجر ثلاثة أنواع، إما جر بالحرف، وإما جر بالإضافة، وإما جر بالتبعية.

فالباء في قوله "بسم" الباء حرف جر ولفظ الجلالة مجرورة بإضافة "اسم" إليه، و "الرحمن" مجرور بالتبعية لأنه صفة للفظ الجلالة والتابع يتبع ما قبله في إعرابه، والرحيم كذلك مثل الرحمن، إذن هذا هو الجر.

"أما التنوين" فإذا وجدت الكلمة منونة فاعلم أنها اسماً.

سؤال/ما هو التنوين؟

التنوين: نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظاً لا خطاً لغير توكيد، لابد من اجتماع الشروط هذه كلها.

فأنت تقول "محمداً" وتقول "صهٍ" وقال الله سبحانه "ويلٌ يومئذٍ للمكذبين" وتقول "هؤلاء مسلماتٌ" لماذا استشهدت بهذه الكلمات؟ لأبين لك **إن التنوين المتفق على أنه تنوين أربع أنواع**.

١- تنوين يسمونه تنوين التمكين: وهو الذي يلحق الأسماء المعربة المنصرفة.

الأسماء المعربة المنصرفة مثل "محمد" "زيد " "صالح" وما شاكل ذلك.

٢- تنوين التنكير: وهذا يلحق بعض الأسماء المبنية كقولهم في صه "صهٍ" وفي مه "مهٍ"، ما معنى صهٍ وما معنى مهٍ؟

إذا قلت لإنسان صه فأنت تريد منه أن يسكت عن الكلام الذي يتحدث به، مثلاً كان يقرأ عليك شعراً تقول له صه يعني لا تقرأ كف عن الشعر، لكن إذا قلت له "صهٍ" فأنت تقصد أن لا ينبس ببنت شفة، لا تريد منه لا شعر ولا نثر ولا تريد أن يقف أمامك أصلاً فتقول "صهٍ" تلغي عليه كل أنواع الكلام.. هل هذا واضح؟

"صهٍ" و "مهٍ" هذا تلحق بعض الأسماء المبنية.

٣- تنوين المقابلة فإنه ما يلحق جمع المؤنث السالم، أي كلمة جمع مؤنث سالم منونة فإن هذا التنوين الموجود بها يسمى تنوين المقابلة.

٤- تنوين العوض وهو يلحق بعض الأسماء للتعويض عن جملة كقول الله سبحانه وتعالى {وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ} اللاحق لكلمة إذ وإذا، هذا يسمونه تنوين العوض، وهو يعوض عن جملة محذوفة لأن التقدير والله أعلم (ويل يومئذ يحصل ذلك للمكذبين)، وقد وردت هذه الجملة في سورة المرسلات في مرات كثيرة كل مرة يكون دليلها على ما قبلها، يعني ويل يومئذ تقوم القيامة، يومئذ يجازى الناس بأعمالهم، وحينئذ لابد إن نقدر على حسب المقام الذي نذكره.

"وأما النداء" فهو أن تكون الكلمة مناداة "يا عمر" "يا زيد " يا رجل" "يا امرأة " "يا صالح" "يا عبيد" "يارب"..كلمة رب هذه اسم بدليل دخول النداء عليها، "يا محمد" محمد هذا اسم..الخ.

فمتى ما دخل حرف النداء وكانت الكلمة مناداة فإن هذه الكلمة اسم.

قال الله سبحانه وتعالى { قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ }، **يا**: هنا دخلت على ليت وليت ليست اسم؟

قال واحد من أمرين:

١- إما أن نقول (يا) هذه ليست للنداء فتستقيم قاعدتنا وتكون (يا) هنا للتنبيه فقط،

٢- وإما أن يكون المنادى محذوفاً فيكون التقدير والله أعلم (يا سامعون: ليت قومي يعلمون) حينئذ يكون منادى.

"دخول أل" أي نوع من أنواع أل على كلمة اعلم أن هذه الكلمة اسم، إلا واحدة من أنواع أل وهي أل الموصولة، التي هي اسم موصول يجوز دخولها على الفعل المضارع. ومنه قول الشاعر "ما أنت بالحَكَمِ التُرْضى حكومته " فترضى هنا فعل مضارع وقد دخلت عليه أل الموصولة.

ما هي أل الموصولة ؟ هي التي يصح حذفها ووضع كلمة "الذي" مكانها، فقولك "الترضى" أصله "الذي ترضى حكومته".

الحاصل أن أل إن كانت معرفة أو زائدة أو كانت أي نوع من أنواع أل فإنها حينئذ تكون دلالة على أن ما دخلت عليه اسم، فتقول "الرجل"وقد ورد في الشعر مثلاً :

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله"

فدخلت "أل" هنا وهي زائدة، مثلا يقولون دخول أل على الأعلام يجوز أحيانا، ولكنه قليل، وهي هنا لا تفيده تعريفاً بل هي زائدة، مثل"الحسن" "الحسين" "الفضل" "العباس" الخ، أل هنا هي كلها زائدة وليست لازمة طبعاً، أل في الاسم الموصول دليل على أن الكلمة التي بعدها اسم وهكذا، إذن أي نوع من أنواع أل يدخل على الكلمة فهو دليل على أن هذه الكلمة اسم.

"ومسند للاسم تميزاً حصل"

فما هو الإسناد ؟

الإسناد في الأصل الإمالة، تقول أسندت إلى فلان كذا وكذا يعني أضفت إليه الحديث، تقول مثلاً أسندت الخشبة إلى الجدار بمعنى أملتها إليه.

هذا أصل استعمال الإسناد.. فما المقصود بالإسناد هنا؟.. الحديث عن الشيء

وبهذه العلامة عرفت بعض الأسماء التي لا يصح دخول أي شي من العلامات الأخرى عليها.

فمثلا إذا قلت "كتبتُ" التاء الموجودة في آخر الكلمة هل هي اسم أو فعل أو حرف؟ بل هو اسم..ما الدليل على ذلك؟ الإسناد، ما هذا الإسناد؟

أنك تحدثت عن المتكلم بأنه حصل منه كتابة، يعني أسندت إليه الإخبار بالكتابة أو تحدثت عنه بحصول الكتابة منه.

جرب علامة أخرى من العلامات الأخرى بالجر هل تستطيع أن تدخل عليها حرف جر ؟

الجواب: لا تستطيع.

والتنوين هل تستطيع أن تنون التاء هذه؟ لا تستطيع

والنداء هل تستطيع أن تقول يا تاء ؟.ما تستطيع

هل تدخل عليها أل ؟ لا تستطيع

كل هذه الأشياء يمتنع أن تدخل على هذا الضمير وبذلك عرف أن الضمائر أسماء وإلا فهي أقرب في نطقها وبهيئتها في بعض الأحيان إلى أن تكون حروفاً لكنهم قرروا أنها أسماء بهذه العلامة الأخيرة التي ذكرتها لك، وهي إن الإسناد علامة من علامات الأسماء.

بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند للاسم تميزاً حصل، يعني يحصل تميز الأسماء بواحدة من هذه العلامات الخمس.

لم يكتف بعض النحويين بهذه العلامات بل أضافوا لها علامات أخرى فقالوا من العلامات التي يعرف بها الأسماء: أن تكون

٦- أن تكون الكلمة منسوباً إليها.

يعني إذا قلت هذا قرشياً، فكلمة قريش عرفت النسبة أنها اسم بالنسب إليها، تقول فلان طائي أو قرشي أو هذلي أو الخ...

٧- إذا أمكنك أن تصغر **الكلمة** فهذا دليل على أن هذه الكلمة اسم، لأن التصغير خاص بالأسماء، صار عندنا علامتان أخريان..ما هما؟

أن تكون الكلمة مصغرة أو أن تكون الكلمة منسوباً إليها.

٨-وقال بعضهم التثنية من خصائص الأسماء.

لا يمكن أن تثني الفعل؟ ألا تقول هما يضربان أو اضربا أو ضربا ؟ بلى إنك تقول ذلك، لكن هذه العلامة أو الدلالة على التثنية لم تأت من لفظ "يضرب" أو من لفظ "ضرب" أو لفظ "اضرب" وإنما هي بهذه الزيادة التي لحقتها وهي وجود الألف في آخر ضربا أو اضربا أو يضربان، صارت ثلاثة علامات تعرف بها الأسماء !

مثلا تقول هذان رجلان، وهاتان امرأتان، وهذا دليل إن هاتين الكلمتين اسمان بدليل جواز تثنيتهما.

٩- قالوا من دلائل أيضا الأسماء الإضافة ؟

يعني إذا وجدت أن الكلمة مضافة على غيرها فاعلم أنها اسم.

فقولك "كتاب محمدٍ" كتاب مضاف إلى محمد وهذا دليل مادام أمكنك أن تضيف الكلمة إلى ما بعدها فاعلم أن هذه الكلمة اسم.

قالوا بالجر والتنوين والنداء و أل والإسناد إلى الاسم وقالوا التصغير والنسب والتثنية والإضافة بقي شيء.

القرين للتثنية ما هو؟

١٠- الجمع، كذلك يقولون إذا وجدت الكلمة مجموعة فاعلم أنها اسم.

ما رأيكم في قوله سبحانه { قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ } هل هذه فعل أو اسم؟ أليس بها علامة الجمع؟

بلى ظاهرها أنها جمع، لكن في الحقيقة أن النحويين قد أولوا مثل هذه الآية فقالوا إنه لشدة حرصه على الرجوع إلى الدنيا ليعوض ما فاته، كأنه يقول يارب ارجعني ارجعني لكن بدل من أن يكرر الكلمة ألحق بها ما يدل على الجمع فقال "قال رب ارجعون" والله أعلم بالصواب.

الحلقة (٧)

هذه الحلقة عن العلامات التي تعرف بها الأفعال، وبما أنا قلنا فيما مضى أن الاسم يعرف بعلامات معينة فلا بد أن نميز الفعل حتى إذا وردتنا كلمة نعرف أنها فعل، قال ابن مالك مبينا علامات الأفعال:

"بتا فعلت وأتتْ ويا افعلـي ونون أقبِلَنَّ فعل ينجلي"

ينجلي الفعل بواحدة من هذه العلامات الأربع: تاء الفاعل في فعلت وتاء التأنيث الساكنة في أتـتْ وياء المخاطبة في افعلـي ونون أقبلـنَّ هذه النون تسمى نون التوكيد، فإذا كانت الكلمة مقرونة بواحدة من هذه العلامات أو حتى لم تكن مقرونة بها، ولكن يجوز أن تقرنها أنت بواحدة من هذه العلامات، فاعلم أنها فعل.

وهذه العلامات هي:

١- **تاء الفاعل**: وتاء الفاعل ثلاثة أنواع،

o لأنها إما أن تكون للمتكلم فتكون مضمومة، كما تقول ذهبتُ وجئتُ وأكلتُ وشربتُ ونمتُ واستيقظتُ إلى آخره، كلما وجدت أن هذه الكلمة مقترنة بالتاء، أو جائز اقترانها بها، فاعلم أنها فعل، وهذه التاء هي تاء الفاعل -ذلك أنك عندما تعربها تعربها على أنها: ضمير متصل مبني إما على الضم وإما على الفتح وإما على الكسر-

o وإما أن تكون للمخاطَب فتكون مفتوحة فتقول أكلتَ وضربتَ ونمتَ واستيقظتَ وذهبتَ **ورجعتَ وأتيتَ و إلى آخره** وأنتم تنظرون أن الأمثلة التي لحقت بها هذه التاء كلها أفعال ماضية، وهو كذلك لأنها لا تلحق إلا بالفعل الماضي.

oوإما أن تكون تاء المخاطَبة وهي تكون مكسورة تقول ضربتِ وتاء المخاطب تكون مفتوحة تقول ضربتَ وتاء المتكلم تكون مضمومة تقول ضربتُ وهي في كل الأحوال الثلاثة تعرب فاعل، وهي في الأحوال الثلاثة ضمير والضمائر أسماء، ودليلها الإسناد لأننا أسندنا الفعل ضرب إلى التاء.

٢- تاء التأنيث الساكنة كقولك أكلتْ شربتْ وذهبتْ وأتتْ ونامتْ واستيقظتْ وسعتْ واستغفرتْ وإلى آخره، ما الفرق بين تاء التانيث الساكنة وتاء الفاعل؟

أولاً: من حيث ضبطها، فإن تاء الفاعل إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أما تاء التأنيث فهي ساكنة.

وفرق جوهري آخر: أن تاء الفاعل اسم وأن تاء التأنيث الساكنة حرف وليس باسم.

لما نقول قامت هند هل حصل إسناد في هذا؟ بلى لكن ليس إلى التاء، التاء لم يسند إليها، أسند إلى هند، ولا يمكن أن

تكون التاء فاعل وهند فاعل لفعل واحد، بل هند هي الفاعل، لذلك نقول أن التاء حرف والحروف لا محل لها من الإعراب {إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } إن حرف ناسخ ما محله من الإعراب؟ هو حرف لا محل له من الإعراب، وكل ما يمر بك حرف من الحروف فليس له محل من الإعراب، أما الأسماء فلابد لها من محل، كما سيتبين إن شاء الله في المسيرة النحوية.

و(تاء فعلتَ وأتتْ)، التاء هذه يقولون إنها دلتنا على أن الكلمتين نعم وبئس فعلان وليسا اسمين، هما: نعم وبئس ألا يجوز لك أن تقول نعمت المرأة هند أو بئست المرأة دعد؟ بلى إنه يجوز ذلك، وهذا دليل واضح على أن نعم وبئس فعلان وليسا اسمين، ومن يقول أنهما اسمان الكوفيون، ومن يقول إنهما فعلان البصريون.

◄ **ما دليل الكوفيون؟** قالوا: إن شخصاً في الجاهلية بشر بمولودة، وكانوا لا يحبون أن يبشرون بالأنثى، هذا الرجل لما بشر بمولودة قال : والله ما هي بنعم الولد، فأدخل حرف الجر على نعم، وآخر كان يسير إلى محبوبته على عير أكرمكم الله وهو الحمار فيقول :نعم السير على بئس العير، فأدخل حرف الجر على كلمة بئس.

◄ **ماذا يقول البصريون؟** يقولون: صحيح في ظاهر اللفظ حرف الجر دخل على نعم و بئس، لكن في الحقيقة أنه داخل على مقدر، والمقدر هذا هو اسم، فيقولون: نعم السير على عيرٍ مقول فيه بئس العير، ويقولون: والله ما هي بمولود مقول فيه نعم الولد، الحاصل أن دخول التاء على نعم و بئس دليل على أن هاتين الكلمتين فعلان، هل عندنا دليل صحيح قد يتهم بعض النحويين أنه يصنع الأمثلة، نعم عندنا دليل فالرسول صلى الله علية وسلم يقول (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن أغتسل فالغسل أفضل) وهذا دليل واضح على أن نعم فعل ماضي لأنها دخلت عليها التاء.

وأيضا يقولون أن ليس وعسى حرفان عند بعض النحويين، والصحيح أنهما فعلان، والدليل دخول التاء عليهما يقول تعالى { وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ } فدخلت التاء على ليس، وأما عسى فتقول (هند عست أن تقوم) فتدخل عليها التاء وهذا دليل على أن ليس وعسى فعلان وليسا بحرفين، وكذلك دخلت التاء تاء الفاعل على عسى يقول تعالى {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ} وهذا دليل واضح على أن عسى وليس **فعلان ماضيان وليسا بحرفين.**

٣- العلامة الثالثة: التي يعرف بها الفعل هو قبوله لياء المخاطبة: تقول قومي واذهبي وارجعي وقولي خيرا وأتي خيرا وافعلي واتركي إلى آخره، فإذا وجدت أن ياء المخاطبة دخلت على كلمة فاعلم أن هذه الكلمة التي دخلت عليها ياء المخاطبة هي فعل وليست اسما وليست حرفا.

٤- العلامة الرابعة نون أقبلنّ: و المقصود بها نون التوكيد ونون التوكيد إما ثقيلة وإما خفيفة فأما الثقيلة والخفيفه معا قول الله تعالى على لسان امرأة العزيز {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ} فدخلت النون الثقيلة على يسجنَنَّ ودخلت النون الخفيفة على ليكونَنْ، وهذا دليل على أن الكلمة فعل وليست اسم وليست بحرف، لأن نون التوكيد لا تدخل على الأسماء، ولا على الحروف، وإنما هي خاصة بالأفعال، ولو قال قائل قد سمعنا الشاعر يقول:

أريت إن جاءت به إملودَا مرجلاً ويلبس البرودَا

ولاترى مالا له معدودَا **أقائلنَّ** أحضروا الشهودَا

أقائلنّ فـ"نون التوكيد" هنا دخلت على كلمة قائل وهي ليست فعل وإنما هي اسم، ما الدليل على أن كلمة قائل اسم وليست فعل؟ أنك تقول نظرت إلى قائلٍ كذا وكذا أدخلت عليها حرف الجر فأصبحت مجرورة، هذا قائلٌ قولاً حميدا، هذا دليل على

أن الكلمة اسم وليست فعلا أو حرفاً، فكيف دخلت عليها نون التوكيد في هذا الشاهد؟ يقولون هذا من الضرورة الشعرية ولا يجوز أن تدخل عليه في النثر بل هو خاص بالشعر، فدخول نون التوكيد ليس عاما في دخولها على الاسم وإنما هو خاص بالشعر.

قالوا :هذه علامات الإعراب **تاء الفاعل** بأنواعها الثلاثة، **وتاء التأنيث الساكنة** وهي تلحق الفعل الماضي خاصة وأنها دليل واضح على أن نعم وبئس وليس وعسى أفعال، وياء افعلي المقصود بها **ياء المخاطبة**، ونون أقبلنّ وهي **نون التوكيد** ثقيلة أو خفيفة، بقي جزء آخر، إذا كنا عرفنا الأفعال بهذه العلامات التي ذكرنها، وعرفنا الأسماء بالجر والتنوين والنداء وأل ومسندٍ لاسم تمييز حصل.

◄ **إذاً كيف نعرف أن هذه الكلمة حرفاً وليست اسما وليست فعلاً؟ يقولون** :علامة الحرف عدمية كيف هذا؟ قالوا إذا جاءت كلمة نجرب عليها علامات الأسماء فإن قبلت علامة واحدة منها فاعلم أنها اسم، وإذا لم تقبل فجرب عليها علامات الأفعال فإن قبلت أي علامة فاعلم أنها فعل، فإن لم تقبل أي علامة من علامات الاسم أو الفعل، فاعلم أن هذه الكلمة حرف وليست باسم أو بفعل.

◄ **هل بقي شي من علامات الأفعال؟ يقولون :** أن الفعل المضارع يقبل دخول السين وسوف فلا تستطيع أن تدخل السين أو سوف على اسم من الأسماء، أو فعل ماض، أو فعل أمر، فهذه العلامة تدخل على الفعل المضارع فقط.

وأيضا من علامات الأفعال لم ولن وهاتان العلامتان خاصتان بالفعل المضارع.

وأيضا من علامات الأفعال النهي، وله أداة واحدة وهي (لا) مثل لا تقم ولا تجلس ولا تذهب، إذا قلنا إن (لا) تدخل على الأسماء مثل: { لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} فهنا (لا) النافية وليست (لا) الناهية، والنفي غير النهي، فالنهي خاص بالأفعال، والنفي قد يكون في الأسماء وقد يكون في الأفعال، تقول (لا أقوم) هذا فعل دخلت عليه لا الناهية و(لا رجل موجود) وهذا اسم دخلت عليه لا النافية، ويقول تعالى {فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى} فإذن لا النافية جائز أن تدخلها على الأسماء وعلى الأفعال، أما لا الناهية خاصة بالأفعال المضارعة.

إذن نعود فنقول إن علامات الأفعال العلامات المعتد بها التي ذكرها ابن مالك هي أربع علامات، ثم أضفنا إليها بعض العلامات وهي لم ولن والسين وسوف ولا الناهية وهذه الأمور كلها خاصة بالأفعال ولا تدخل على غيرها، إذا قلنا إن الحروف لاعلامة لها، بل هي تعرف بعدم صلاحية أي شي من العلامات الأخرى بالدخول عليها فإنهم قد قالوا إن هذه الحروف أنواع منها ما يختص بالدخول على الأسماء، وبعضها يختص بالدخول على الأفعال، وبعضها مشترك بين الأسماء والأفعال، وإذا كان الحرف خاصاً بالدخول على الأسماء فالأصل فيه أن يعمل فيها الجر، وإذا كان خاصاً بالدخول على الأفعال فالأصل فيه أن يعمل فيها الجزم، وإذاكان مشتركا بين الأسماء والأفعال فالأصل ألا يعمل شيئا.

فأنا هنا أذكر الأصل فمعنى ذلك أنه قد يخالف الأصل، اسمع إلى بعض المخالفات لهذا الأمر:

مخالفات: بعض الحروف يختص بالدخول على الأسماء ومع ذلك لايعمل فيه شيئاً، مثل كلمة أل فإنها تدخل على الأسماء ولا تغير فيها شيئا.

وهناك مخالفة ثانية، حروف تختص بالدخول على الأفعال كان حقها أن تعمل فيها الجزم ومع ذلك عملت شيئاً آخر وهو النصب، وذلك كنواصب الفعل المضارع (أن ولن وكي إذن وحتى) فالأصل أنها مادامت خاصة بالفعل المضارع أنها تجزمه، لكنها لم تجزمه ولكن جاءت ناصبة له.

وهناك حروف مختصة بالدخول على الأسماء وقد عملت فيها غير الجر، مثل (إن وأخواتها) فهي لا تعمل فيها الجر في الأسماء، وإنما تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، هذه بعض المخالفات لبعض الأصول التي ذكرناها.

◄ **ما الأشياء التي جاءت على الأصل ؟** مثلا حروف الجر مختصة بالدخول على الأسماء وتعمل فيها الجر، ولم وأدوات الشرط تختص بالدخول على الفعل المضارع وعملت فيه الجزم و جاءت على الأصل، فالحروف هذا حالها مرة تعمل ومرة لاتعمل ولكن الأصل فيها هو ماذكرت وهو أنها إذاكانت خاصة بالأسماء تجر وإذاكانت مختصة بالأفعال أنها تجزم وإذاكانت مشتركة فلا تعمل شيئاً.

الحلقة (٨)

أنواع الفعل بعد أن عرفنا علامات الفعل سنذكر أنواعه ثم نذكر بعد ذلك علامات الحرف

أنواع الفعل: يقسم النحويون الفعل ثلاثة أقسام: فيقولون هو الفعل الماضي والمضارع والأمر فهم يبدؤون في الغالب في الفعل المضارع، يقولون سبب البدء فيه.

١- أنه يخالف أخويه لأن الفعل الماضي والفعل الأمر كلاهما مبني والفعل المضارع معرب.

٢- يقولون أن الفعل المضارع إنما أعرب لمشابهته للأسماء، ويقولون أيضا أن الأسماء أشرف من الأفعال والحروف، من أين يأتيها هذا الشرف؟ لإنك تستطيع أن تكوّن جملة تامة من اسمين دون أن تدخل معها فعلا ولا حرفا، ولا تستطيع أن تكون جملة تامة من فعلين، ولا من فعل وحرف، ولا من حرفين، فثبت من هذا أن الاسم أشرف، ويقولون إن الفعل المضارع اكتسب شرفيته من مشابهته للاسم.

ويسأل السائل فيما يتشابه الفعل المضارع والأسماء؟ الجواب

١- أنه يشبهه كونه معرباً

٢- بأنه يقع في المواقع التي تقع فيها الأسماء، و معلوم أن الاسم قد يقع مبتدأ أو خبرا أو صفة أو حالا، وكذلك يقولون أن الفعل المضارع قد يقع صفة، وقد يقع خبرا، وقد يقع حالا، وهذه الصفات اختص بها الفعل المضارع ومن أجل هذه الصفة أشبه الأسماء في كونه معربا.

والآن نتحدث عن هذه الأفعال وأحكامها الإعرابية، فنقول وبالله التوفيق نبدأ كما بدأ ابن هشام في كتابه "أوضح المسالك" إذ بدأ عن الحديث عن:

١-الفعل المضارع: علامته أن يقبل دخول لـم عليه، ولم لا تدخل على غيره أبدا.

وأضيف أن هناك بعض الأحرف لا تدخل إلا على الفعل المضارع وهي السين و"سوف" و "لن"، فإن هذه الحروف تختص بالدخول على الفعل المضارع ولا تدخل على غيره، فإذا وجدت الكلمة مقترنة أو مسبوقة بـ"لم"، كقولك "لم يذهب" أو "لم يرجع"، أو مسبوقة بـ"لن"، {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى } أو مسبوقة بالسين أو سوف فاعلم أنها فعل مضارع،{ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ } يكفي هذا فعل مضارع بدليل تقدم السين على الفعل، { وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ } "يعلمون" فعل مضارع بسبب تقدم سوف عليه، ولم يجيء ولم يذهب ولم يحضر.....إلى آخره كل هذه دلالة على واضحة على أن ما بعدها فعل مضارع، وهذه حروف مختصة بالدخول على الفعل المضارع.

في بعض الأحيان تكون الكلمة دالة على معنى الفعل المضارع، ما هو معنى الفعل المضارع ؟ حصول الفعل بالزمن الحاضر أو في الزمن المستقبل يعني أن كل فعل مضارع صالح لأن يدل على أنه يحصل الآن أو سيحصل في المستقبل، في بعض

الأحيان يتخلص الفعل المضارع للدلالة على الاستقبال، وذلك إذا تقدمت عليه "لن" مثل "لن أذهب" وإلا أصل أذهب تصلح لأن تكون الآن لكن لما تدخل عليه لن ينصرف إلى المستقبل وكذلك إذا دخلت عليه "السين" أو "سوف" فإنهما يخلصان الفعل المضارع للدلالة على الزمن المستقبل، هذه السين وسوف ولن.

"لم" حين تدخل على الفعل المضارع هل يبقى على الدلالة على الحالة أو الاستقبال؟ لا بل ينصرف إلى الماضي وهل هذا من دلالة الفعل المضارع؟ لا الأصل فيه أن يدل على الحالة والاستقبال ولكن عندما تدخل عليه "لم" فإنها تحول معناه إلى الماضي ولذلك يسمون "لم "حرف نفي وجزم وقلب. حرف نفي تنفي الكلام الذي بعدها، وحرف جزم تعمل فيه الجزم، وحرف قلب تقلب معناه من الحاضر والمستقبل إلى الماضي، فأنت إذا قلت لم أذهب يعني لم يحصل مني ذهاب في الزمن الماضي.

الفعل المضارع له حالات:

١- إما أن يكون دالا على الحال وهو الأصل، أو أن يكون دالا على المستقبل، إذا قلت أقوم فمحتمل أنك تقوم الآن أو بعد قليل أو بعد مدة.

٢- أحيانا يصير دالا على المستقبل فقط، وذلك عندما تدخل عليه لن أو السين أو سوف.

٣- أحيانا يكون بمعنى الفعل الماضي أو يدل على معنى الزمن الماضي، إذا دخلت عليه لم.

هذا هو الفعل المضارع وعلامته أن يقبل دخول "لم" عليه فهل يوجد من الكلام ما يتضمن الفعل المضارع ولكنه لا يقبل دخول لم عليه؟ قالوا: نعم يوجد حينما تقول أف، قال الله تعالى : {فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ }الحاصل أن كلمة "أف" بمعنى "أتضجر" وهذه تتضمن أن أتضجر الآن أو في المستقبل، لكن هل يجوز أن تدخل عليه لم؟ لا، لا يجوز، إذن أنت قبل قليل تقول أن ما يدل على المضارع هو ما يقبل دخول لم عليه أقول نعم، لكن أنا أقول الآن الفعل المضارع هو الذي يقبل دخول لم عليه، أما إذا دل على معنى المضارع ولم يقبل دخول لم عليه يسمى اسم فعل مضارع، هل عندك أسماء أخرى تدل على معنى المضارع ولا تقبل دخول لم عليها؟ نعم عندي مثلا كلمة " وَي" بمعنى أتعجب، و أُوّه بمعنى أتوجع، وأف بمعنى أتضجر، وكل هذه بمعنى الفعل المضارع، ولا تسمى أفعال مضارعة لأنها لا تقبل دخول لم عليها، لذلك تسمى اسم فعل مضارع.

مرة ثانية الفعل المضارع هو الذي يقبل دخول لم عليه، ويدل على الحاضر أو المستقبل، وأما إن دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع لكنها لم تقبل دخول "لم" عليها فهي اسم فعل مضارع.

◄ **ماحق الفعل المضارع؟** حقه أن يكون معرباً.

ولا يبنى إلا في حالتين: وهما إذا دخلت عليه نون التوكيد المباشرة فيبنى على الفتح، أو دخلت عليه نون النسوة فيبنى على السكون، قال تعالى {وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ} يتربص هذا فعل مضارع حقه أن يكون مرفوعا لأنه لم يدخل عليه جازم أو ناصب، لكن لاتصاله بنون النسوة صار مبنيا على السكون،

وقال تعالى {لَنَسْفَعَنْ بِالنَّاصِيَةِ} نسفع: هنا فعل مضارع وهو مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، الفعل المضارع حقه أن يكون معربا يعني إما مرفوعا أومنصوبا أو مجزوما، وذلك إن تقدمت عليه أداة نصب كقوله تعالى (لَنْ نَبْرَحَ)، وإن تقدم عليه أداة جزم كقولك (لم أذهبْ)، وإن لم يتقدم عليه فحقه أن يكون مرفوعا مثل (أذهبُ إلى المسجد).

٢- الفعل الماضي: الفعل الماضي حقه أن يكون مبنياً، علامة الفعل الماضي ما هي؟

علامته قبول دخول التاء عليه، أي تاء؟ هي تاء الفاعل، وسبق أن ذكرنا أنها إما أن تكون للمتكلم أو للمخاطب أو

للمخاطبة، أو تاء التأنيث الساكنة فتقول ضربتُ، أو ضربتَ، أو ضربتِ، وتقول أيضاً ضربَتْ، وذلك إذا لحقت بالفعل تاء التأنيث الساكنة، فالفعل الماضي علامته أنها تدخل عليها التاء بنوعيها، إما تاء الفاعل وهي ثلاثة أقسام، وإما تاء التأنيث الساكنة.

تاء الفاعل متحركة، وهي اسم، وتاء التأنيث ساكنة، وهي حرف.

في بعض الأحيان تكون الكلمة متضمنة معنى الفعل الماضي، ولكنها لا تقبل دخول التاء عليها وكنا نقول أن علامة الفعل الماضي هي قبول التاء فإن التاء هذه في بعض الأحيان لا يصح دخولها على بعض الكلمات مع كونها متضمنة معنى الفعل الماضي، ويقال فيه مثل ما قيل قبل قليل مثل أف و وي وأوّه. يقال هنا الكلمة التي تدل على معنى الفعل الماضي ولكنها لا تقبل دخول التاء عليها هذه تسمى اسم فعل ماض.

مثل قوله تعالى (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) هيهات تدل على بَعُدَ، وبعد فعل ماضي، ولكنها لا تقبل دخول التاء عليها، فنعدها اسم فعل ماضي، أما كونها اسم فلأنها ليست قابلة لعلامة الفعل الماضي، أما كونها اسم فعل ماضي فتضمنها معنى الفعل الماضي، ومثل شتان بمعنى افترق، وافترق فعل ماضي بدون شك، تقول افترقت، وافترق يقبل التاء، شتان بمعنى افترق فنسميه اسم فعل ماض وبالمناسبة شتان و" وي" و"أف" وأووّه هذه أسماء لكنها مبنية، معنى هذا أنها لا تتغير حركتها، الحاصل أن الفعل الماضي علامته قبول التاء سواء كانت تاء التأنيث أو تاء الفاعل، وأنه مبني، والكلمة حين تتضمن فعل الماضي ولكنها لا تقبل التاء فتسمى اسم فعل ماضي.

الفعل الماضي باتفاق النحويين مبني دائماً على الفتح، تقول ذهبَ وضربَ وشربَ وسافرَ واقتتلَ القوم وتشاجرَ الرجال، كلها أفعال ماضية مبنية على الفتح، ولكن هناك إشكال تقول: قرأْتُ وتجد أن الهمزة ساكنة، وتقول قرؤُوا أو ذهبُوا فتجد أن الهمزة والباء مضمومان فكيف تقول أن القول الصحيح أن الفعل الماضي مبني على الفتح، وهو كما ترى ليس مبنيا ؟ لا في قول ذهبت، ولا في قول ذهبوا فإن الهمزة والباء مضمومان؟ نحن لا زلنا على قولنا ولكن قالوا الفعل الماضي حقه أن يكون مبنياً على الفتح لكن إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك وهو تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء الغائب و نا المتكلمين ونون النسوة متى ما اتصل به أحد هذه الضمائر الخمسة فإنه يسكن آخره ألا تقول أنه مبني على الفتح ؟ بلى ولا زلت على كلامي ولكنه هنا تُرك الفتح لكراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

أين هذه الأربعة المتحركات ؟ أنت قلت ذَ هَـ بَ وتاء المتكلم متحركة، فهل تقول ذَهَبَتُ ؟ فتتوالى أربعة متحركات في شيء كالكلمة الواحدة لأن الفعل والفاعل كأنه كلمة واحدة فيُسَكِنون الحرف الذي قبل تاء الفاعل أو قبل نون النسوة أو قبل نا الفاعلين يسكنونه كراهة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة .

وضربوا فما تقول فيها ألم تقل أنها مبنية على الفتحة ؟ قالوا: إن واو الجماعة يجب أن يكون ما قبلها مضموما فلكي يتخلصوا من المشكلة أبدلوا الفتحة ضمة، فإعراب ضربوا تقول ضرب فعل ماضي مبني على الفتح وإنما ضم آخره لمناسبة واو الجماعة، وتقل في ضَرَبْتُ ضرب فعل ماضي مبني على الفتح وإنما سكن آخره كراهة توالي أربعة متحركات، أو تقول وإنما سكن آخره لاتصاله بضمير الرفع المتحرك.

هذا قول المحققين، أما قول غير المحققين وهو قول قوي ويقال للطلبة المبتدئين تيسيرا لهم يقال لهم الإعراب وهو أن يقال الفعل الماضي مبني على الفتح، غالبا فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون وإذا اتصلت به واو الجماعة بني على الضم والأصح: أن يقال الفعل الماضي الغالب فيه إذا لم يتصل به شي أو اتصلت به ألف الاثنين أو تاء التأنيث فهو مبني على

الفتح فإذا اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون وإذا اتصلت به واو الجماعة بني على الضم.

٣- فعل الأمر: **فعلامته مكونه من أمرين:**

الأول الدلالة على الطلب والثاني قبول نون التوكيد، فإذا اجتمع فيه هذان الأمران فهو فعل أمر وإذا نقص أحدهما فليس بفعل أمر، فالدلالة على الطلب كقولك اضرب هذا يدل على الطلب، وأما قبول نون التوكيد كقولك اضربنَّ، فهذا يدل على أن هذه الكلمة فعل أمر جمع بين الأمرين للدلالة على الطلب وقبوله نون التوكيد وأنه

١- بعض الأحيان تقبل الكلمة نون التوكيد ولكن لا تدل على الطلب فهي حينئذ فعل مضارع كقولك: ليقومن محمد أو ليضربن عبدالله.

وفي ٢- بعض الأحيان يدل على الطلب ولكن لا يقبل نون التوكيد، فحينئذ يسمى اسم فعل أمر، كقولك نزالي يعني انزل و تراكي اترك ،وصه بمعنى اسكت و مه اكفه وايه بمعنى زد، هذه كلها لا تقبل نون التوكيد ولكنها تدل على الطلب فتسمى اسم فعل أمر.

◄**كيف نعرب فعل الأمر؟** فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، اجلس مبني على السكون اجلسوا مبني على حذف النون اتق الله مبني على حذف حرف العلة.

الحلقة (٩)

بداية المعرب والمبني

الحديث الآن عن المعرب والمبني ثم الحديث عن الإعراب والبناء.

المعرب : هو الذي يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل، **والمبني** : بعكسه أي الذي لا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل.

المعرب: مثلا إذا قلت هذا قلم ورأيت قلما وكتبت بقلم، كلمة قلم هي الكلمة المعربة، وقد تغيرت، فمرة مرفوعة لما قلت هذا قلم لكونها خبرا، ثم كانت منصوبة في قولك رأيت قلما لأنها مفعول به، ثم صارت مجرورة بقولك كتبت بقلم، والسبب في هذا التغير دخول العوامل عليها، فإذا كانت العوامل تأثر بالكلمة تأثيراً مباشراً فهي معربة.

وأغلب ما يكون الإعراب في **الأسماء** وأما **الأفعال** فالأصل فيها البناء لأنها ثلاثة أقسام:

الماضي وهو باتفاق مبني و**الأمر** والأصح فيه أنه مبني ويأتي **المضارع** وهو المعرب لمشابهته للأسماء الحاصل أن الأصل في الأسماء هو الإعراب، والأسماء قد يكون بعضها معربا وقد يكون بعضها مبنياً، سنتحدث عن المعرب بشكل عام فنقول المعرب هو الذي يتغير آخره كما حصل في كلمة قلم إذ أنها مرة صارت مرفوعة ومرة صارت منصوبة ومرة صارت مجرورة وذلك بسبب ما دخل عليها من عوامل.

المبني وهو الذي لا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل، فأنت تقول مثلا في كلمة من وهي اسم موصول مبني على السكون تقول جاء من أحبه ورأيت من أحبه ومررت بمن أحبه تغيرت عليها العوامل الثلاثة، مرة كان هناك عامل يستحق ما بعده أن يكون مرفوعاً، ومع ذلك لم يتغير آخر كلمة من، بل جاءت ساكنة، ومرة أدخلنا عليه كلمة تحتاج إلى منصوب إذ هو بموقع المفعول به في قولنا رأيت من أحبه ومع ذلك لم يتغير آخره بسبب تغير العامل، ثم قلنا مررت بمن أحبه فمن هذه بقيت على حالها ولم تتغير.

◄ **ما الإعراب والمبنى ؟** الإعراب نتيجة والمبنى نتيجة.

أما الإعراب فهو هذا الأثر، يعني الحركة التي تقع في آخر الكلمة المعربة، وتعريفه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل، يعني يأتي بسبب العامل وأين يكون؟ في آخر الكلمة، لما قلنا جاء زيدٌ، كلمة زيدٌ هنا جاءت مرفوعة، الحركة التي في آخر زيد هي الإعراب وهي الأثر، ولما نقول رأيت زيداً، التنوين النصب هذا هو الأثر وهو الإعراب، وكذلك في قولك جاء من أحبه و رأيت من أحبه ومررت بمن أحبه هذا هو البناء، والبناء ثابت لا يتغير فهو لا يتأثر ولا يتغير بسبب ما دخل عليه من العوامل.

الأصل في الأسماء أنها معربة، يعني الأصل فيها أنها يتغير آخرها بسبب ما يدخل عليها من العوامل، ومادام أنا قلنا أن هذا هو الأصل فلابد للأصل من فرع، معنى ذلك أن الفرع أو القليل في الأسماء أن تكون مبينة ومعنى ذلك أنها تصبح ثابتة على حركة واحدة لا تتغير مهما أدخلت عليها من عوامل.

فما السبب في أن الأسماء الأصل فيها أن تكون متغيرة الآخر؟ **السبب** : في ذلك أن الأسماء يعبر فيها عن الحاجات وأحيانا يكون هذا الاسم فاعلا ويكون مفعولا به أو تمييزا أو حالاً أو نحو ذلك وهذه كلها أشياء تلزم في الاسم أن يتغير آخره حتى نعرف المقصود به.

◄ **هل يمكن أن يكون في الأسماء مبني ؟**

نعم وهي من حيث التعداد كثيرة لكن الأكثر والأغلب في الأسماء أنها معربة يعني يتغير آخرها بسبب ما يدخل عليها من العوامل.

أولاً: نعدد هذه الأسماء المبينة حتى تعرف متى ما جاء اسم من هذه الأسماء أنه مبنى وأنه لا يتأثر بالإعراب فمن الأسماء المبنية:

١- الضمائر والضمائر كلها مبنية دون استثناء والضمائر بعضها متصل وبعضها منفصل وكلها على نوعيها مبنية، الضمير المتصل على سبيل المثال التاء وهي تاء المتكلم مثلا، والضمير المتصل مثاله ناء الفاعلين وياء المتكلم وهكذا مجموعة من الضمائر كلها مبنية ثابتة لا تتغير.

لنضرب مثالا: ناء الفاعلين تقع في مرة في محل رفع ومره في محل نصب ومرة في محل جر، ومع ذلك شكلها وضبطها لا يتغير انظر لقوله تعالى {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا} ناء في ربنا في موضع جر لأنها مضاف إليه، وإننا ناء هنا في محل نصب لأنها اسم إن، و"نا" في سمعنا في محل رفع لأنها فاعل، الحاصل أن" نا" الفاعلين لم تتغير.

الأول من المبنيات من الأسماء هو الضمائر سواء متصلة أم منفصلة فإنه لا يتغير آخرها بسبب ما يدخل عليها من عوامل، والضمير المنفصل على سبيل المثال نحن (نحن مجتهدون) نحن مبتدأ مبني على الضم في محل رفع.

{ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} "نا" في محل نصب ونحن توكيد لها وهي أيضا في محل نصب، (مررتَ بنا نحن) "نا" في محل جر، ونحن تأكيد لها في محل جر ولم تتغير كلمة نحن.

٢- **أسماء الإشارة** (هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء)، وأسماء الإشارة كلها مبنية **حتى قولك** هذان وهاتان فإنهما على الرأي الصحيح مبنيان.

٣- **الأسماء الموصولة** كل الأسماء الموصولة مبنية سواء الأسماء الموصولة المشتركة أو الأسماء الموصولة الخاصة.

ما الأسماء الموصولة ؟من أمثلتها الذي التي اللذان اللتان الذين الآتي اللائي من وما وذو الطائية وأي، وغيرها، كلمة **أي** إذا جاءت موصولة فإنها على الأغلب معربة إلا في موضع واحد فقط وهو أن تضاف ويحذف صدر صلتها **نحو قول الله تعالى** {ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا}

٤- **أسماء الشرط** كلها مبنية ماعدا كلمة واحدة وهي كلمة أي.

٥- **أسماء الاستفهام** كلها مبنية ماعدا كلمة أي.

٦- **أسماء الأفعال**: مثل: "شتان" ومثل: " وي" ومثل: "صه" "نزالي" هذه أيضا من الأسماء المبنية.

٧- **بعض الظروف**: مثل: إذ وهي للزمن الماضي، وإذا وهي للزمن المستقبل، وقد تتضمن أحيانا معنى الشرطية، وحيث وهذه أيضا من المبنيات، لكن لابد أن نعرف إذا كان الأصل في الأسماء أنها معربة فلماذا تبنى؟

تبنى الأسماء إذا أشبهت الحروف، كيف تشبه الحروف **قال: أنواع الشبه أربعة بين الأسماء والحروف**، ابن مالك رحمه الله في ألفيته ذكر أن أنواع الشبه أربعة فقال:

والاسم منه معرب ومبني　　لشبه من الحروف مدني
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا　　والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا　　تأثر، وكافتقار أصّلا

ابن هشام في "أوضح المسالك" جعل أنواع الشبه ثلاثة لكنه وافق ابن مالك في الشبه الأول والشبه الثاني، وأما الشبه الثالث وهو النيابي والشبه الرابع وهو الشبه الافتقاري فقد جعلهما تحت عنوان الشبه الاستعمالي، ثم قسم هذا الشبه الاستعمالي قسمين، فتبين بذلك أنهما متفقان في الحقيقة على أن أنواع الشبه أربعة.

أولاً: الشبه الوضعي هو أن تكون الكلمة أو الاسم المبني موضوع على حرف واحد أو على حرفين، بعضهم يرى أن يكون الحرف الثاني ساكنا يعني ليس مجرد أن يكون على حرفين فقط بل يكون الحرف الثاني ساكنا وهذا هو الصواب، وهذا في الأغلب يكون في الضمائر المتصلة، وقد يكون في غيرها، لكن في الأغلب يكون في الضمائر المتصلة، مثل الكاف من أكرمك و الكاف من مررت بك أو هذا لك أو أنك أو الياء ياء المتكلم أو ياء المخاطبة أو تاء الفاعل أو ألف الاثنين أو نون النسوة، كل ضمير من هذه الضمائر موضوع على حرف واحد، يضاف إليها مثلا كلمة نا، فإنها ضمير متصل ومبني بشبهه للحروف شبها وضعيا.

هل الحروف في وضعها موضوعة على حرف واحد أو على حرفين؟ نعم هذا هو الغالب في الحروف أن تكون كذلك، لكن قد تكون على أكثر من حرفين ولكنه قليل، مثل كلمة لعل فإنها مكونة من أربعة أحرف، وأن الحرف المشدد عبارة عن حرفين اللام والعين واللام الثالثة مشددة فهي عبارة عن حرفين، فالضمائر تشبه الحروف شبها وضعيا وهذا هو الغالب في الضمائر، وهذا هو سبب بنائها.

وأيضاً في الشبه الوضعي أن كلمة أب وأخ ودم ويد هذه كلمات معربة مع أن كل واحدة منها موضوعة على حرفين، فلماذا لم نحكم عليها بأنها مبنية؟ لأنها أشبهت الحروف شبها وضعيا؟ قال في الصحيح هذه ظاهرها أنها فعلا مكونة من حرفين، ولكن الواقع والصحيح أن كل واحدة من هذه الكلمات أصلها ثلاثي كيف هذا؟ قال إذا أردت تعرف ما أصل الكلمة فاعمد إلى عدد من الأمور منها أن تثنيها، انظر إلى كلمة أب حين تثنيتها تقول أبوان، وكذلك كلمة أخ تقول أخوان، من أين جاءت هذه الواو؟ قال هذه التي حذفت بالمفرد رجعت إليها بالتثنية، وتثنية الأسماء تعيد الاسم إلى أصلة، إن كان حذف منه شيء عاد، وإن كان قد قلب إلى حرف آخر عاد إلى ما كان عليه، فمثلا حينما تقول عصى هذه الألف ما أصلها؟ أصلها واو عندما نثنيها نقول عصوان، وهكذا هدى هذه فيها ألف ثالثة حين تثنيتها تقلبها إلى ياء، فحينئذ عرفنا أن التثنية تعيد الأسماء إلى أصولها،

ثانيا: الشبه المعنوي وقد عرفه ابن هشام بقوله "الشبه المعنوي هو: أن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحروف"، لكن هل يلزم أن يكون له شبيه في الحروف في المعنى؟ يعني وضعت العرب له حرفاً؟ **لا**، لأنه في بعض الأحيان يأتي من الأسماء ما يتضمن معنى الحرف مع أن العرب لم تضع له حرفاً، فأما ما وضعت له العرب حرفا، يعني يأتي الاسم فيشبه الحرف شبها معنويا، يعني معناه موجود في الحروف، وقد وضعت له العرب حرفا فذلك في موضعين: أسماء الاستفهام وأسماء الشرط.

فإن أسماء الاستفهام وضعت لها العرب حروفا بل حرفين فقط، والبقية كل ما يدل على الاستفهام فهو اسم ماعدا حرفين ما هما؟ الهمزة إذا قلت أتقول؟ أو أأنت موجود؟ (أأنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون) الهمزة فيها كلها حرف، وهو يدل على الاستفهام، والحرف الثاني هو هل، وهل حرف وليست اسم، وقد أشبهها في المعنى أسماء الاستفهام الأخرى، لأن كل أدوات الاستفهام أسماء، ما عدى هاتين الكلمتين، أعني الهمزة وهل، فإنهما حرفان، فقد أشبهت الأسماء الأخرى من أسماء الاستفهام هذين الحرفين في المعنى لأن معناهما واحد.

يبقى عندنا اسم واحد يدل على الاستفهام **وهو معرب** وهو كلمة أي. سؤال لماذا أعربت دون بقية أخواتها ؟

الجواب: لأنها ملازمة للإضافة، لابد أن تكون كلمة أي مضافة، فإن حذف المضاف إليه عوضت عنه بالتنوين، اسمع إلى قول الله تعالى: {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ}، أي هنا اسم استفهام وهي مرفوعة وعلامة رفعها الضمه الظاهرة على آخرها، معنى ذلك أنها معربة، وتقول أيَّ رجل قابلت وبأي رجل مررت، انظر إلى كلمة أي في هذه المواضع، فقد أثرت عليها العوامل التي دخلت عليها، مع أنها في المواضع الثلاثة اسم استفهام، فإذن كلمة أي دائما معربة دون بقية أسماء الاستفهام والسبب لذلك ملازمتها للإضافة.

ننتقل إلى أسماء الشرط كل ما يدل على الشرط فهو اسم ماعدا

١- إنْ حرف باتفاق

٢- إذما فيها خلاف والصحيح أنها حرف.

٣- مهما فيها خلاف والصحيح أنها اسم.

وبقية الأدوات كلها أسماء وكلها مبنية، ماعدا كلمة واحدة وهي كلمة أي، كما ذكرنا في أسماء الاستفهام، فإن كلمة أي معربة دون بقية أسماء الشرط، ولو سألك سائل فقال لك أن أي اسم شرط وقد أشبهت الحروف ماذا أشبهت؟ أشبهت إنْ الشرطية التي باتفاق أنها حرف، أشبهتا في أي شيء؟ أشبهتها في المعنى لأن معناهما واحد، فلم أعربت دون بقية أسماء الشرط؟ والجواب هو الذي ذكرناه قبل قليل في أي الاستفهامية: لأنها ملازمة للإضافة والإضافة من خصائص الأسماء.

صار عندنا الشبه المعنوي الذي ذكرناه في هذه الحلقة إنما هو يكون في أسماء الشرط ويكون في أسماء الاستفهام.

بقي نوع واحد من الشبه المعنوي والعرب لم تضع له حرفا وهو أسماء الإشارة أسماء الإشارة تشبه الحروف شبها معنويا هذا وهذه وهؤلاء وهذان وهاتان سبحان الله ماالشبه المعنوي ؟ لأي حرف تشبه ؟ قال الإشارة مثل التنبيه، ومثل النداء، والتنبيه والنداء لها حروف، لكن الإشارة لم تضع لها العرب حرفا ومع ذلك فقد بنيت أسماء الإشارة لأنها أشبهت الحروف شبها معنويا، وقد أشبهت حرفا لكن العرب لم تضع هذا الحرف.

إذن الشبه المعنوي ثلاثة أقسام إما أسماء الإشارة، وإما أسماء الاستفهام، وإما أسماء الشرط.

الحلقة (١٠)

ملاحظة: نحن مسؤولون عما قاله ابن هشام، ولسنا مسؤولين عما قاله ابن مالك

ثالثاً: الشبه الاستعمالي **أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف**، كأن ينوب عن الفعل فيؤثر ولا يتأثر، **هذه عبّر عنها ابن مالك بقوله (وكنيابةٍ عن الفعلِ)** أو يعمل عمل الفعل ولا تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه، أو أن يفتقر -يعني يحتاج- الإسم إفتقارا متأصلا -يعني دائماً- إلى جملة.

رابعاً: الشبه النيابي الجزء الأول من الشبه الاستعمالي على ماذكر ابن هشام رحمه الله، فهو أن ينوب الاسم عن الفعل فيؤثر- يعني فيعمل- عمل الفعل، ولا يدخل عليه عاملٌ فيؤثر فيه، هذا يشمل نوعين من الأسماء المبنية وهما اسم الفعل واسم الصوت، اسم الصوت، هذا قليل من يستعمله، وهو أصوات الأشياء وليس المقصود به حفيف الشجر ليس هذا، وإنما هو تمثيل أصوات الحيوانات وبعض الأشياء الجامدة، كوصفهم لصوت الغراب بقولهم (غاق)، أو وصفهم انكسار شيء ما بقولهم (قط) فهذا يسمونه اسم صوت، وهذا مبنيٌ ما السبب ببنائه؟ قالوا بني لمشابهته اسم الفعل، وهو الذي يعمل عمل الفعل ولا تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه.

اسم الفعل: وهو كثير ومنه اسم الفعل الماضي وأقل منه اسم الفعل المضارع، وأكثر منهما اسم فعل الأمر، نمثل لها أما **اسم الفعل الماضي**: فنحو شتان وهيهات هذان اسمان أصلهما اسمان، وهما مبنيان، وهما يعملان عمل الفعل، وهما لا يدخل عليهما العوامل، فلا تستطيع أن تقول مررت بهيهات حتى يدخل عليها عامل وهو حرف الجر، ولا تقول إن هيهات كذا وكذا، ولا شتان كذلك لا تدخل عليها إن ولا لعل ولا حرفاً من حروف الجر، فلذلك لاتدخل عليها العوامل أصلاً، وإن دخلت فإنها لاتؤثر فيها افتراضا.

اسم الفعل المضارع: هو الذي يؤدي معنى الفعل المضارع ولكنه ليس على صورة المضارع، لأن صورته لها أوزان محددة، هذا ليس على هذه الصور وهذا نحو كلمة (وي) فمعناها أعجب، هذه كلمة (وي) لا تدخل عليها العوامل، في حين أن أعجب تدخل عليها العوامل، تقول مثلاً لن أعجب فتؤثر فيها وتقول لم أعجب أثرت فيها، أما كلمة (وي) فإنها تؤدي معنى كلمة أعجب ولا تدخل عليها العوامل فلا تقول لم وي مثلاً ولا لن وي، كذلك، إذن هذه أسماء أفعال، أيضاً من أسماء الأفعال المضارعه كلمة (أف) وهي بمعنى أتضجر وفي الوقت نفسه لا تدخل عليها العوامل المؤثرة وهي في الوقت نفسه تعمل عمل الفعل، وعمل الفعل أن يرفع فاعل على الأقل، قد يكون مكتفياً فقط بالفاعل، مثل جلس، وقد ينصب مفعولاً واحداً مثل ضرب، وقد ينصب مفعولين مثل علم، وقد ينصب ثلاثة مفعولات مثل أعلم: أعلمت زيداً صالحاً مجتهداء زيداً مفعول أول، صالحاً مفعول ثاني، ومجتهداً مفعول ثالث.

اسم فعل الأمر : كثير منه (صه) بمعنى أسكت و (مه) بمعنى أكفُفْ و(إيه) بمعنى زد ومنه شيءٌ قياسي وهو أن تصوغ من الفعل العادي مثل ضرب أو ترك أو جلس على وزن فَعَالِ، فتقول مثلاً في نزل نزال يعني إنزل وفي جلس جلاسِ يعني اجلس وفي ترك تراكِ يعني اترك هذه يرى بعضهم أنها قياسيه يعني أنه يجوز لك أن تصوغ من الفعل على وزن فَعَالِ بفتح الفاء ثم بفتح العين ثم ألف ثم لام تكوم مبنية على الكسر، وبعضهم يرى أنها ليست بقياسية يعني لاتصلح بجميع الأفعال، والصحيح أنها قياسية أو على الأقل قريبه جداً من القياس يعني أنها تجوز بمعظم الأفعال أن تصوغ منها هذا الوزن.

هل تستطيع أن تقول ضراب محمداً ؟ نعم تستطيع أن تقول ذلك معنى هذا أنها عملت عمل الفعل تماماً، فرفعت الضمير المستتر وهو فاعل، ونصبت المفعول به، إذن هذه تعمل عمل الفعل ولكن لا تدخل عليها العوامل فتؤثر فيها.

الجزء الثاني من الشبه الإستعمالي :أو كما سماه ابن مالك بالشبه الافتقاري

الشبه الافتقاري: هو أن يفتقر الإسم إفتقاراً متأصلاً إلى جملة

يفتقر: معناها يحتاج، **افتقاراً متأصلاً**: يعني دائماً، إلى جملة: يعني إلى شيءٍ يلحقه، وهذا الشيء يكون جملةً، فما هو هذا الشيء الذي يفتقر دائماً إلى جملةٍ تتمه أو يتم به معناه؟ هو (إذ) وهي تدل على الزمن الماضي، و(إذا) وهي تدل على الزمن المستقبل، وكلمة (حيث) فمثلاً تقول: جلست إذ جلس محمدٌ، يعني حين جلس بالزمن الماضي ولا يصح لك أن تقول جلست إذ، ولا يصح لك أن تقول جلست إذ محمدٌ أو إذ زيدٌ ما يمكن، لكن لو أكملت الجملة مثلاً جلست إذ السياره مارةٌ، حينئذٍ استوفت الكلمة ما تحتاج إليه وهي تحتاج إلى كلمة تلحقها وإلا فإنها لا تصح أن تكون فهي تفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة، وإذا مثالها "إذا" جاء محمدٌ أكرمتك، إذا جاء لا يتم معنى كلمة "إذا" حتى تضيفها إلى جملةٍ وهذه الجملة هنا هي كلمة جاء محمدٌ أو جاء زيدٌ أو جاء صالح، إذن هذه يعرّفها بعض النحويين فيقول إذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرطية، ويقف عند هذا الحد وبعضهم يقول: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافضٌ لشرطه منصوب بجوابه، خافضٌ لشرطه يعني أن فعل الشرط مضاف إليه فيصير خافضاً له، منصوب بجوابه مادام ظرفاً، فهو يحتاج إلى شيء

ينصبه فهو حينئذٍ منصوب بجواب الشرط.

وهذا فيه خلاف هل هو منصوب بفعل الشرط أو منصوب بجواب الشرط؟ ولابن هشام نفسه صاحب (أوضح المسالك) في كتابه (مغني اللبيب) حديثٌ جميلٌ عما يقوله المعربون في إعراب إذا التي يقولون أنها إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافضٌ لشرطه منصوب بجوابه.

(حيث) هل يجوز لك أن تقول: (جلست حيث محمدٍ) فتضيف كلمة حيث إلى محمد وهو اسم مفرد؟ لا يجوز اسمع إلى قوله تعالى: (ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام)، كلمة حيث هنا مبنية على الضم مع أنه سبقها مِنْ ولكنها لم تؤثر فيها لأن كلمة (حيثُ) حقها أن تكون مبنيةً على الضم وهذا بأشهر لغات العرب، وإن كان بعض العرب يقول حيثَ فيها، وبعضهم يقول حيثِ، وهذا قليل جداً ولكن الأعم في كلام العرب أن كلمة حيثُ مبنية على الضم.

لو سألك سائل: كلمة حيثُ ما السبب في بنائها؟ بنيت لافتقارها افتقاراً متأصلاً إلى جملة، **ولذلك لما ورد قول الشاعر:** أما ترى حيث سهيلٍ طالعا، فاكتفى بكلمة واحدة فجعلها مضافٌ إليه قالوا هذا للضرورة الشعرية، وأما حق حيثُ فهو أن تضاف إلى جملة، ولذلك ردوا هذا البيت أو أولوه أو جعلوه منسوباً إلى الضرورة الشعرية، فصار عندنا (إذ، إذا، حيث) ثم بقي الأسماء الموصولة، وهي لا يتم معناها إلا بذكر جملة تكون صلة لها.

المقصود هنا الموصولات الاسمية وهي غير الموصولات الحرفية، ماهي الموصولات الإسمية؟ هي نوعان:

١ - نوع خاص:كل لفظ منه يدل على معنى محدد وهي: الذي للمفرد المذكر، والتي: للمفردة المؤنثة واللذان: للمثنى المذكر رفعاً واللذين: نصباً وجراً واللتان: للمثنى المؤنث رفعا واللتين: نصباً وجراً والذين: لجماعة الذكور واللاتي أو اللأئي: لجماعة الأناث، هذه يسمونها أسماء موصولة خاص.

٢ - الموصولة المشتركة فهي مثلاً (منْ) يقولون أن (من) صالحة للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث وهي في كل أحوالها مبنيةٌ على السكون، مثلها كلمة (ما) ومثلها (ذا) بشرطٍ، ومثلها (أي) الموصولة ومثلها (ال) الموصولة وهم على خلاف فيها، وهي كلها أسماء موصولة.

فجرب جاء الذي هل يمكن أن يستفيد منه معنى تاما؟ لا، إنما تستفيد إذا قلت جاء الذي قابلته أمس، ولذلك لا يجيزون في صلة الموصول أن تكون جملة طلبية مثلاً، لأن الجملة الطلبية معناها لم يحصل فيما مضى وإنما يحصل في المستقبل فلا يجوز مثلاً جاء الذي اضربه، لأنك تريد تعريف الاسم الموصول، والاسم الموصول لا يتم تعريفه **إلا** بصلته، فتقول: جاء الذي قابلته أمس، ولا يصح أن تقول: جاء الذي قابِلْه، لأن كلمة قابله لم يتحقق معناها في ما مضى، وإنما سيتحقق في المستقبل.

الخلاصة: الأسماء الموصولة كلها مبنية، وأن سبب بنائها هو شبهها للحروف، وأن هذا الشبه للحروف إنما هو شبه استعمالي على تحقيق ابن هشام رحمه الله، وعلى تحقيق ابن مالك هو يسمى بالشبه الافتقاري وذلك أنه يفتقر افتقاراً متأصلاً إلى جملة.

مجموعه من القضايا: الأولى: اللذان واللتان في حالة الرفع تكونان بالألف، وفي حالتي النصب والجر تكونان بالياء فتقول: جاء اللذان أحبهما، ورأيت اللذين أحبهما، ومررت باللذين أحبهما، ومثلها اللتان، فهل هذان الاسمان الموصولان مبنيان؟ أم هما معربان؟ لو قلت أنهما مبنيان لم يتغيرا، كان يلزمان صورةً واحدة، مثل أن تقول: جاء الذي أحبه ومررت بالذي أحبه، الذي هنا لم تتغير وإنما جاءت بصورة واحدة، فهل اللذان مبنية مع أنه تغيرت صورتها؟ أم أنها معربة فتقول أنها معربةٌ مرفوعة بالألف ومنصوبة ومجرورة بالياء؟

والجواب عن هذا أن يقال أن هناك خلافاً فجمهور النحويين يرون أن (اللذان، اللذين، اللتان، اللتين) أنها معربة، والسبب في أنها دون بقية الأسماء الموصولة معربة أنها رجعت إلى أصلها وهو الأسماء، والأصل فيها أنها معربة وفي أي ناحية رجعت؟ أنها وقعت على صورة المثنى أو أنها مثنيات، والتثنية كما ذكرنا من خصائص الأسماء.

والذي خالف العلماء هو محمد بن يزيد المبرد قال: بل اللذان واللتان واللذين واللتين مع كونها تختلف صورها رفعاً ونصباً وجراً مع ذلك فهي مبنية كيف؟ قال أوتي بصورة كلمة اللذان واللتان في حالة الرفع، وأوتي بهما في حالة النصب والجر مقترنه بالياء أو منصوبة بالياء، وليست منصوبة بل مبنية، ولكنها فيها الياء، لم يا محمد المبرد؟ قال: لأنها ليست مثنيات، لأنها لو كانت مثنى ما مفردها؟ مفردها الذي ما حق كلمة الذي حين تثنيها؟ حقها أن تقول اللذيان ولم يقول بذلك أحد، واللذيين ولم يقل بذلك أحد، واللتيان، فحين تثنية التي يلزم أن تكون الياء موجودة ولا تحذف، وكذلك قالوا في نصبها وجرها اللتيين ولم يقل بذلك أحد، وهذا رأيٌ في رأيي قوي، رحم الله المبرد ورحم جميع علماء المسلمين ودليله قوي وجمهور النحويين أخذوا الصورة الظاهرة، فقالوا مادام جاءت على صورة المثنى فهي معربة، أما المبرد فنظر نظرة أعمق من بقية جمهور النحويين فقرر أنهما على هاتين الصورتين لا يزالان مبنيين.

كلمة (يوم) في قوله سبحانه وتعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم هنا احتاجت إلى جملة ينفع الصادقين صدقهم، ولكن هذا الاحتياج ليس متأصلاً، يعني ليست دائماً محتاجة إلى جملة تكملها كما في كلمة الذين والذي والتي، فإذن هي معربة، لأن الاحتياج صحيح وهو في جملة واحدة أو في جملتين أو ثلاث لكنه ليس احتياجاً متأصلاً، فأردت التنبيه إلى هذا قبل أن نختم هذه الحلقة فلذلك إنها لا تزال على ما تستحقه وهو أنها معربة.

الحلقة (١١)

الفعل وما يستحقه من الإعراب والبناء بعد أن انهينا الحديث عن الأسماء وسأعيد جزءاً يسيرًا أو أذكر جزءًا يسيرًا متعلقا بالأسماء ثم نبدأ بعون الله تعالى في نوعي الفعل المعرب والمبني.

بقي من الأسماء القسم الثاني والأكبر جدًّا، وهو أن تكون معربة، هذا الإعراب قد يكون ظاهرًا وقد يكون مقدّرًا.

فأما الإعراب الظاهر فكقولك (جاءَ عبدُ اللهِ، و رأيتُ عبدَ اللهِ، و مررتُ بعبدِ اللهِ) فكلمة (عبد) عليها إعراب ظاهر لأنها مرة جاءت مرفوعة بالضمة، ومرة جاءت منصوبة بالفتحة، ومرة جاءت مجرورة بالكسرة.

أمّا الاسم المعرب إعرابًا تقديريًا فقد يكون الإعراب التقديري في كل الصور، وقد يكون في بعض الصور، ولكن نأخذ مثالا واحدا وهو كلمة (مصطفى) مثلاً فإنك تقول: جاءَ مصطفى، و رأيتُ مصطفى، و مررتُ بمصطفى، كلمة مصطفى هذه معربة مرفوعة، أين الضمة؟ أين الفتحة؟ أين الكسرة؟ غير ظاهرة في اللفظ ولكنها معربة بحركات مقدّرة فتقول (جاءَ مصطفى) مصطفى فاعل مرفوع وعلامة رفعة ضمة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التعذّر، وكذلك رأيتُ مصطفى وكذلك مررت بمصطفى فإنها كلّها معربة بحركات مقدّرة، (رأيت مصطفى): منصوبة وعلامة نصبها الفتحة المقدّرة على الألف و(مررت بمصطفى) كذلك مصطفى: مجرور وعلامة جره الكسرة المقدّرة عليه.

الفعل له نوعان: إما أن يكون مبنيّا وإما أن يكون معربا فما الأصل ؟

الأصل في الفعل أن يكون مبنياً، أم الأصل في الفعل أن يكون معربا؟

بعكس الأسماء، الأصل في الفعل أن يكون مبنيّا، يعني لا يتغيّر آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل هذا هو الأصل.

في حين أنّ الأصل في الأسماء أن تكون معربة، ولذلك لمّا قسمنا الأفعال ونظرنا في المعرب والمبني منها، وجدنا أن الغالب

في الأفعال أنها مبنية.

فأما الفعل الماضي فهو مبني دائما باتفاق، مبني على الفتح مبني على السكون في بعض الأحيان، مبني على الضم في بعض الأحيان، المهم أنّه مبني، مع القول المُحَقِّقْ والمُحَقَّقَ وهو أن الفعل الماضي دائما مبنيا على الفتح، وإن سُكِّن آخره فلسبب، أو ضُمّ آخره فلسبب، لكنه لا يزال مع هاتين الصورتين لا يزال مبنيا على الفتح.

ورأينا أيضا أن فعل الأمر على الصحيح من الأقوال أنه مبني، وسننظر إن شاء الله في أمثلة كل هذه الأنواع، بقي من الأفعال نوع واحد وهو الفعل المضارع.

الفعل المضارع : معرب باتفاق ولا خلاف في ذلك، قالوا: لأنه أشبه الاسم.

وما معنى معرب؟ يتغيّر آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل حينما نمثل له سنذكر ذلك إن شاء الله.

الفعل الماضي : بناؤه على الفتح كما هو قول المحققين، فأنت تقول: أكلَ وشربَ وذهبَ وسافرَ وإلى آخره، هذه لا إشكال فيها لأن الفتحة ظاهرة على آخرها، لكن الإشكال حين تقول: جلسْتُ أو تقول: جلسُوا، آخر الفعل هو السين، السين مرة جاءت ساكنة، ومرة جاءت مضمومة، فماذا يقال فيها؟

طبعا يقال في ذلك على قول المحققين أنه لا يزال أيضا مبنيا على الفتح، وإنما سُكّن آخره لاتصاله بضمير الرفع المتحرك في قولك (جلسْت)، أو كراهية توالي أربع متحركات (جَلَسَ) والتاء متحركة، أربعة، فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة، لأنه لابد لكل فعل من فاعل، طيب لا بد لكل فعل من مفعول به..؟

لا يلزم، ولذلك تجيء بعض الأفعال لازمة أصلا ما تنصب المفعول به مثل جلس، لا تقول جلست الكرسيَّ، بل تقول جلست على الكرسيّ، فما صار عندها مفعول به، وبعض الأفعال تأتي كما ذكرنا في الحلقة الماضية قد تأتي ناصبة لمفعول به واحد أو لمفعولين أو لثلاثة مفعولات، لكنّه لا يلزم حتى في الأفعال المتعدّية، لا يلزم أن تذكر المفعول به معها، لأن المفعول به أصلا فضلة، يجوز ذكره ويجوز حذفه، فأنت إذا قلت: قرأتُ، لا يلزم أن تقول قرأتُ الكتاب، طيب فما المقصود بقولك: قرأتُ..؟

قال: حصول القراءة فقط. لكن هل القراءة هذه للكتاب ؟، هل هي للقرآن الكريم..؟ هل هي لقصّة، هل هي لرواية، هل هي لمقالة ؟ ليس لازم، أصلا هذي كلّها فضلات، يمكن حذفها.

إذن الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة، لكنه ليس مع المفعول به كالكلمة الواحدة، ولذلك لا مانع إذا اتصل بالفعل مفعول به ضمير، أن تتوالى أربعة متحركات كقولك: ضَ رَ بَ كَ محمّدٌ، ضربكَ محمّدٌ، توالى عندنا أربعة متحركات، منعناها في ضربتُ، وأجزناها في ضَرَبكَ، لأن التاء فاعل والفعل والفاعل كأنهما كلمة واحدة، أما ضربك فإن الكاف ليست مع الفعل كالكلمة الواحدة، لأنها علانية الانفصال أصلا، أو لأنك تقدر أن تقول: إن هذه فضلة يمكن ذكرها ويمكن حذفها، بل إن بعض الأفعال ما يجيء معها مفعول به أصلا، ولذلك نقول: إن توالي أربعة متحركات ويكون واحد من المتحركات فاعلا فهذا لا يصح، فلذلك يسكّنون فيقولون: ضربتُ.

طيب ما تقول في ضربوا أو جلسوا..؟، قال: هذه واو الجماعة إذا اتصلت بالفعل وجب أن يكون ما قبلها مضمومًا، ولذلك فإن قولك: ضَرَبوا، ضربَ: فعل ماضٍ مبني على الفتح، هذه الضمّة جِيء بها لمناسبة واو الجماعة لأن واو الجماعة لا بد أن يكون ما قبلها مضموما.

هل عندك إعراب أسهل من هذا؟ نعم، عندي إعراب جيّد وطيّب ومسموح به ولا إشكال فيه وهو أن تقول: جلسَ محمّدٌ..،

جلسَ: فعل ماضي مبني على الفتح لا إشكال فيها.

وجلسْتُ، جلسَ: فعل ماضي مبني على السكون مباشرة، ما تقول مبني على الفتح وسكن آخره لا، تقول مبني على السكون، ليش ؟ لاتصاله بضمير الرفع المتحرك.

طيّب جلسُوا: جلسَ: ما تقول مبني على الفتح وضُمّ آخره لمناسبة الواو لا، تقول جلسوا: جلسَ فعل ماضي مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة.

ويقول كثير من المعربين: إن هذا أسهل للمبتدئين ويتسامحون فيه، حتى المحققون الذين يدعون إلى أن الفعل الماضي دائما مبني على الفتح يتسامحون في هذا ويقولون: لا باس أن يقول المبتدئ هذا، بل حتى لو قال بعض المتقدمين هذا الإعراب فلا إشكال فيه، وهو أسهل من الآخر إن شاء الله تعالى.

اتفقنا على أن الفعل الماضي مبني، وبناؤه على الفتح على التحقيق، أو بناؤه على الفتح أحيانا وعلى السكون **أحيانا وعلى** الضمّ أحيانا، ويكون ذلك تسهيلا على المبتدئين.

ننتقل إلى الفعل الثاني المبني وهو الفعل الأمر ما علامة بنائه؟

أولا / قبل أن نذكر أنه مبني وما علامة بنائه نقول لكم: أغلب الأقوال أو أصح الأقوال أن فعل الأمر مبني، لكن هناك من يرى أنه معرب وأنه مجزوم، معرب مجزوم، ما الذي جزمه..؟، قال: جُزم بلام أمر مقدّرة، فأنت إذا قلت: اجلسْ، فهو في تقدير قولك: لتجلس، يعني كأنه جُزم بلام أمر مقدّرة، وهذا ليس هو الرأي الذي نرجّحه، وإنّما نرجّح الرأي الآخر الذي يقول: **إن فعل الأمر مبني.**

ثم نسأل ما علامة بناء فعل الأمر؟

أولاً يقولون: هو مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه، الضمير في مضارعه يعود إلى الأمر، لأن كلّ فعل يمكن أن تأخذ منه ماضيًا ثم أيضا تأتي بالمضارع منه ثم تأتي بالأمر، فأنت إذا قلت: جلسَ ،فإن مضارعه يجلس، والأمر منه اجلس، يجلس هذه أليست مضارعا ؟ الجواب: بلى، لو أدخلت عليها جازما ماذا تقول؟ تقول: لم يجلس تجزمها بالسكون.

إذن فعل الأمر كيف تبنيه على السكون مثل ما جزمت الفعل المضارع، طيب هل هناك أنواع للفعل المضارع أخرى لها علامة غير السكون في الجزم؟ نعم، عندك ما يسمّى بالأفعال الخمسة، وهي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

هذه الأفعال المضارعة لها علامة إعراب غير السكون في الجزم؛ هذه الأفعال المسماة بالأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون، فأنت إذا قلتَ {يجلسون} في حالة الرفع؛ أدخل عليها جازماً، تقول: لم يجلسوا فتجزمها ويكون علامة جزمها حذف النون، هات فعل الأمر من يجلسون؟ تقول: اجلسوا، أين ذهبت النون؟ قال: هذا فعل أمر مبني وعلامة بنائه حذف النون، أو مبني على حذف النون، لأن مضارعه أيضاً يبنى على حذف النون.

طيب ! بقينا في نوع آخر من الفعل المضارع له علامة أخرى يجزم بها. وهو الفعل المضارع المعتل الآخر، يعني: ما كان آخره ألفاً مثل {يسعى} أو واواً مثل: {يدعو} أو ياء مثل {يرمـــي} ماذا تفعل في هذه في حالة الجزم؟ قال: يجزم هذا النوع من الأفعال وهو الفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف حرف العلة، ولذلك فإنك تقول(دعا) هذا فعل ماضي، (يدعو) هذا فعل مضارع، إذا أدخلت على (يدعو) جازماً قلت: لمْ يدعُ بحذف الواو وبقاء الضمة دليلاً عليها، استمع إلى قول الله سبحانه وتعالى:{ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا } فـ يتق هُنا أصلها يتقي، لما أدخلنا عليها الجازم حذفت الياء، وكذلك ما

قلنا قبل قليل في يدعو، لم يدعُ، حذفنا الواو، هات فعل الأمر من دعا؟ ماذا تقول: { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ }، أين ذهبت الواو، هذه علامة البناء، لأنه يبنى على ما يجزم به مضارعه، فكأنما في حالة الجزم نجزمه بحذف حرف العلة، فكذلك إذا جاء فعل الأمر فإننا نبنيه على حذف حرف العلة فنقول: ادعُ.. ادعُ محمداً؛ { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ }.

مرة أخيرة، الفعل فعل الأمر يبنى على القول الصحيح على ما يجزم به مضارعه. الغالب طبعاً أن يبنى على السكون مثل: اجلس ؛ اذهب ؛ ارجع ؛ قم ؛ هذه كلها مبنية على السكون، وقد يبنى على حذف النون وذلك في الأفعال الخمسة، فتقول: اجلسوا، اجلسا، اجلسي، وقد يبنى على حذف حرف العلة، وذلك نحو قولك: اتق الله حيثما كنت، ونحو قول الله سبحانه وتعالى: { ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ } في الفعل المضارع المعتل الآخر.

ننتقل بعده إلى **الفعل المضارع**.. وهو الفعل الوحيد المعرب. وذلك أنه يُرفع ويُنصب ويُجزم، ولا يجرّ، طبعاً الأفعال لا تجرّ، وإنما تجزم والجزم خاصية من خصائص الأفعال لا تأتي في الأسماء ؛ وإنما يأتي في الأفعال المضارعة فقط، فالجزم: علامة إعراب وليس علامة بناء

إذن نقول: الفعل المضارع يُرفع، ويُنصب إذا دخل عليه ناصب، كأن، ولن... وما شاكلها، ويجزم إذا دخل عليه جازم، والأدوات الجازمة إما أدوات تجزم فعلاً واحدً، وإما أدوات الشرط وهي التي تجزم فعلين، كيف نرفعه؟ كيف ننصبه؟.. أحياناً يكون بحركات ظاهرة، وأحياناً يكون بحركات مقدرة، وأحيانا يكون الجزم بالحذف، وأحياناً يكون النصب أيضاً بالحذف، كما يكون في الأفعال الخمسة.

لكن الفعل المضارع يعود إلى أصله وهو البناء في حالتين هاتان الحالتان هما: الحالة الأولى: أن تتصل به نون النسوة، فحينئذٍ يبنى على السكون، ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {والمطلقات يتربصْن}، فيتربص هُنا فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، وإلا حقه أن يكون مرفوعاً، لأنه لم يتقدم عليه ناصب أو جازم.

وأما الحالة الثانية : التي يبنى عليها الفعل المضارع: هي أن تتصل به نون التوكيد المباشرة، المباشرة يعني ماذا ؟ يعني لا يفصل بينهما فاصل، بل تكون ملاصقة له، الأمثلة: قال الله سبحانه وتعالى على لسان امرأة العزيز: {ليسجنُنّ} يسجن هذا فعل مضارع حقه أن يكون مرفوعاً لأنه لم يسبق بناصب ولم يسبق بجازم، ومع ذلك جاء هنا مبنياً على الفتح، لمَ ؟ لاتصاله اتصالاً مباشراً **بنون التوكيد الثقيلة**، أما **نون التوكيد الخفيفة** فنحو قول الله سبحانه وتعالى: {وَلَيَكُونَنْ}فيكون هُنا فعل مضارع مبني على الفتح في محل رفع، لماذا بنيناه على الفتح؟ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة.

اشترطنا هُنا: أن يكون متصلاً اتصالاً مباشراً، ومعنى ذلك أنه أحياناً يكون متصلاً بنون التوكيد لكنها ليست مباشرة، يعني بينهما فاصل، بين الفعل ونون التوكيد فاصل حينئذ يرجع إلى الكثير والغالب فيه وهو أن يكون معرباً.

مرة ثانية: الفعل المضارع حتى لو كانت في آخره نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، متى يعرب؟ إذا لم تكن نون التوكيد متصلة اتصالاً مباشراً، والسؤال الآن: كيف نعرف أنها مباشرة أو غير مباشرة؟ خاصة إذا كان في آخر الكلمة تماماً، إذا كان في آخر الفعل مباشرةً، كيف نعرف إنها مباشرة أو غير مباشرة؟ قال: يتبين ذلك من معنى الكلام، فإن كان الكلام مقصوداً به أنه مسند إلى ألف الاثنين أو مسند إلى واو الجماعة أو مسند إلى ياء المخاطبة، فالاتصال فيه غير مباشر، الاتصال غير مباشر في هذه الحالات الثلاث. ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. هذه ما العمل فيها ؟

قال: إذا وجدت وكان الكلام يتضمن أن الحديث عن ألف الاثنين، أو عن واو الجماعة، أو عن ياء المخاطبة.. فإن الفعل

حينئذ سيكون معرباً، يعني يأخذ حقه من الإعراب سواء رفع أو نصب أو جر، اسمع إلى قول الله سبحانه وتعالى: { لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ } الآن المقصود أصله لتبلوْنَ، فالمقصود هُنا واو الجماعة يعني أنه مسند إلى جماعة الذكور، بعدما قلنا لتبلوْن أدخلنا عليه نون التوكيد، نون التوكيد هذه عبارة عن حرفين لأنها مشددة، فيكون اجتمعت ثلاثة نونات، فذهبت إحدى هذه النونات الثلاثة وبقي نونان، وهما: نونا التوكيد، نون التوكيد الثقيلة هذه عبارة عن حرفين، طيب أين ذهبت نون الرفع؟ نون الرفع حذفت جوازاً لتوالي الأمثال، ولا يمكن طبعاً أن تأتي بها لأنها ستتوالى ثلاث نونات وسيصعب النطق بها، يعني لو قلت: لتبلونن، فهذا سيصير فيه صعوبة في اللفظ، فحذفت النون، وهي نون الرفع، إذن إذا كان مسنداً إلى واو الجماعة كما في هذه الآية الكريمة أو كان مسنداً إلى ألف الاثنين كقوله تعالى{ولا تتبعانّ} وهذا واضح لأن الألف هنا فاصلة، الألف هنا فاصلة بين: تتبع وهو الفعل المضارع وبين نون التوكيد، هذه واضحة جداً! وهو هنا معرب، مرفوع وإلا منصوب وإلا مجزوم ؟ هو مجزوم هُنا ! لمِ ؟ لأنها تقدمت عليه لا الناهية، ولذلك حذفت نون الرفع، النون التي في الأصل للرفع لما دخلت لا الناهية عليه حذفت النون، بقي قول الله سبحانه وتعالى: { فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا }، أصله: تريْن، والمقصود مريم عليها السلام ثم ألحقت به نون التوكيد، فصار عندنا ثلاث نونات فحذفت إحدى النونات وبقيت نون التوكيد الثقيلة هذه، وهو هُنا معرب وليس مبنياً، وهو هُنا مجزوم لأنه تقدمت عليه إما الشرطية ومجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والياء فيه فاعل.

إذن، نعود مرة أخيرة فنقول: الفعل المضارع معرب إلا في حالتين؛ الحالة الأولى: تتصل به نون النسوة فيبنى على السكون، والحالة الثانية: أن تتصل به نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة فيبنى على الفتح، ولكن اتصال نون التوكيد لابد أن يكون مباشراً، فإن فصل بينها وبين الفعل ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، سواء كان ملفوظاً بها أو مقدرة فإنه حينئذ يكون معرباً.

الحلقة (١٢)

أولاً: أنواع البناء وألقابه، وأنواع الإعراب وألقابه، والعلامات الأصلية للإعراب، وجزء يسير من العلامات الفرعية، وهو بعض حديثٍ عن الأسماء الستة:

قلنا سابقا أن المبني الذي يلزم حركة واحدة ولا يتغير مهما دخل عليه من العوامل، وأن الإعراب هو الأثر الذي يظهره العامل في آخر الكلمة فيتغير بسبب دخول العوامل.

أولاً: علامات البناء:

إما أن يكون بناء على السكون، أو يكون بناء على الفتح، أو يكون بناء على الضم وإما أن يكون بناء على الكسر.

فلا يقال في الكلمة المبنية أنها منصوبة مثلا، كالفعل الماضي، لا يقال فعل ماض منصوب بالفتحة، بل يقال مبني على الفتح، وكذلك في فعل الأمر نقول مبني على السكون، وكذلك الفعل المضارع المعرب الذي يأتي عليه أحيانا حالة من حالات البناء كاتصاله بنون النسوة أو نون التوكيد المباشرة نقول: مبني على السكون ولا نقول مجزوم هناك فرق.

هناك ألفاظ محددة للبناء نقول مبني على كذا ولا نقول منصوب أو مرفوع أو مجزوم ولا نقول مجرور، وفيما يلي بيان لذلك:

أولاً: الأصل في البناء هو السكون :

والسكون هو الثبات والاستمرار، وكذلك الكلمات الساكنة ثابتة مستقرة، وهذا فيه علاقة بين اللفظ والمعنى، لأن الكلمات المبنية ثابتة لا تتحرك أي لا تتغير حركاتها ولا تتأثر بالعوامل الداخلة عليها، وبما أن السكون هو الأصل في البناء لذلك

يدخل في أنواع الكلام كلها، أي يدخل في الأسماء والأفعال والحروف، كلمة هلْ مبنية على السكون، كلمة قمْ هذا فعل مبني على السكون، كمْ اسم استفهام مبني على السكون وأحيانا تكون خبرية.

ثانياً: البناء على الفتح

الفتح مثل السكون فقد دخل في الكلمات الثلاث أي دخل في بناء الأسماء والأفعال والحروف، يقولون إن أخف أنواع علامات هو السكون ويليه في الخفة الفتح، لذلك كان مثله في الدخول في كل الكلمات (أي في بناء الأسماء والافعال والحروف)

مثلاً: كلمة سوف هذه حرف يدل على الاستقبال وهي مبنية على الفتح، كلمة أين هذا اسم استفهام وهي مبنية على الفتح، الأفعال الماضية سواء قلنا على رأي المحققين أو على رأي غير المحققين الغالب فيها البناء على الفت.

وكذلك من الأسماء: نحو أين، أنت والأفعال فهي كثيرة نحو: ضرب، أكل، شرب، نام، سهر، استيقظ، انطلق، استخرج وغيرها كثير، وأما الحروف فنحو سوف، لعل.

والمفروض عندما نمثل أن نبدأ بالحروف، وذلك لأن الحروف كلها بدون استثناء مبنية، فحقها أن تبدأ بالتمثيل بها دون غيرها، وبقي من علامات البناء نوعان هما:

ثالثا: البناء على الكسر، والضم

وهذان لا يدخلان في الفعل فلا يوجد فعل مبني على الضم إلا على قول غير المحققين في الفعل الماضي إذا اتصلت به واو الجماعة، فيرون أنه مبني على الضم، ولكن المحققين يرون أنه مبني على الفتح، فيكون الضم لا يدخل في الفعل، وكذلك الكسر لا يدخل في بناء الفعل لماذا ؟؟

يقولون أن الضمة والكسرة ثقيلتان، والفعل ثقيل، من أين جاء ثقل الفعل ؟؟

يقولون إن الفعل له دلالتان: دلالة على الحدث ودلالة على الزمان، وحينئذ فإنه يثقل معناه بهذا، فإذا قلت: أَكْرَمَ فإنه يدل على أمرين: الأمر الأول الحدث وهو الإكرام والأمر الثاني وقوع هذا الحدث في الزمن الماضي، فيقولون ثقيل من هذه الناحية، فمن أجل هذا لم يجمعوا بين ثقلين. ما الثقلان ؟ ثقل حركة الكسرة وثقل حركة الضمة، فلا نجد فعلا مبنيا على الضم، ولا فعلا مبنيا على الكسر، سؤال: الأسماء والحروف هل تأتي مبنية على الكسر؟؟؟ أما الحروف فبدون شك، لأن الأصل في البناء للحروف فمثلاً: بِسم الله الباء في بسم هنا حرف جر مبني على الكسر، { وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ } حرف اللام في لفظ الجلالة لله مبني على الكسر فالحروف مبنية على الكسر، الأسماء هل يمكن أن تأتي مبنية على الكسر؟؟ الجواب نعم يقولون من الأسماء التي تأتي مبنية على الكسر

قلنا أنه في أسماء الأفعال يجوز قياسا أن نبني من كل فعل على وزن فَعَالِ فيكون اسم فعل أمر، فهذا نوع كثير مثال، من الفعل ضرب ضرابِ اسم فعل أمر مبني على الكسر، وكذلك يقولون في كلمة أمسِ إنها إذا دلت على اليوم **الذي قبل** يومك تكون مبنية على الكسرة عند الحجازيين، يقول قابلته أمسِ يعني أنك قابلته في اليوم الذي قبل يومك وليس في أي يوم من الأيام الماضية، ولكن عند التميميين ليست كذلك لأنهم يعدونها ممنوعاً من الصرف ولها حديث ليس هذا مجاله.

وبالتالي فإن البناء على الكسر يأتي في الأسماء مثل أسماء الأفعال وكلمة أمسِ.

بل إن بعضهم يقول إنك إذا بنيت من المؤنث على وزن فعال فإنك أيضا تبنيه على الكسر، وهذا أيضا خاص بالحجازيين يقول الشاعر:

إذا قالت حذامِ **فصدقوها فإن القول ما قالت** حذامِ

حذامِ فاعل ومع ذلك جاء بها مبنية على الكسر في الموضعين، وإن كان التميميون لا يوافقونهم، كما خالفوهم في كلمة أمس، لأن الحجازيون يبنون كلمة أمس وحذام وما شاكلها من كل مؤنث صيغته على وزن فعالِ يبنونها على الكسر.

رابعا: البناء على الضم

في الأسماء: كلمة حيث مبنية على الضم عند أكثر العرب، ومن ذلك قول الله تعالى: { وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ } فكلمة حيثُ هنا مبنية على الضم في محل جر لأنها مسبوقة بمن، وكما تعلمون أن من حرف جر، فلو كانت غير مبنية على الضم لقلنا "ومن حيثِ" لأنها تستحق الجر لكنها في معظم لغات العرب مبنية على الضم، وإن كان بعض العرب يجعلها دائماً مبنية على الفتح وبعضهم يجعلها دائماً مبنية على الكسر، لكن أكثر العرب وما ورد في القرآن الكريم كله من كلمة حيثُ مبنيا على الضم.

الحروف: هل هناك حروف تأتي مبنية على الضم ؟؟ الجواب: نعم وهو كلمة منذُ، ومذُ حرفان من حروف الجر، ومنذ هذه لها استعمالان، أولها أن الغالب أن تكون حرف جر، ثانيها وبعض النحويين يرى أنه يجوز استعمالها اسماً، ولذلك ابن هشام رحمه الله لما مثل للمبني على الضم في الأسماء والحروف ذكر كلمة واحدة وهي منذُ قال فإن لها استعمالين، مرة تكون حرفا أي حرف جر، وذلك إذا جاء بعدها مجروراً مثال: ما رأيته منذُ يومين، أو منذُ يومِ الجمعة هي هنا حرف جر، ولكن وهي لغة شائعة لا إنكار فيها أحيانا يأتي ما بعدها مرفوعاً فتكون حينئذ اسماً، ويكون هناك خلاف في إعرابها، وليس هذا موضوع كلامنا، لكن موضوعنا هو أنه إذا قلنا: ما رأيته منذُ يومان، فقد جاء مابعدها مرفوعاً فهي حينئذ اسم سواءً، جعلناها ظرفاً أو جعلناها مبتدأ..

أنواع الإعراب: وهنا ليس عندنا حروف لأنها كلها مبنية فلم يبق إلا الأسماء والأفعال وليس كل الأفعال وإنما الفعل المضارع وحده سيكون معرب، والأسماء الأصل فيها الإعراب.

أنواع الإعراب أربعة: اثنان مشتركان بين الاسم والفعل وهما الفتح والضم.

فإنك تقول هذا الاسم منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهذا الفعل منصوب وعلامة نصبه الفتحة..

وكما ذكرنا علامات البناء نذكر علامات الإعراب وهي:

النصب وهذا علامته الأصلية الفتحة الرفع وهذا علامته الأصلية الضمة، الجر وعلامته الأصلية الكسرة الجزم وعلامته الأصلية السكون.

نقول: زيدٌ يضربُ، هذان مرفوعان، زيد اسم مرفوع يضرب فعل مرفوع.

و إن زيدًا لن يضربَ هذان منصوبان، زيد اسم منصوب بإن، ويضرب فعل منصوب بلن

وأما الجر فهو خاص بالأسماء مررت بزيدٍ بعلٍي بناصرٍ بصالـحٍ، ولا يأتي الجر في الأفعال المضارعة، والجزم خاص بالأفعال المضارعة نقول فعل مجزوم وعلامة جزمه السكون.

العلامات الأصلية: ويجب أن يحفظها كل طالب كما يحفظ اسمه:

العلامة الأصلية للرفع هي الضمة.

العلامة الأصلية للنصب هي الفتحة.

العلامة الأصلية للجر هي الكسرة.

العلامة الأصلية للجزم هي السكون، وبعضهم يعبر عن السكون بأن يقول: "حذف الحركة" والأولى أن نعبر بكلمة السكون.

وهناك علامات فرعية : يعني ليست دائما الكلمة المعربة ترفع بالضمة، بل قد ترفع بشيء آخر كما سيأتي بيانه إن شاء الله، وقد تنصب بغير الفتحة، وقد تجر بغير الكسرة، وقد تجزم بغير السكون، وهذا يقع في **سبعة أبواب:**

الباب الأول :هو باب الأسماء الستة، وسنذكرها بإذن الله تعالى.

الباب الثاني: هو باب المثنى.

الباب الثالث: هو باب جمع المذكر السالم.

الباب الرابع: هو باب جمع المؤنث السالم.

الباب الخامس: هو باب الممنوع من الصرف.

الباب السادس: هو باب الأفعال الخمسة.

الباب السابع :هو باب الفعل المضارع المعتل الآخر.

خمسة من هذه الأبواب التي أعربت بعلامات فرعية خاصة بالأسماء، وبابان أعربا بعلامات فرعية خاصة بالفعل المضارع، هل يأتي معنا الفعل الماضي ؟؟ قولوا: لا لماذا ؟؟ لأنه مبني دائماً، هل تأتي معنا الحروف ؟؟ قولوا: لا لماذا ؟؟ لأنها دائماً مبنية ولا يوجد حرف معرب، هل يأتي فعل الأمر؟؟ قولوا: نعم، وقولوا: لا، إن قلتم نعم فأنتم موافقون للكوفيين، وإن قلتم: لا فأنتم موافقون للبصريين.

لأن البصريين يرون: أن فعل الأمر مبني وأنه مبني على ما يجزم به مضارعه.

والكوفيين يرون: أنه معرب وأنه مجزوم، وأن سبب جزمه لام مقدرة.

إذن المتفق عليه أن الأسماء يأتي معظمها معرباً، وأيضا المتفق عليه أن الفعل المضارع معرب، والمتفق عليه أن الحروف كلها مبنية، و المتفق عليه أن الأفعال الماضية مبنية كلها، المتفق عليه أن الفعل المضارع معرب ويبنى في حالتين.

نبدأ بالباب الأول من الأبواب السبعة التي أعربت بعلامات فرعية

هذا الباب اسمه باب الأسماء الستة:

هل هي الأسماء الستة أو الخمسة قد قيل إنها خمسة، والصحيح أنها خمسة، ولكن بعضهم أضاف اسم آخر سادس، الاسم السادس الصحيح فيه أنه اسم عادي يعرب بالعلامات الأصلية يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسر، ولكن بعض النحويين ونقلا عن كلام العرب أعربوه إعراب الأسماء الستة، فما هي الأسماء الخمسة المتفق عليها المستوفية للشروط التي تعرب بالعلامات الفرعية:

١. أبوك، أبو محمد، أبو صالح.

٢. أخوك، أخوه، أخو محمد.

٣. حموها، والحمو هو قريب الزوج.

٤. فوه، فو زيد.

٥. ذو. ..ولكن بشرط أن تكون ذو بمعنى صاحب.

الاسم الأخير المختلف فيه والصحيح أنه لا يدخل معنا:

٦. هنوه (والهَنُ)، وقد اختلف في تأويلها ومعظم تأويلاتها التي وردت في كتب معاجم اللغة ليست مليحة، وإنما بعضهم يرى أنها بمعنى الشيء القليل أو الشيء الحقير أو التافه.

الحلقة (١٣)

١- الأسماء الستة

أولاً: نعدد هذه الأسماء الستة ليتبين ما هي؟ هي مثلاً: أبوك، أخوك، حموها، فوه، ذو مال، وهَنُوه.

نقول هذه هي الأسماء الستة وإعرابها مخالف من جميع الأوجه للإعراب بالعلامات الأصلية، لأن الأصل في الرفع أن يكون بالضمة، والأصل في النصب أن يكون بالفتحة، والأصل في الجر أن يكون بالكسرة، والأصل في الجزم أن يكون بالسكون.

هذه طبعاً لأنها من الأسماء فإن الجزم لا يدخل فيها، بقي عندنا حالة الرفع والنصب والجر فكان حقها أن ترفع بالضمة كما ذكرت أو تنصب بالفتحة أو تجر بالكسرة، لكنها خالفت من جميع هذه الأوجه، ذلك أنها هذه الأسماء الستة إذا اشتملت على الشروط التي سنذكرها ترفع بالواو بدلاً من الضمة وتنصب بالألف بدلاً من الفتحة وتجر بالياء بدلاً من الكسرة هذه هي حالها وهذا هو ما تستحقه وهذه اللغة السائدة عند معظم العرب، وسيتبين لنا فيما بعد أن هناك لغات أخرى، لكن هذه هي اللغة الشائعة في أكثر كلام العرب، وكما ورد في القرآن الكريم، وفي حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ورد بهذه اللغة، وهي يسمونها لغة الإتمام، ذلك أن هذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

متى يكون ذلك؟ ما شروط إعرابها بهذه الحروف بدلاً من إعرابها بالحركات؟

يشترط لإعرابها بالحروف شروط بعضها يزيد وبعضها يكتفي بأربعة شروط، فأما الشروط الأربعة التي يجب أن **تتوافر فيها جميعها فهي كما يلي:**

١- أن يكون كل لفظ من هذه الأسماء الستة مفرداً، يعني ليس مثنىً ولا مجموعاً.

٢- أن يكون مكبراً، وعكس المكبر هو المصغر.

٣- أن تكون مضافة، والمقصود به أن هذا الاسم من الأسماء الستة يكون مضافاً إلى غيره، يكون مضافاً إلى ضمير أو يكون مضافاً إلى اسم ظاهر.

٤- أن تكون هذه الإضافة لغير ياء المتكلم فإنها لو كانت الإضافة لياء المتكلم لن تعرب هذا الإعراب.

نمثل بشاهد اشتملت فيه هذه الشروط الأربعة ونطبق عليه:

قال تعالى على لسان إخوة يوسف {وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ} والشاهد عندنا في قوله (أبونا) " أبو" هنا مرفوع لأنه مبتدأ وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، فنطبق عليه الشروط التي اشترطناها: لفظ "أبو" هو مفرد كما هو واضح" أبوهم" واحد.

ثانياً: لفظ "أب" هو مكبر وهذا هو الغالب.

ثالثاً: أن يكون مضافاً: ننظر لفظ "أب" هنا مضافة إلى كلمة "نا" و "نا " ضمير متصل.

رابعاً: ألاَّ يكون المضاف إليه هو ياء المتكلم والمضاف إليه هنا هو لفظ "نا" إذن ليس لفظ ياء المتكلم فإذن اشتمل على الشروط الأربعة فاستحق الإعراب فرفع بالواو.

طيب نمثل له في حالة النصب: "رأيتُ أبا محمدٍ"

ونمثل له في حالة الجر: "مررتُ بأبي محمدٍ" و "سلمتُ على أخيك وعلى حميها"، " ونظرتُ إلى رجلٍ ذي جاهٍ أو ذي مالٍ "، "

وهذا فُوهُ " و "قطِعَ هَنُوهُ ".

فنقول إن هذه الأسماء الستة متى ما اشتملت على هذه الشروط الأربعة فإنها تعرب هذا الإعراب فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء وهذا كما ترون خالف من جميع الأوجه الإعرابية إذ أنه كان حقه أن يرفع بالضمة صار يرفع بالواو، وحقه أن ينصب بالفتحة صار ينصب بالألف، وحقه أن يجر بالكسرة صار يجر بالياء.

ننظر إلى نواقض هذه الشروط إذا انتقض منها شرط فما الحال؟

نبدأ بالشرط الأول: اشترطنا فيها أن تكون مفردة فإذا كانت غير مفردة، بأن كانت هذه الأسماء مثنى فما العمل؟ أي اسم من هذه الأسماء وجد مثنى فما العمل؟... نعربه إعراب المثنى، لأن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، نجرب مثال: "جاء أَخَوَاكَ " هنا مرفوع وعلامة رفعه الألف.

" أكرمتُ أَخَوَيْكَ" منصوب وعلامة نصبه الياء، "سلمتُ على أَخَوَيْكَ" مجرور وعلامة جره الياء... لأنه مثنى وليس مفرداً فانتقض الشرط الأول.

لنفرض أنه مجموع فأي أنواع الجموع يأتي في هذه الأسماء ؟... يأتي فيها بدون استثناء جمع التكسير، وهو الذي لا يسلم مفرده من التغيير، نجرب بمثال: نقول "هؤلاءِ إخوانُكَ" و "أكرمتُ إخوانَكَ" و "سلمتُ على إخوانِكَ" ما الذي صار فيها؟ هل بقيت على حالها فأعربت بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً؟... لا، إنما أعربت بالحركات الظاهرة، لأنها جمع تكسير ونحن اشترطنا أن تكون مفردة.

سـؤال: هذه الأسماء (الأب والأخ والحمُ وفو وذو والهنُ) كلها مذكرات، إذن هل يجيء منها جمع المذكر سالم؟

سيأتينا في باب جمع المذكر السالم أن لجمع المذكر السالم شروطاً خاصة، فلا يأتي من هذه الأسماء جمع المذكر السالم إلا في ثلاثة منها على خلاف، يعني ليس شائعاً ولا كثيراً أن يأتي جمع المذكر السالم في هذه الألفاظ الستة، لكنهم سمعوه في الأب سماعاً يعني ليس بكثير، وفي لفظ الأخ وفي لفظ الحمُ، بل إن في لفظ الحمُ يمكن لم يرد، وإنما ورد في هذين اللفظين فقط وهي الأب والأخ فقيل فيها " أبون وأخون".

من شواهده في لفظ " أب " قول الشاعر:

فلما تَبَيَّنَّ أصواتنا　　بكيْنَ وفَدَّيْننا بالأبينا

فإن كان على لفظ جمع مذكر سالم فما الحكم في إعرابه حينئذ؟... أن ترفعه بالواو وتنصبه وتجره بالياء، إذن لا يبقى على هذا الباب لأنه خرج أو نقص منه شرط واحد وهو الإفراد.

الشرط الثاني: أن تكون مكبرة، فإن كانت مصغرة فما الحكم؟... الحكم أنها حتى لو استوفت الشروط الأخرى تعرب بالحركات الظاهرة، فتقول: "هذا أُبـيُّ محمدٍ"، "ورأيتُ أُبـيَّ محمّدٍ"، و"نظرتُ إلى أُبـيِّ محمّدٍ" فترفعها بالضمة الظاهرة وتنصبها بالفتحة وتجرها بالكسرة.

الشرط الثالث: لنفرض أن هذه الأسماء لم ترد مضافة يعني جاءت مفردة غير مضافة، فكذلك أيضا تعرب بالحركات الظاهرة فتقول: "هذا أبٌ، ورأيتُ أباً، وسلمتُ على أبٍ" وكذلك في بقية الأسماء، إذا مثلنا بمثال واحد فإن الكلام ينطبق على الجميع.

وليس فيها إلا لفظ واحد، فإنه لا يأتي إلا مضافاً وهو لفظ "ذو" التي بمعنى صاحب لا يمكن أن يأتي مفرداً، بل لابد أن يأتي مضافاً ولا يضاف إلى ياء المتكلم بل لا يضاف إلى الضمائر أصلاً، وقد سمع قليلاً جداً ":إنما يعرفُ الفضلَ ذووه" يعني ذو الفضل، يعني جاء هنا مضافاً إلى الضمير، الحاصل أن إضافة "ذو" واجبة، لكن أن تضاف إلى الأسماء الظاهرة، نقول: ذو

مال، ذو جاهٍ، ذو بيوت، وذو سيارات...الخ. ولكن لا يجيء مفرداً، أما بقية الأسماء فإنها يمكن أن تأتي مفردة ويمكن أن تأتي مضافة، مفردة يعني عكس المضافة.

الشرط الرابع: وهو أنه يلزم في هذه الأسماء أن تكون غير مضافة إلى ياء المتكلم، يعني ألاّ يكون المضاف إليه هو ياء المتكلم، ولنفرض أن ياء المتكلم هو المضاف إليه فما العمل ؟... فحينئذٍ يلزم أن نعربها بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، لماذا ؟... لأن ياء المتكلم يلزم فيما قبلها أن يكون مكسوراً مطلقاً، قال تعالى على لسان أحد المُتَحَاكِمَيْن الذين جاءا إلى داود عليه السلام يتحاكمان ((إنَّ هذا أخي له تسعُ وتسعون نعجةً)) الشاهد في قوله "أخي" هي مفردة، لأن الأخ واحد، ومكبرة ليست مصغرة، ومضافة يعني كل الشروط موجودة، ماعدا الشرط الأخير وهو أنها أضيفت إلى ياء المتكلم.

"إنَّ" حرف توكيد ونصب، ينصب المبتدأ ويسمى اسمه ويرفع الخبر ويسمى خبره، لو كانت مستوفية للشروط كان يقال: إنَّ هذا أخوي مثلاً، لكنه لابد فيما قبل ياء المتكلم أن يكون مكسوراً، فقيل في هذا الموضع وفي غيره "هذا أخي" فعند إعرابها نقول في هذه الآية بالذات:

"إن": حرف توكيد ونصب، " هذا ": اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم إنَّ، "أخي": يحتمل أمرين أن يكون خبراً "إنَّ هذا أخي" وتصير جملة تامة، ويمكن أن يكون بدلاً من قوله "هذا" وحينئذٍ أين الخبر ؟... الخبر قوله "له تسعُ وتسعون نعجة" يعني الجملة كاملة تصير هي خبر إن، فالوجهان جائزان لا تفضيل لأحدهما على الآخر، الحاصل أن قوله "إنَّ هذا أخي" أخي هنا مرفوعة، كلمة أخ طبعاً، لأن ياء المتكلم مضاف إليه ضمير، وكلمة أخ هنا خبر مرفوع، لم نقل مبني بل قلنا مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الخاء، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، ما الحركة المناسبة للياء ؟... هي الكسرة لأنه لابد للياء أن يُكسر ما قبلها وجوباً.

ولذلك فإن الأفعال إذا تلتها ياء المتكلم وجب الإتيان بنون الوقاية، تقي من ماذا ؟... تقي من أن يُكسر الفعل فتقول "أكرم" اجعلها موجهة إليك؟ نقول: " أكرمني " فجئت بنون الوقاية هذه لتقي الفعل من الكسر ولا يجوز أن تقول مثلاً "أكرمي" بل تأتي بنون الوقاية لتقي هذا الفعل من الكسر.

إذن الشروط الأربعة مرة أخرى: أن تكون الكلمة مفردة، أن تكون مكبرة، أن تكون مضافة، أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، فإن انتقض شرط من هذه الشروط الأربعة فإن الإعراب يختلف ولا تصير مرفوعة بالواو ومنصوبة بالألف ومجرورة بالياءإ بل كل واحد من هذه الأمور إذا كان مثنى أو كان مجموعاً جمع تكسير أو جمع مذكر سالم أو كان مصغراً كل واحد له حكم قد بيناه في حينه لما ذكرنا نقيض هذه الشرط الذي اشترطناه.

هذه شروط إعراب الأسماء الستة بالواو رفعاء وبالألف نصباً، وبالياء جراً، وقلت في بداية الأمر إن هذه اللغة هي السائدة والشائعة والكثيرة، لكن توجد هناك لغات أخرى، بل لغتان أخريان في الأسماء الستة أو في إعراب الأسماء الستة، لكنها طبعاً قليلة، يعني استعمال العرب للغتين الأخريين أقل من استعمالهم للغة الإتمام،

اللغة الأولى: تسمى بلغة الإتمام، لأنه يُؤتى بالواو فتتم الكلمة أو بالألف فتتمها أيضا أو بالياء فتتمها أيضا.

لكن عندنا **لغة أخرى:** اسمها لغة القصر، ما معنى لغة القصر ؟...قال: مع اجتماع الشروط التي اشترطناها الأربعة، بعض العرب يُلزم الأسماء الستة الألف، يعني سواءً كانت في محل رفع أو كانت في محل نصب أم كانت في محل جر يجعلها بالألف دائماً ومنه قول الشاعر:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها

عندنا "أباها، وعندنا أبا، وعندنا أباها" الشاهد في الثالثة لأن حقها أن تكون "وأبا أبيها" لو جئنا بها على لغة الإتمام، ولكنه ألزمها الألف، وعلى هذا فإننا نعرب الأولى أيضا "إنَّ أبا" لا نقول إنها اسم إنَّ منصوب بالألف لأنه لا يمكن أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد بل في كلمات متتالية ثلاث، لابد أن يكون مقياسه واحداً، فنقول إن أبا الأولى منصوبة وعلامة نصبها الفتحة المقدرة على الألف، وأبا الثانية معطوفة على أبا الأولى وتأخذ حكمها في النصب، وأباها الثالثة اسم مجرور من الأسماء الستة وهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه تسمى بلغة القصر.

لقد نسيت أن أذكر شيئاً، المصنف ابن هشام قد ذكر لنا شاهداً أُعرب فيه الاسم من الأسماء الستة بالحروف مع عدم استيفائه لبعض الشروط، وذلك قوله: "خالط من سلمى خياشيم وفا" الشاهد عندنا في قوله "فا" فإنه نصبه بالألف مع كونه غير مضاف يعني مفرد، ولم يضف هنا، فما الجواب عن هذا ؟...أن يقال إما أن هذا ضرورة شعرية احتاج إلى أن يجعله بالألف فأبقاه هكذا، وإما أن يقال المضاف إليه مقدر، والتقدير: خالط من سلمى خياشيمها وفاها، وحينئذٍ يكون مستوفياً للشروط. هذه لغة الإتمام انتهينا منها ولغة القصر انتهينا منها.

ننتقل إلى **اللغة الثالثة** : وهي لغة النقص، قبل أن نبدأ بهذه اللغة نذكر الاسم السادس الذي قلنا إنه أضيف لـ "هن" عددنا الأسماء وقلنا: أب، أخ، حم، ذو، فو، وهذا الاسم السادس وهو كلمة " هن " ماالمراد بكلمة هن ؟. ..المراد بكلمة هن أنه فُسِّرَ بمعاجم اللغة بتفسيرات كثيرة، منها أن بعضهم قال المراد به الشيء الحقير، أو الشيء التافه، أو الشيء القليل، يقال إنه المراد به واحد من هذه الأمور، بل يقال فيه المراد الكناية عن كل شيء يستكره ذكره، فهذا الاسم السادس فيه بعض العرب من لا يستعمله بهذا الاستعمال، يعني لا يستعمله استعمال الأسماء الستة بل يُلزمه لغة النقص وهي اللغة الثالثة للأسماء الستة، ما هي لغة النقص؟... لا تأتي بواو ولا تأتي بألف ولا تأتي بياء، إذن ماذا تفعل ؟... تعربها بالحركات الظاهرة فتقول: هذا أبُ محمدٍ، ورأيتُ أبَ محمدٍ، ومررتُ بأبِ محمدٍ، أما "هنُ" فالكثير الشائع فيها هذه اللغة الثالثة وهي لغة النقص، ويستدلون له بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوهُ: أي فاجعلوه يعض أو فقولوا له عُضَّ، فأعِضُّوهُ بهن أبيه ولا تكنوا: أي لا تأتوا بلفظ هن، بل اذكروا له اللفظ الصريح في هذا الموضع، يعني قولوا له عُض هن أبيك إذا تعزى بعزاء الجاهلية.

الشاهد إن كلمة "هن" هنا جاءت معربة بالحركات الظاهرة وهو الكثير الشائع فيها، هل ورد في الأسماء الأخرى؟... نعم، ومنه قول الشاعر:

بِأَبِهِ اقتدى عديٌّ في الكرمِ　　ومن يُشابه أَبَهُ فما ظلم

الشاهد : عندنا في "أبِه" الأولى وفي "أبَه" الثانية فإنه بدل أن يجر الأولى بالياء (بأبيه) وينصب الثانية (أباه) بالألف أتى بها على لغة النقص فحذفت الياء وحذفت الألف وأعربها بالحركات الظاهرة.

الحلقة (١٤)

٢- المثنى وما ألحق به وهو الباب الثاني من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية.

أ - تعريف المثنى:

بعضهم عرفه بقوله {ضم اسمٍ إلى مثله} يعني أنك ضممت اسماً إلى آخر.

لكن ابن هشام ذكر شيئاً آخر في كتابه فقال: المثنى (ما دلّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفِيْن) ويزيد بعضهم على كلام ابن هشام قوله بزيادة ألفٍ ونون أو ياءٍ ونون في آخر.

ننظر إلى هذا التعريف ما دل على اثنين، ماذا يخرج به ؟ يخرج به ما دل على واحد فإنه ليس مثنى، وما دل على أكثر من اثنين فإنه ليس مثنى، إذن لابد أن تكون دلالته على اثنين.

إذن المثنى: ما دلّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين، يعني قد يدل اللفظ الذي بين يديك على اثنين لكن بواسطة العطف، فمثلا تقول "جاء رجل ورجل" هل هذا مثنى؟ ليس بمثنى، ألم يدل على اثنين؟ بلى لقد دل على اثنين، لكنه بواسطة العطف، يعني دل على اثنين حقيقة لكنه بواسطة العطف، نقول ما دل على اثنين وأغنى عن المتعاطفين، يعني ليس بسبب عطف، وزاد بعضهم بزيادة ألف ونون أو ياءٍ ونون في آخره، فكلمة رجلان أو رجلين، أو امرأتان أو امرأتين وكتابان أو كتابين وورقتان أو ورقتين، كلها مثنيات، وقد عرفنا التثنية بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره، لو قلت لك (هذا زوجٌ من الأحذية) ألم يدل على اثنين؟ الجواب: بلى، هل تعربه إعراب المثنى ترفعه بالألف وتنصبه وتجره بالياء ؟ الجواب: لا.

ولماذا ؟ قال: صحيح أنه دل على اثنين ولكنه ليس بزيادة ألف ونون في آخره، بل باللفظ نفسه، وأيضاً ليست هذه الأشياء التي تدل على اثنين ألفاظٌ كثيرة بغير زيادة الألف والنون، أما بزيادة الألف والنون فأي شيء تضمه إلى غيره وتزيده ألفاً ونوناً أو ياءاً ونوناً فإنه يصير من باب المثنى.

ولكن احفظ من ذلك لفظين هما لفظ (زوج) ولفظ (شفع) فإنها لا يعربان إعراب المثنى وكل واحد منهما يدل على اثنين.

وما الذي أخرجهما من باب المثنى؟ أخرجهما أننا اشترطنا عند الذين عرّفوا المثنى اشترطنا أن تكون الدلالة على التثنية بسبب ألف ونون أو ياء ونون في آخر الكلمة، إذن مرّة أخيرة المثنى (ما دلّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره).

ويقولون :إن أي كلمة تريد إعرابها إعراب المثنى، بل تريد تثنيتها لابد أن تشتمل على ثمانية شروط، قبل أن نذكر هذه الشروط لا بأس ان نذكر كيف نعربه.

ب - الحكم الإعرابي: كيف نعرب المثنى هل هو بحركات أصلية أم بعلامات فرعية؟

بلا شك أنه من الباب الثاني مما أعرب بالعلامات الفرعية، وذلك بدلاً من أن يرفع بالضمة أصبح يرفع بالألف، تقول "جاء رجلان" يقول الله سبحانه وتعالى ﴿قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما﴾ قال رجلان هذا بدلاً مما كان يرفع بالضمة صار يرفع بالألف، وأما في حالة النصب والجر فإنه ينصب ويجر بالياء فنقول "قابلت رجلين" و "سلمت على امرأتين"، يعني لا يضير أن يكون المثنى مذكراً أم مؤنثاً، ولا يضير أن يكون عاقلاً أم غير عاقل، لا يضير أن يكون نباتاً أم جماداً أم أي شيء، لا يضير أبداً ولا يشترط فيه هذا، لكن الشروط التي اشترطوها هي التي سنذكرها الآن إن شاء الله تعالى، هذه الشروط اشترطت في كل كلمة تريد تثنيتها، لابد أن تشترط على هذه الثمانية شروط:

ج - شروط المثنى:

١. **أن تكون الكلمة التي تريد تثنيتها مفردة**، يعني ما تكون مثنّاة ولا مجموعة، مثلاً هل تستطيع أن تثني **كلمة** "رجال" وتقول "رجالان" وهل تستطيع أن تثني كلمة "رجلين " تقول "رجلينين" مثلاً طبعاً لا، لابد أن تثني كلمة رجل أو امرأة أو حقيبة أو نظارة أو كتاب أو قلم أو ما تشاء أو سقف أو سبورة أو أي شيء، فقط لابد أن تكون مفرداً (مذكر، مؤنث، عاقل، غير عاقل) لا يضير هذا الشرط الأول.

٢. **أن يكون معرباً** :معنى ذلك أن الأسماء المبنية التي مرت بنا وقد عددناها فقلنا الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الأفعال كل هذه لا يجوز أن تثنيها أي لابد أن تكون الكلمة معربةً، لأنها تلك

مبنية، لو قال لك شخص هذان أليست في حالة الرفع بالألف، هذيْن في حالة النصب والجر، مثلها هاتان مثلها اللذان مثلها اللتان كلها بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، ماذا تقول له ؟ أنت قلت لنا قبل قليل أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لا يجوز تثنيتها لأنها مبنية، فما تقول في هذه الألفاظ الأربعة هذان وهاتان واللذان واللتان؟

الجواب عن هذا أنها ليست مثنيات، لنفرض أنك أردت تثنية لفظ هذا ماذا يستحق أن تقول عند تثنيته لابد أن تقول عند تثنيته "هاذيان" حتى تعطيه حقه، افرض أنك تريد تثنية لفظ "فتى" فماذا تقول ستقول "فتيَان" ومثلها هذا فحقها في التثنية أن تقول هاذيان ولم يقل بذلك أحد، إذن هذان ليس مثنى ومثلها هاتان ومثلها اللذان واللتان، إذن يشترط في الكلمة التي تريد تثنيتها أن تكون معربة.

٣. أن يكون ما تريد تثنيته غير مركب من كلمتين أو من جملة، مثلاً مركباً تركيباً إسنادياً مثل "تأبط شراً" هذا اسم رجل تريد تثنيته ما تستطيع لأنه مركب تركيبا اسنادياً، بعلبك، حضرموت هذه مركبة تركيباً مزجياً، و عبدالله وعبدالرحمن و زين العابدين مركبة تركيباً إضافياً لاتستطيع تثنيتها، أما المركب تركيباً اسنادياً فقول واحد لا يجوز تثنيته، وأما المركب تركيباً مزجياً فهو نوعان:

١- مثل بعلبك وحضرموت غير مختوم بكلمة (ويه) الموجودة في (سيبويه) فأيضا قولاً واحدا لا يجوز تثنيته.

فإن كان المركب المزجي مختوم بكلمة (ويه) فقد اختلف في جواز تثنيته وعدم جوازها، بعضهم يجيز أن تقول سيبويهان وسيبويهين نصباً وجراً، لكن أكثر الأقوال على أنه لا يجوز تثنيتها.

٢- والمركب تركيباً إضافيا مثل عبدالله وعبدالرحمن هل يمكن تثنيته؟ نعم أنت قبل قليل تقول لايكون مركباً وهذا مركب تركيباً إضافياً فكيف أجزته؟ قال أنا ما أثني هذا المركب كله، لا ولكني أثني الجزء الأول منه، فأقول في عبدالرحمن "عبدا الرحمن" و"عبدي الرحمن" وفي أمة الله "أمتا الله" و"أمتي الله" يعني تثني الجزء الأول أما الجزء الثاني فيبقى على حاله، وهذا في المركب الإضافي.

٤. أن يكون ما تريد تثنيته منكّرا يعني نكرة وليس بمعرفة، وهذا فيه كلام طويل لا يصلح إلا للمختصين الذين يريدون أن يتعمقوا في هذا لمجال، لذلك سنترك التفصيل فيه، لكن النكرة هي كلمة رجل مثلاً هذه نكرة تثنيها تقول رجلان وكلمة امرأة تقول امرأتان، لكن إذا أردت تثنيت العلم أو تثنيت غيره مثلا، كلمة زيد هذا علم تريد تثنيته تقول زيدان لكنه يبقى نكرةً، إذا قلت جاء زيدان معنى هذا أنه جاء أي اثنين كل واحد منهما اسمه زيد، فإن أردت أن تعرّفه لابد أن تلحق عليه (أل) فتقول جاء الزيدان أي المعروفان بيني وبينك ولذلك لا يجوز تثنية إلا المنكّر.

٥. أن يكون ما تريد تثنيته متفقي اللفظ أي لفظهما واحداً فمثلاً عندك قلم وقلم فتقول قلمان وَرجل ورجل تقول رجلان، لكن رجل وامرأة هل تثنيه؟ لا. لابد أن يكونا متفقي اللفظ، يعني ما تريد تثنيته، مثال "قد سُمِعَ الأبوان" ما المقصود به؟ المقصود به الأب والأم قالوا هذا من باب التغليب، مثال آخر "قد سُمِعَ "العمران" من هما ؟ أبو بكر وعمر رضي الله عنهما لماذا لم يقل أبوا بكر أو غير هذا مع أن أبو بكر أفضل من عمر؟ قال العرب دائماً تعمد إلى الخفّة، ولفظ عمر أخف من لفظ أبي بكر، لكن أبو بكر يعدل إيمانه إيمان الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس التثنية قوله (عمران)، مع أن عمر سيدنا رضي الله عنه، هو في المكانة العظمى أيضاً، لكنه مع ذلك أبو بكر أفضل منه رضي الله عن الجميع.

الحاصل لابد أن يكونا متفقي اللفظ وما ورد خلاف ذلك، مثلاً يقولان الأصفران للذهب والفضة، والأسودان للتمر والماء

وأشياء كثيرة.

وقد جمع هذه الألفاظ كتاب عظيم جداً وطريف في موضوعه اسمه (جنا الجنتين في تمييز المثنيين)، فجمع كل ما ورد من هذا القبيل، وجمعوا فيه ألفاظ كثيرة جداً بحيث أنه غُلِّب أحد اللفظين على الآخر.

٦. **أن يكون ما تريد تثنيته متفقي المعنى**، معنى ذلك أنه إذا كان لفظهما واحداً ولكن مختلفي المعنى فلا يجوز تثنيته ما المثال؟

المثال كلمة "عين" يوجد العين المبصرة، ويوجد العين الجارية (ماء)، ويوجد العين وهو الذهب، ويوجد العين وهو الجاسوس، إذا وجد عينان واحدة منهما العين المبصرة والأخرى العين الجارية هل تثنيهما؟ طبعاً لا، لابد أن يتفقا في المعنى، هذان عينان أو هاتان عينان، لكن كما سبق عين مبصرة وعين جارية بالماء فلا تثنيهما لابد من اتفاق المعنى.

٧. **أن لا يستغنى بتثنية غيره عنه**، مثل كلمة "مثل" لا يقولون مثلان، وإنما استغنى عنها بتثنية كلمة "سِيّ" فقالوا "سيان" هذان سيان يعني متماثلان فلا يستغنى بتثنية غيره عنه.

٨. أن يكون ما تريد تثنيته له ثانٍ في الوجود، مثلاً أسماء الله الحسنى لا يجوز تثنيتها، لأنه لا ثاني لله سبحانه وتعالى بل الله إله واحد، فلا يجوز تثنية ما لا ثاني له في الوجود.

هذه الشروط التي لابد من توفرها إذا أردت تثنية أي كلمة.

الشروط باختصار:

١. أن يكون مفرداً.

٢. أن يكون معرباً.

٣. أن يكون غير مركب.

٤. أن يكون منكّرا.

٥. أن يكون الاثنين متفقين في اللفظ.

٦. أن يكونا الاثنين متفقين في المعنى.

٧. أن لا يستغنى بتثنية غيرهما عن تثنيتهما.

٨. أن يكون للفظ الذي تريد تثنيته له ثانٍ في الوجود.

انتهينا من شروط المثنى ومن إعراب المثنى ومن تعريف المثنى، بقيت عندنا ألفاظ ألحقت بالمثنى.

د - ما ألحق بالمثنى

ما معنى ألحقت بالمثنى؟ أي أعربت إعراب المثنى مع كونها ليست مثنيات، كيف؟ وما هي؟ قال عندنا أربعة ألفاظ أعربت إعراب المثنى مع كونها لم تستوفِ الشروط التي ذكرناها قبل قليل، ومع ذلك أعربت، رفعت بالألف ونصبت وجرت بالياء.

اثنان من هذه الألفاظ الأربعة بدون قيد ولا شرط، واثنان بشرط.

فأما الاثنان اللذان بلا شرط والتي تعرب مباشرة إعراب المثنى فهما لفظ (اثنان، اثنتان) كابنين وابنتين يجريان، يعني أن كلمة اثنين ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء، وكلمة اثنتين ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء، مثّل؟ هذان رجلان اثنان، وهاتان امرأتان اثنتان، وأكرمت رجلين اثنين، وسلمت على امرأتين اثنتين، أو سلمت على رجلين اثنين، الحاصل أن اثنين واثنتين ترفعان بالألف وتنصبان وتجران بالياء، سواءً كانت مضافة أم غير مضافة، سواءً أضيفت إلى الاسم الظاهر أم إلى

الضمير، لا يشترط أي شرط.

فأما اللفظان الأخيران اللذان أعربا إعراب المثنى لكن بشرط ؟ الجواب :هما " كلا، كلتا ".

الشروط: أولاً: لابد أن يكونا مضافين لا تأتي مفردة.، لكن المضاف إليه أحياناً يكون اسماً ظاهراً وأحياناً يكون ضميراً، فإن كان المضاف إليه ضميراً فإنه يعرب إعراب المثنى، يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، قال الله تعالى:

{ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا } كلا هنا معطوف على أحدهما وأحدهما هنا فاعل مرفوع والمعطوف على الفاعل مرفوع مثله، فكلا هنا رفعت بالألف "أو كلاهما"، لكنك تقول أكرمت الرجلين كليهما ونظرت إلى الرجلين كليهما، وجاءت المرأتان كلتاهما، وأكرمت المرأتين كلتاهما، ولو قلت مثلاً كلتاكما "أنتما امرأتان كلتاكما مؤمنتان أو مسلمتان" أو قول الشاعر:

كلانا غني عن أخيه حياته، أي: ممكن يكون الضمير للمتكلم أو يكون للمخاطب وممكن يكون للغائب (كلاكما، كلاهما، كلانا) لا مانع وكلتا مثلها تماماً، لكن هذين الاسمين كلا وكلتا إذا أضيفا إلى الاسم الظاهر يلزمان حالةً واحدة، وهو أنهما دائماً يكونان مقترنين بالألف دائماً، ويكون كل واحد منهما معرب بحركات مقدرة على الألف، قال الله تعالى { كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا } كلتا الجنتين: كلتا مضاف والجنتين مضاف إليه.

الجنتان اسم ظاهر أم ضمير؟ بل هو اسم ظاهر، فكلتا هنا مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

لماذا لم تعربها بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً؟ قال لأنه لم يضف إلى ضمير وإنما أضيف إلى اسم ظاهر، فتقول كلتا المرأتين مجتهدتان وأكرمت كلتا المرأتين، وسلمت على كلتا المرأتين، فهو بكل الأحوال بالألف وجاء كلا الرجلين، وأكرمت كلا الرجلين، وسلمت على كلا الرجلين، بالألف في كل أحواله لا تتغير، لأن المضاف إليه هنا اسم ظاهر وليس مضمراً، إذن يجب إذا كانت كلا وكلتا مضافين إلى الاسم الظاهر يجب فيهما أن تلزما الألف وأن تعربا بالحركات المقدرة على الألف.

بقي الكلام الذي سبق أن أشرت له في البداية، وهو أنك إذا سميت شخصاً بما أصله مثنى مثلاً "عمران، نعمان، رجلان، زيدان" فما العمل ؟

* بعضهم يرى أنه يعرب إعراب المثنى فيرفع بالألف فيصبح ملحقاً بالمثنى وينصب ويجر بالياء.

* وبعضهم يقول وهو الصواب (إن كان بالألف يعرب إعراب الممنوع من الصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة ولا ينوّن)

وإن كان بالياء مثل "حسنين" محمدين" أو نحو ذلك فإنه يلزم الياء ويعرب بحركات ظاهرة على النون، وليس إعراب ما لا ينصرف، فنقول مثلاً جاء زيدانُ، بدون تنوين ورأيت زيدانَ، وسلمت على زيدانَ، أيضا يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف أما لو قلنا "هذا حسنينٌ" إذا كان بالياء ورأيت حسنيناً، ونظرت ونظرت إلى حسنينٍ، فتعطيه حكم الاسم العادي كما لو تعرب كلمة مسكين مثلاً أو نحو ذلك.

الحلقة (١٥)

٣- جمع المذكر السالم وما ألحق به

هذا الباب الثالث من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية، وهو باب طويل ولكننا نحاول الإيجاز إن شاء الله تعالى لأن هذا الباب فيه كلام كثير، وفيه شروط كثيرة، وسنحاول الإيجاز مع عدم الإخلال فنقول وبالله التوفيق:

أ- تعريف جمع المذكر السالم: (تعريفه هو ضم اسم إلى أكثر منه)، أكثر منه كم؟ اثنين، ثلاثة، عشرة، مليون أكثر؟ نعم، ولكن لابد أن يكون أكثر من واحد، فأقله طبعاً اثنان فأقل شيء يكون أكثر من الواحد اثنان معنى هذا أنه يدل على ثلاثة فأكثر.

جمع المذكر السالم يدل على ثلاثة فأكثر، يقول يا شيخ : ضم اسم إلى أكثر منه هذا الجزء الأول من التعريف، من غير عطف ولا توكيد أيضاً، بقي في التعريف شرطٌ آخر وهو مع سلامة مفرده من التغيير نعيد مرة ثانية جمع المذكر السالم هو (١.ضم اسم إلى ٢.أكثر منه ٣.من غير عطف ٤.ولا توكيد ٥.مع سلامة مفرده من التغيير)

ونقول في تفصيل هذا التعريف:

ضم اسم إلى أكثر منه: لا يصلح للمفرد، لأنه ليس فيه ضم، ولا يصلح للمثنى أيضاً، لأن المثنى ضم اسم إلى مثله وليس إلى أكثر منه، ولا يصلح في قولك أيضا جاء مسلمٌ ومسلمٌ ومسلمٌ، دل على ثلاثة طبعاً، لكنه ليس جمع مذكر سالم، لأننا عرفنا الجمع فيه بوساطة العطف، وقد يأتينا ما لم يسلم مفرده من جمع المذكر السالم نحو قولك جاء مسلم مسلم مسلم، ماهذا الكلام مسلم مسلم مسلم هذا يسمونه توكيد لفظيا، هل يدخل معنا في باب جمع المذكر السالم؟ لا ما يدخل، لم؟ لأننا عرفنا هذه الأمور الثلاثة بسبب التأكيد اللفظي ونحن قد اشترطنا في تعريفه ألا يكون التوكيد دخل، بقي شي أخير وهو أن يسلم مفرده من التغير، فليس بجمع مذكر سالم، وقد يأتينا ما لم يسلم مفرده من التغير ومع ذلك نعربه إعراب جمع المذكر السالم وهو بهذا ليس جمع مذكر سالم، وإنما هو ملحق بجمع المذكر السالم.

إذن نقول جمع المذكر السالم: ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد بشرط سلامة مفرده من التغيير فإن لم يسلم مفرده من التغير حتى لو أعربناه إعراب جمع المذكر السالم فإنه ليس جمع مذكر سالم و لكنه قد يكون كذلك فيصير ملحقاً بجمع المذكر السالم يعني معرباً إعرابه لأنه لم يستوفِ الشروط، واعلم بارك الله فيك أنه ليس كل كلمة يجوز لك أن تجمعها جمع مذكر سالم.

يعني مثلا قلم هذا مفرد، لو ضممت إليه قلم وقلم أو مليون قلم، ما يجوز أن تجمعه جمع المذكر السالم، إذن ما الذي يشترط حتى نجمع الكلمه جمع المذكر السالم؟ قال تتذكر ما ذكرناه في باب المثنى هاتها كلها، أن يكون مفردا معربا منكّرا غير مركب له ثاني في الوجود إلى آخره كل الشروط الثمانية التي ذكرناها وأضف إليها شروط جديدة

الشروط الجديدة هي:

١- أن يكون لمذكر، فلا يجوز أن يكون دالاً على مؤنث لا لفظا ولا معنى مثلا إذا قلنا سعاد هذا لفظ يدل معناه على مؤنث لا يجوز جمعه جمع مذكر سالم، إذا قلنا طلحة هذا مذكر لكنه مختوم بعلامة تأنيث لا يجوز جمعه جمع مذكر سالم، فلا بد أن يكون اللفظ لمذكر، هذا أول شرط.

٢- أن يكون لعاقل، فحتى لو كان دالاً على مذكر لكنه لغير عاقل فإنه لا يجمع جمع المذكر السالم، بل لابد أن يكون لعاقل، فمثلا لو كان عندك حصان وهو جاء سابقاً، ثم جاءت ثلاثة أحصنة أخرى سابقةً، دفعة واحدة فإنك لا تجمعها جمع المذكر السالم لأنها لغير عاقل.

٣- أن لا يكون مختوم بالتاء، حتى لو يكون لمذكر عاقل ويكون مختوما بالتاء فإنه لا يجوز أن تجمعه جمع مذكر سالم، فلا تجمع طلحة، معاوية، حمزة جمع مذكرٍ سالمٍ لأنها مختومة بالتاء.

٤- أن يكون الذي اجتمعت فيه هذه الشروط السابقة **لابد أن يكون أحد أمرين:**

أ / إما علم غير مركب تركيباً مزجياً ولا تركيباً إسنادياً، والعلم سوف يأتي تعريفه إن شاء الله و العلم هو (ما يعين مساه تعييناً مطلقاً) مثل كلمة محمد أو صالح أو زيد أو عبيد.

ب / وإما صفة، ما المراد بالصفة في هذا الباب؟ المراد بالصفة تشمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة وصيغ المبالغة وأفعال التفضيل، هذه كلها يسمونها صفة والصفة هذه مجرد ما يأتينا صفة من الصفات مشتملة على الشروط السابقة نجمعها؟ قال لا أيضا عندنا داخل الصفة شروط خاصة ما هي رحمك الله ؟

الشروط الخاصة بالصفة هي:

- إما أن يقبل مؤنثه التاء، كلمة مسلم ما مؤنثها؟ (مسلمة) قبلت التاء أم لم تقبل؟ قبلت التاء الحمد لله ينفع أم لا ؟ ينفع.
- أو يدل على التفضيل، إذا دلّ على التفضيل لا مانع حتى لو لم يقبل مؤنثه التاء، انظر إلى لفظ (أكبر) ما مؤنثه؟ مؤنثه (كبرى) هل قبل التاء؟ لا لم يقبل التاء، هل نجمعه جمع المذكر السالم ؟ نعم هذا وصف مؤنثه لا يقبل التاء، لكنه مع ذلك يدل على التفضيل، فإذا دلت الكلمة على التفضيل جاز جمعها جمع المذكر السالم، قال الله سبحانه وتعالى :{فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ} كلمة الأعلون جمع لكلمة (أعلى) وكلمة أعلى وصف يدل على التفضيل، اجتمعت فيه الشروط كلها أن يكون لمذكر عاقل خالٍ من التاء، مؤنثه لا يقبل التاء، ووصف يدل على التفضيل.

مثال: لمن اجتمعت فيه الشروط كلها أولاً من العلم كلمة "محمد" يجوز جمعها جمع مذكر سالم فتقول " محمَّدُون " لو قلت جاء محمدون سيكون أي ثلاثة أو أكثر كل واحد منهم اسمه محمد، لكن لو أردت أن تخصص أشخاصاً معينين بينك وبين المخاطب لابد أن تقرنها بـ (أل)

فتقول جاء المحمدون أو تقول جاء زيدون أو الزيدون أو عليُّون أو العليُّون وهكذا، إذن هذا العلم لمذكر عاقل هو علم وليس مركب تركيباً مزجيا ولا تركيبا إسنادياً، سأعود إليها -المركب مزجياً وإسنادياً- بعد أن نذكر الصنف الثاني وهو:

❖ الوصف الذي يقبل مؤنثه التاء ويدل على التفضيل، الذي يقبل مؤنثه التاء هو كلمة مسلم أو مخلص مثال "هؤلاء مخلصون" "هؤلاء مصلون".

مؤنث مخلص (مخلصة) ومؤنث مصلِّي (مصلِّية)، يعني يقبل وكذلك قولك هؤلاء الأعلون وهؤلاء الأكبرون أو الأقدمون، كل واحد منها صحيح لا يقبل مؤنثها التاء لكنها يدل على التفضيل، لذلك يجوز جمعه جمع المذكر السالم، إذن حتى تجمع جمع المذكر السالم **لابد من الشروط:**

١- أن يكون لمذكر.

٢- أن يكون لعاقل.

٣- أن يكون مفرده خالياً من التاء.

٤- أن يكون إما علماً غير مركب تركيباً مزجياً ولا تركيباً إسنادياً، أو وصفاً يقبل مؤنثه التاء أو وصفا يدل على التفضيل.

نرجع إلى العلم المركب تركيباً مزجياً أو إسنادياً عندك ثلاث أشخاص كل واحد منهم اسمه (تأبط شراً) وتريد أن تجمعهم فماذا تقول؟ هل تقول : "تأبط شرون" أو "تأبطوا شراً" حتى تجمعها جمع مذكر سالم، طبعاً لا تستطيع ذلك، لأن هذه الكلمة مركبة تركيباً إسنادياً.

ماهو التركيب الإسنادي في الأعلام؟ هو (أن يكون العلم مكوَّن من جملة)، سواءً كانت هذه الجملة جملة اسمية أو فعلية، العرب لم يسموا بالجملة الاسمية أي لم ينقل عنهم أنهم سموا بالجملة الاسمية، لكنهم سموا بالجملة الفعلية، مثل (تأبط

شراً، هذا المركب تركيباً اسنادياً قولاً واحداً لا يجوز جمعه جمع مذكراً سالماً.

المركب تركيباً مزجياً مثاله (حضرموت) (بعلبك) (معدي كرب) وما شاكلها، لو كان عندك ثلاثة رجال عقلاء كل واحد منهم اسمه معدي كرب، تريد أن تجمعهم فماذا تقول؟ هل تجمعهم فتقول جاء المعدي كربون مثلاً، لا تستطيع أن تجمع هذا المركب تركيباً مزجياً.

أنت ذكرت لنا قبل أن العلم المركب تركيباً مزجياً يمكن أن يكون مختوماً بكلمة (ويه) وغير مختوم بكلمة (ويه)، مثل "معدي كرب" و "سيبويه" سيبويه هل يجوز جمعها جمع مذكر سالم ؟ معظم النحويين يمنعونه يمنعون أن تجمعه مثل ما منعوا جمع معدي كرب، فلا يجوز أن تقول جاء السيباويهون ورأيت السيباويهيين وسلمت على السيباويهيين هذا معظم النحويين يمنعونه، لأنه لم يسمع ذلك عن العرب، وأجازه بعض النحويين، إذن عندنا:

المركب تركيباً إسنادياً قولاً واحداً يقول لا يجوز جمعه جمع مذكر سالم.

المركب تركيباً مزجياً إن كان غير مختوم بكلمة (ويه) فكذلك باتفاق لا يجوز جمعه جمع مذكر سالم، وإن كان المركب تركيباً مزجياً مختوماً بكلمة (ويه) فأكثر النحويين يمنع جمعه جمع مذكر سالم، وبعضهم يجيزه ولكنهم قِلَّه.

لو جاء ثلاثة رجال كل واحد منهم اسمه تأبط شراً، يعني مركب تركيباً اسنادياً أو كل واحد منهم اسمه معدي كرب، وأنا أريد أن أخبر بمجيئهم فماذا أفعل؟ قال هذا سهل كل واحد منهم أليس صاحباً لاسمه، الأول منهم صاحب اسم معدي كرب، والثاني صاحب اسم معدي كرب، والثالث صاحب اسم معدي كرب، قال عندنا كلمة تعبر عن كلمة صاحب وهذه الكلمة يمكن أن تلحق بها علامة جمع المذكر السالم وأن ترفعها بالواو وتنصبها وتجرها بالياء،

ماهذه الكلمة؟ الكلمة هي كلمة (ذو) للواحد طبعاً، ولكن أنا أريد ثلاثة أو أكثر من ثلاث، فنقول: جاء ذوو تأبط شراً أو ذوو معدي كرب، أو أكرمت ذوي تأبط شراً أو ذوي معدي كرب، أو نظرت إلى ذوي معدي كرب أو نظرت إلى ذوي تأبط شراً إذن عندنا مخرج إذا أردنا أن نجمعها إعراب جمع المذكر السالم ولكن لا نلحق به واو ونون أو ياء ونون في آخره، ولكن نأتي بكلمة ذو ثم نجمعها ثم نعربها إعراب جمع المذكر السالم، هذا الجانب الذي يمتنع فيه جمع الكلمة جمع المذكر السالم من الأعلام المركبة.

◄ ما هي الصفات التي لا يجوز جمعها جمع المذكر السالم ؟

قال هناك فيه صفات يستوي فيها المذكر والمؤنث وذلك مثل كلمة جريح (فعيل بمعنى مفعول) جريح بمعنى مجروح أو (فعول بمعنى فاعل) مثل صبور فإن هذه يستوي فيه المذكر والمؤنث فتقول هذا رجل جريحٌ، وهذه امرأة جريحٌ، لا تقول جريحة، وهذا رجل صبورٌ، وهذه امرأة صبورٌ، هذه لا يجوز أن تجمعها جمع المذكر السالم ولكن ممكن أن تجمعها جمع تكسير، وتقول صُبُر، أو تقول جرحى، أو تقول قتلى، أو تقول في جمع غفور غفر، وهكذا المهم أنك لا تجمعها جمع مذكر سالم.

◄ فما حكم جمع المذكر السالم ؟ كيف ترفعه ؟ كيف تنصبه ؟ كيف تجره ؟

هذا سهل والحمد لله، أغلب لغات العرب أن جمع المذكر السالم وما ألحق به، وهذا والوارد في القرآن الكريم والوارد في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، والوارد في معظم ما سمع من كلام العرب شعراً ونثراً، معظمه أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء.

نقول: أغلبه، معناه أنه فيه لغات أخرى؟ نعم، هناك لغات أخرى لكنها قليلة، وبعض هذه اللغات الأخرى ليس في كل شيء، وإنما هو فيما ألحق بالجمع المذكر السالم.

◄ما الذي ألحق بجمع المذكر السالم ؟

تعريف عام: ألحق بجمع المذكر السالم ألفاظ نقصت بعض الشروط التي اشترطناها في جمع المذكر السالم، وهي كثيرة جداً، وسبب كثرتها أن الشروط التي اشترطناها في جمع المذكر السالم كثيرة، فكلما نقص منها شرط ووجدنا أن الكلمة معربة إعراب جمع المذكر السالم، قلنا أن هذه الكلمة ملحقة وقد قسمها النحويون ومنهم ابن هشام مثلاً على أربعة أقسام:

١- أسماء الجموع: في إحدى الحلقات الماضية عرفت اسم الجمع بأنه (الاسم الذي لا مفرد له من لفظه) أسماء الجموع هذه محدودة، وهي: لفظ "عالمون" يقولون لا مفرد له من لفظه لماذا؟ يقولون لأنه خاص بالعقلاء، ولو قلت أنه جمع عالم لدخل في ذلك العاقل والغير عاقل لأن لفظ العالم كل ما سوا الله.

كلمة "أولو" لا مفرد لها من لفظها لأن مفرد كلمة أولو هي كلمة صاحب، أو كلمة ذو وهذه الكلمة غير كلمة أولوا بلا شك هذان لفظان.

هناك ثمانية ألفاظ أخرى سهلة يسمونها بألفاظ العقود وهي (عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون) .

هذه ثمانية ألفاظ ألحقت بجمع المذكر السالم لأنه لا مفرد لها من لفظها، هذه كلها تسمى بأسماء الجموع أصبح عدد أسماء الجموع عشرة أسماء (عالمون، أولوا، عشرون، ثلاثون، أربعون، خمسون، ستون، سبعون، ثمانون، تسعون) كلها ملحقة بجمع المذكر السالم ترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء مع أنها لا مفرد لها من لفظها.

٢- الذي ألحق بجمع المذكر السالم مجموعة من جموع التكسير ونحن اشترطنا في جمع المذكر السالم أن يسلم مفرده من التغيير، هذه لم يسلم مفردها من التغيير بل إن بعضها لغير العاقل، فيقولون جمع حرَّة حرَّون، فيعربونها بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً، والحرة هي الأرض ذات الحجارة السوداء.

أيضاً كلمة أرض قالوا فيها أراضون فلم يسلم مفردها من التغيير وهي لغير العاقل.

أيضاً من هذا الباب ما يسمونه بباب سَنَة وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها بهاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير كقوله تعالى: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ} وقالوا أصلها عضة، وقوله {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ} هذه أيضا ملحقة بجمع المذكر السالم.

مما ألحق كلمة سَنَة هذا هو الباب أصلاً سنة يقال فيه سنون وسنين.

٣- مما ألحق بجمع المذكر السالم لفظان لا هما علمان ولا هما صفتان وهما (أهل) وَ(وابل) فقد قيل في جمعهما (أهلون) و(وابلون) فرفعتا بالواو ونصبتا وجرتا بالياء.

٤- مما ألحق بجمع المذكر السالم هو مما سمي به هذا الجمع ككلمة زيدون، فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء كقوله تعالى : {كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ (١٨) وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ }فقد جر في الأول بالياء ورفع في الثاني بالواو وهو اسم لمكان معين.

الحلقة (١٦)

٤- (ما جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين)، جمع المؤنث السالم:

بعض النحويين يسميه ما جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين، وهو صحيح بل هو أصح، ومنهم من يسميه باب جمع المؤنث السالم وهو الباب الرابع من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية.

ونعيد العلامات الأصلية للإعراب:

حق الكلمة في حال الرفع أن تكون مرفوعة بالضمة، وفي النصب بالفتحة، وفي الكسر بالكسرة، وفي الجزم بالسكون.

في هذا الباب لم يخالف إلا في حالة واحدة لأن، ما جمع بألف وتاء مزيدتين يرفع بالضمة، وينصب (وهذا موضع المخالفة في هذا الباب) ينصب بالكسرة بدلاً من الفتحة، ويجر بالكسرة، إذن لم يخالف في جميع الحالات كما سبق في باب الأسماء الستة وفي باب المثنى وفي باب جمع المذكر السالم، لم يخالف إلا في حالة واحدة، وهي أنه بدلا أن كان ينصب بالفتحة أصبح ينصب بالكسرة، لكن ما في خلاف فيما مضى أو عما مضى في علامات الإعراب الأصلية لا من ناحية الرفع ولا من ناحية الجر، اللّٰهُمَّ إلا من ناحية النصب أنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة كما هو هذا الباب.

جمع المؤنث السالم: كل كلمة مجموعة دلنا على جمعيتها "ألفٌ وتاء" في آخرها، بشرط أن تكون الألف والتاء التي في آخرها مزيدة، أي ليست من بنية الكلمة.

سنذكر بعض الأمثلة والتي فيها إما الألف ليست زائدة فيها، أو التاء التي ليست زائدة فيها، بعد أن نمثل لهذا الجمع، ونعرف طريقة إعرابه، فيقال مثلا في جمع كلمة (مسلمة) يقال فيها (مسلمات)، وفاطمة (فاطمات)، وسعاد (سعادات)، وطلحة وهو لمذكر (طلحات)، وزينب يقال لها (زينبات) وهند يقال فيها (هندات)، وَ دعد يقال فيها (دعدات) هذه أمثلتها.

فما إعرابها ؟

ترفع كما قلنا قبل قليل بالضمة، وتنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة وتجر بالكسرة وهذا هو الأصل.

نمثل (إن المسلمين والمسلماتِ والمؤمنين والمؤمناتِ) إن:حرف توكيد و نصب، المسلمين: اسم إن منصوب وعلامة نصبة الياء لأنه جمع مذكر سالم، الواو: عاطفة، المسلمات: معطوفة على منصوب وهي منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة نيابة عن الفتحة، طبعاً لأن في أولها (أل) لا تكون منونة، ولكن ممكن أن تقول "قابلت مسلماتٍ"، فتنونها أما إذا كانت (أل) مقترنة بها، فلا يمكن أن تأتي بها منونة، لأن التنوين و(أل) لا يجتمعان.

الأشياء التي تجمع بألف وتاء مزيدتين هي ستة أنواع:

- **النوع الأول:** هي الكلمة المؤنثة تأنيثاً لفظياً وتأنيثاً معنوياً في الوقت نفسه، ككلمة فاطمة أو صالحة أو مسلمة أو مصلية، هذه كلها لفظها مختوم "بالتاء"، والتاء علامة تأنيث، ومعناها يدل على مؤنث، هذا هو النوع الأول الذي يجمع بألف وتاء مزيدتين، تقول في جمع مسلمة مسلمات وفي صالحة صالحات وفي هند هندات -وسيأتي الكلام عن هند- الآن الموضع الأول الذي يجمع هذا الجمع هو الكلمة التي تدل على مؤنث ومختومة بعلامة التأنيث، أي اجتمع التأنيث اللفظي والمعنوي.
- **النوع الثاني:** الكلمة التي تدل على مؤنث أي معناها مؤنث، ولكنها ليست مختومة بعلامة تأنيث.

ما هي علامة التأنيث؟

علامة التأنيث هي ألف التأنيث الممدودة، أو ألف التأنيث المقصورة، أو تاء التأنيث، هذه علامات التأنيث.

حديثنا الآن عن بعض الكلمات التي معناها مؤنث ولكنها ليس فيها علامة تأنيث، لا ألف التأنيث الممدودة، ولا ألف التأنيث المقصورة، ولا تاء التأنيث ما مثالها

مثالها: "هند، سعاد، دعد" هذه ليست مختومة بعلامة تأنيث، ولكن معناها مؤنث، فحينئذٍ تجمعها وتقول فيها "هندات، سعادات، دعدات".

- **النوع الثالث:** ما فيه علامة تأنيث لكنه مذكر، وهو ما يسمونه بالمؤنث اللفظي، لفظه مؤنث لكن معناه ليس مؤنث،

وذلك كبعض الأعلام للرجال المختومه بتاء التأنيث، فإنهم يقولون في طلحة طلحات، وفي معاوية معاويات، وفي حمزة حمزات، وهكذا، كل كلمة مختومة بالتاء يعني فيها علامة تأنيث لكنها تدل على مذكر لا يضير، فإنك لا يجوز أن تجمعها جمع مذكر سالم، ولكن تجمعها جمع مؤنث سالم.

• **النوع الرابع:** هو المؤنث بألف التأنيث المقصورة، يعني الكلمة المختومة بألف التأنيث المقصورة، مثل "ليلى" فإنها مختومة بألف التأنيث المقصورة وطبعاً هذه فيها دلالة لفظية ومعنوية، وكذلك كلمة "حبلى" فإنها مختومة بألف التأنيث المقصورة، عند جمعها تقلب الألف فيها إلى ياء وتقول في ليلى (ليليات) وحبلى (حبليات).

• **النوع الخامس:** المؤنث بألف التأنيث الممدودة نحو (صحراء، حمراء) وما شاكلها، ويقال في جمع مافيه ألف التأنيث الممدودة (صحراوات) وفيه كلام هل يجوز في "حمراء، خضراء" الجمع المؤنث السالم يعني بالألف والتاء المزيدتين فتقول (حمراوات و خضراوات) أم لا يجوز؟ هذا فيه كلام، وأكثرهم أو أصحّهم رأياً أنها لا تجمع هذا الجمع، خاصة ما يدل على وصف وهو مختوم بألف مثل حمراء وخضراء و صفراء وما شاكلها، يقولون لا تجمع على هذا الجمع وإنما يقال في جمعها (حُمر، خُضر، صُفر) وفي بيضاء بيض.

• **النوع السادس:** بقي عندنا مما يجمع هذا الجمع شيء ليس فيه علامة تأنيث، ولا يدل على مؤنث ولكنه يجتمع فيه أمران:

١-أنه لغير العاقل. ٢-أنه خماسي اللفظ، يعني حروفه خمسة، وفي نفس الوقت لغير عاقل.

يقولون في إسطبل "إسطبلات" وَسرادق هذا خمسة أحرف يجمعونه ويقولون "سرادقات" وفي حمام (أكرمكم الله) يقولون "حمامات" هذه ستة أمور تجمع هذا الجمع:

١-المؤنث لفظياً ومعنوياً كـ "مسلمة".

٢- المؤنث لفظياً فقط كـ "حمزة".

٣- المؤنث معنوياً فقط كـ "سعاد".

٤- المختوم بألف التأنيث المقصورة كـ "حبلى".

٥- المختوم بألف التأنيث الممدودة كـ "صحراء".

٦- الغير عاقل المكون من خمسة أحرف في حالة المفرد كـ "سرادق، حمّام، إسطبل"، بعضهم يرى أن حمام أربعة أحرف، ولكن الصحيح أن أي حرف مشدد هو في الأصل حرفين، إذن هذه الأشياء التي تجمع بألف وتاء مزيدتين.

نعود إلى تسمية هذا الباب، هذا الباب بعضهم يسمية باب "ماجمع بألف وتاء مزيدتين" وبعضهم يسمية باب "جمع المؤنث السالم"، وفضلت تسميته بباب "ما جمع بألف وتاء مزيدتين" عن تسميته بباب "جمع المؤنث السالم".

١. **لماذا؟** لو نظرنا إلى كلمة طلحة إجمع "طلحات"، هل طلحة مؤنث؟ لا ليس بمؤنث، من أجل هذا فضلنا تسميته بباب "ما جمع بألف وتاء مزيدتين" ليدخل فيه المذكر والمؤنث هذا واحد.

٢. في جمع المؤنث السالم يقولون معنى السالم أي سلم مفرده من التغيير، لم يحصل فيه تغيير، انظر إلى كلمة (سجْدة) الحرف الثاني من سجْدة متحرك أم ساكن؟ ساكن، جمعها "سَجَدَات"، تغيرت أم لا؟ تغيرت فكيف نحكم عليه أنه سالم وهو لم يسلم مفرده من التغيير؟ من أجل هذين الأمرين فضلنا تسمية هذا الباب بباب "ما جمع بألف وتاء مزيدتين".

الذين سموه باب "جمع المؤنث السالم" ما توجيههم؟ مع أنه في بعض الأحيان يكون جمعاً لمذكر وفي بعض الأحيان لا يسلم مفرده من التغيير، **فماذا نقول في مثل هذا** ؟ قالوا : الغالب فيه أن مفرده مؤنث والغالب فيه أن يسلم مفرده من التغيير، وهذا

كلام حق ومنطقي، إذا كان هذا الغالب فلا مانع أن نسميه بباب "جمع المؤنث السالم".

حكمه كما ذكرنا يرفع بالضمة وينصب بالكسرة نيابة عن الفتح ويجر بالكسرة، هل هذا في كل كلمة جمعت بألف وتاء مزيدتين؟ نعم هذا هو الغالب، ولكن بعض العرب وليس النحويين يقولون إذا كانت الكلمة التي جمعتها محذوفة اللام، ما معنى محذوفة اللام؟ أنهم يزنون كل كلمة بالأحرف (ف ع ل) اللام طبعاً ستكون الحرف الأخير، فإذا كانت الكلمة محذوفة اللام فإن بعض العرب يجيزون فيها الإعراب الأصلي يعني أن تنصبها بالفتحة بدل من الكسرة، مثال ذلك "لغة" يقولون أصلها "لغوة" حذفت الواو وهي لام الكلمة، عند جمعها تقول "لغات"، عند إعرابها

أغلب العرب يقولون "لغاتهم لغاتٌ كثيرة" وَ"سمعت لغاتِهم" فينصبونها بالكسرة، وَ"قرأت في لغاتٍ" هذا أكثر العرب، لكن هناك من العرب من يقول "سمعت لغاتَهم" فينصبها بالفتحة، لكنهم قلّة، وقد اعتمد النحويون على ما سُمع من كلام العرب، فمعنى هذا أنه يجوز عند النحويين طبعاً لأنهم متبعون كلام العرب فيجوز أن تقول في ما حذفت لامه في حالة النصب إما بالفتحة أو الكسرة، فتقول "سمعت لغاتَهم" فهذا جائز، أو تقول "سمعت لغاتِهم" وهذا أيضاً جائز.

نحن اشترطنا في هذا الجمع أن تكون الألف والتاء مزيدتين، يعني ليست من بنية الكلمة، اجمع كلمة "بيت من الشعر" فتقول "أبيات من الشعر"، اجعل كلمة أبيات مرة فاعل، ومرة مفعولاً به، ومرة مجرورة، أو مرة مرفوعة، ومرة منصوبة، ومرة مجرورة، فإنك تقول "أبياتُ القصيدة جميلةٌ"، وتقول "إنّ أبياتَ القصيدة جميلةٌ"،

لماذا أليست مختومة بألف وتاء؟ بلى، ولكن التاء هنا أصلية وليست زائدة، لذلك فإنك تنصبها بالفتحة اسم عادي، "إن أبياتَ القصيدة جميلة" وتقول "قرأت من أبياتِ القصيدة بعضها".

إذن إذا كانت التاء أصليةً فإنها لا تدخل في هذا الباب، وكذلك لو كانت الألف أصلية فإنها أيضاً لا تدخل في بابنا اجمع "قاضي" تقول "قضاة" هؤلاء قضاةُ المحكمة" مرفوع بالضمة، و"رأيت قضاةَ المحكمة"،

ولا تقول: " قضاةِ المحكمة" لأن الألف فيها أصلية أما التاء فهي زائدة، ما أصلها ؟ أصلها "قُضَيَة" تحركت الياء وفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفاً فصارت "قضاة" يعني أن الألف هذه منقلبة عن أصلها وليست بزائدة، فإنك تقول في جمعها "قضاة" وعند النصب تنصبها بالفتحة، ولا تنصبها بالكسرة كما في هذا الباب وكذلك كلمة "غزاة" جمع "غازٍ" تقول "جهزت غزاةً في سبيل الله" ولا تقول غزاةٍ ومثلها دعاة أيضاً لأن الألف فيها كلها أصلية وأصلها "غُزَوَة" و"دُعَوَة"، إذن إذا كانت الألف أصلية أو التاء أصلية فإن الكلمة تعود إلى أصلها وتعرب بالحركات الظاهرة الأصلية، حتى في حالة النصب تنصب بالفتحة.

الملحق بما جمع بألف وتاء مزيدتين

ما الأشياء التي أعربت إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين مع أنها ليست منه؟قال مسألتان :

الأولى: لفظ واحد، **والثانية**: مجموعة ألفاظ.

o **المسألة الأولى**: لفظ "أُلات" فإنه لا مفرد له من لفظه إذن ما مفرده؟ إجمع لنا لفظ "أُلات" ما معنى أُلات معناها "صواحب أو صاحبات" فمفرده ليس من لفظه وإنما من لفظ آخر ممكن أن تجعل مفرده "صاحبة" أو "ذات"، إذن كيف تعرب لفظ أُلات قال هو ملحق بجمع المؤنث السالم، من أي ناحية ألحق به؟ قال من ناحية أنه ينصب بالكسرة نيابةً عن الفتحة ومنه قوله سبحانه وتعالى {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتِ حَمْلٍ} **كان**: فعل ماضي ناقص، **النون**: نون النسوة اسمها و **أولَاتِ**: هذا خبرها منصوب وعلامة نصبها الكسرة لأن ملحق بالجمع المؤنث السالم.

هذا هو النوع الأول مما ألحق بالجمع المؤنث السالم. فما هو النوع الثاني؟

٥ **المسألة الثانية**: ما سمي به من هذا الجمع، مثال "عرفات" هذا اسم لموضع وهو واحد وليس جمعاً، ونحن قلنا هذا باب ما جمع بألف وتاء مزيدتين، فهو في الأصل مفرد فكلمة عرفات اسم لمكان واحد، كلمة أذرعات بلدةٌ بالشام هذه أيضاً اسم لموضع واحد كيف تعرب نحو أذرعات وعرفات؟ إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم عند أغلب العرب مع أنها ليست جمعاً فتقول "نزلتُ عرفاتٍ" و"هذه عرفاتٌ" و"نظرت إلى عرفاتٍ " فتنصبها بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنها ملحقة بالجمع المؤنث السالم، أو بما جمع بألف وتاء مزيدتين، مع أنها ليست دالة على جمع لأنها اسم مكان، كذلك كلمة أذرعات وكل ما شابهها مما سمي به من هذا الجمع، تنصبها بالكسرة نيابة عن الفتحة، فتقول فيها نزلتُ أذرعاتٍ أو عرفاتٍ أو شخص "ياسر عرفات" سمي بهذا الاسم، تقول كلّمتُ عرفاتٍ وهو رجل وواحد ومع ذلك تعربه إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين، لكن بقيت نقطة في هذا المسمى به "جمع بألف وتاء مزيدتين" وهي أن العرب يجيزون فيه **ثلاثة أوجه:**

١- أن تعربه إعراب ما جمع بألف وتاء مزيدتين (ترفعه بالضمة، تنصبه وتجره بالكسرة) وتنونه إذا كان خالياً من (أل) أو لم يكن مضافاً هذا هو الوجه الأول.

٢- أن تعربه إعراب (الممنوع من الصرف) ترفعه بالضمة، تنصبه وتجره بالفتحة ولا تنونه، فتقول "هذه عرفاتُ" بدون تنوين وتقول "نزلت عرفاتَ" بالفتحة بدون تنوين، وتقول "سافرت إلى عرفاتَ" بدون تنوين، هذان وجهان متناقضان في الأول يقول تنصبها وتجرها بالكسرة وتنونها والثاني يقول تنصبها وتجرها بالفتحة ولا تنونها.

٣- وهذا يجمع بين الرأيين ويقول هو أن تعربها إعراب جمع المؤنث السالم ولكن بدون تنوين.

هذه الأوجه الثلاثة في قول الشاعر: تنوّرتها من أذرعات وأهلها***بيثرب أدنى دارها نظرٌ عاري

الشاهد عندنا في كلمة (أذرعات) فإنه ورد في هذا الشاهد "من أذرعاتٍ" وورد "من أذرعاتِ" بالكسرة بدون تنوين وورد "من أذرعاتَ" بالفتحة بدون تنوين، وعلى هذا جاز فيه الأوجه الثلاثة التي ذكرناها في الملحق بجمع المؤنث السالم.

الحلقة (١٧)

٥- باب ما لا ينصرف أو باب الممنوع من الصرف:

وهذا باب طويل عريض، ولكنه لا يذكر هنا إلا لمخالفته العلامات الأصلية للإعراب فقط، وإلا فسيأتي له باب طويل جدا، ربما يستغرق في شرحه عددا من الحلقات، لكن سنذكر الآن إعرابه الذي خالف فيه الإعراب بالعلامات الأصلية، ونذكر متى يكون ذلك، لأنه ليس كل اسم ينطبق عليه هذا الحكم، بل لابد فيه من شروط، سنذكرها إن شاء الله تعالى، لكن بإيجاز كرؤوس أقلام.

تعريف هذا الباب: هو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقام علتين.

ما هو الصرف؟ الصرف هنا: هو التنوين، فإذا قيل هذا اسم ممنوع من الصرف أي لا ينون، وفيه حكم آخر وهو أنه بدل أن كان يجر بالكسرة صار يجر بالفتحة، يرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، ولا ينون في هاتين الحالتين، ممنوع من الصرف أي ممنوع من التنوين هذا حكمه الإعرابي.

أذكر لكم مثالا وأذكر الأمثلة التي تتعلق به:

مساجدُ المسلمين مكان للذكر والصلوات، فهنا (مساجدُ) اسم على صيغة منتهى الجموع ممنوع من الصرف.

بنيتُ مساجدَ كثيرة، مساجدَ هنا ما يقبل فيها (مساجداً) حتى لا تنون وهذه منصوبة بالفتحة لأنها مفعول به منصوب بدون تنوين.

صليت في مساجدَ كثيرة، في: حرف جر، مساجدَ: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه على صيغة منتهى الجموع، أو لأنه ممنوع من الصرف.

وإن الاسم الممنوع من الصرف يعود إلى أصله فيجر بالكسرة في حالتين:

- **الموضع الأول:** أن تدخل عليها (أل) مهما كان نوع (أل) سواء كانت زائدة أم معرفة أم كانت موصولة أو أي شيء آخر.

قال تعالى { وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ } دخلت عليها (أل) فعادت إلى أصلها فجرت بالكسرة.

وقال تعالى { كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ }، الأصمِ كلمة ممنوعة من الصرف لعلة سنذكرها فيما، بعد لكن لما دخلت عليها (أل) و(أل) هنا موصولة رجعت إلى أصلها فجرت بالكسرة.

وقال الشاعر: رأيت الوليد بن اليزيدِ مباركا، كلمة يزيد ممنوعة من الصرف في الأصل دخلت عليها (أل) وهي (أل) الزائدة وكيف زائدة؟ لأن كلمة يزيد معرفة فلم تستفد تعريفا من دخول (أل) عليها فصارت زائدة، ومع ذلك جاءت كلمة يزيد مجرورة بالكسرة، هذا هو الموضع الأول الذي فيه الاسم الممنوع من الصرف إلى أصله فيجر بالكسرة.

ولكن هل يعود إليه التنوين ؟ لا يعود إليه التنوين لأن أل والتنوين لا يجتمعان.

- **الموضع الثاني:** أن تكون الكلمة الممنوعة من الصرف مضافة إلى غيرها، اسمع إلى كلمة (أحسن) في آيتين كريمتين، مرة جرت بالفتحة، ومرة جرت بالكسرة، مع أنها ما تغيرت، وفي آيتين كريمتين، يعني في أفصح الكلام .

قال تعالى: {وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا } كلمة (أحسن) هنا مجرورة بالباء وهي ممنوعة من الصرف وجُرت بالفتحة لأنها ممنوعة من الصرف.

واسمع إلى كلمة (أحسن) في آية أخرى فترى أنها مجرورة بالكسرة قال تعالى "لقد خلقنا الإنسان في أحسنِ تقويم" ما الذي صار في هذه الكلمة مع أنها ما تغيرت؟ الذي تغير أنها صارت مضافة، كلمة (أحسن) مضافة، و(تقويم) مضاف إليه، فلما صارت مضافة رجعت إلى أصلها فجرت بالكسرة.

هل يعود إليها التنوين؟ الجواب: لا، **ولماذا؟** لأنه لا يجتمع التنوين والإضافة، إذا جاء التنوين ذهبت الإضافة، وإذا جاءت الإضافة ذهب التنوين، وإذا دخلت (أل) على الكلمة ذهب التنوين، وإذا جاء التنوين ذهبت (أل)، لا يجتمعان.

قلنا الصرف هو ما اجتمع فيه علتان من علل تسع، أو واحدة تقوم مقام علتين، **فما هي هذه العلل؟**

العلل التي يمنع الاسم بسببها من الصرف فهي أحيانا يكتفي بعلة واحدة لكنها علة قوية تمنع الكلمة من الصرف، وأحيانا لابد من اجتماع علتين، بعض الشعراء أو النظام، نظموا العلل التسع في بيتين من الشعر، وبعضهم نضمها في بيت واحد، لكن نأخذ البيتين لأنهما أوضح وأسهل قال:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة　　وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف　　ووزن فعل، وهذا القول تقريب

أما قوله (عدل) العدل هو أن تكون الكلمة معدولة، يعني كان لها أصل ثم عدلت إلى هذا الأصل، العدل يكون أحيانا في الأعلام وأحيانا يكون في الصفات، فأما الأعلام فوزن واحد وهو وزن (فُعَلْ)، إذا وقع العلم على وزن (فُعَلْ) فإنه يمنع من الصرف، مثل (عمر، زحل، جشم، قثم) وما شاكل ذلك، هذه ألفاظ بعضهم يحصرها أو يعدد هذه الأعلام التي وردت عن العرب على وزن (فعل)، فيقول: إنها ثلاثة عشر علما، كل واحد جاء منها على وزن (فعل)، فهو حينئذ ممنوع من الصرف لعلتين ما هما: العلمية والعدل.

فالعدل يكون أحيانا مع العلمية وأحيانا يكون مع الوصف، وأما الوصف فيما كان من الأعداد على وزن (مفعل) أو على وزن (فعال)، بعضهم يجعلها إلى العدد رقم أربعة، يعني (أحاد وموحد) (ثناء ومثنى) (ثلاث ومثلث) (رباع ومربع)، وبعضهم يضيف إليها الخمسة والستة وبعضهم يوصلها إلى العشرة، فيقول (عشار ومعشر) يدخل في ذلك، هذا نوع من الوصف الذي دخل فيه العدل، فيقال إذا منعت كلمة مثنى أو ثلاث أو رباع فما العلة في منعها؟

نقول الوصفية والعدل، نستشهد بقوله عز وجل "أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع" ثلاث معطوفة على مثنى، **ومثنى** صفة لأجنحة، وأجنحة مجرورة، فمثنى مجرورة بفتحة مقدرة لأنها ممنوعة من الصرف، وثلاث معطوفة ومجرورة بفتحة ظاهرة عليها، ومثلها كلمة رباع أيضا.

أيضا من الوصف والعدل كلمة (أخر) يقول مررت بنسوة أخر وقال تعالى {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } أيام مجرورة وأخر صفة لها، ومع ذلك جاءت مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا عدل، والوصف سيأتي إن شاء الله.

قوله (**وتأنيث**) التأنيث **نوعان:**

١- نوع من التأنيث يحتاج إلى علة واحدة فقط، وهو المؤنث بألف التأنيث الممدودة وبألف التأنيث المقصورة،

مثل: (حمراء وصحراء) هذه ممدودة، (وليلى وحبلى) مقصورة، فأما الممدودة فتظهر عليها الحركة، أي حركة جرها بالفتحة، وأما المقصورة فإنها تكون مختومة بالألف والألف لا تظهر عليها الحركة أصلا.

٢-المختوم بالتاء، أو العلم المؤنث، هذا لابد له من **أمرين:**

أ- أن يكون علماً　ب- وأن يكون مؤنثا

سواء كان تأنيثه لفظيا أم معنويا، أم لفظيا ومعنويا، لكنهم يشترطون فيه شرطا زائد وهو أن يكون زائد على ثلاثة أحرف، أو مكون من ثلاثة أحرف وسطها متحرك، وإلا فلا يمنع من الصرف، أو يجوز فيه الوجهان مثل كلمة (هنْد) هذه ثلاثية، يجوز أن تمنعها وأن تصرفها.

وكلمة (سحَر) هذه ثلاثية، لكنها محركة الوسط فتكون ممنوعة من الصرف.

كلمة (فاطمة) ممنوعة من الصرف لأنها مختومة بالتاء، ومكونة من أكثر من ثلاثة أحرف وعلم.

كلمة (سعاد) ممنوعة من الصرف لأنها مؤنثة معنويا، وعلم، وزائدة على ثلاثة أحرف.

كلمة (طلحة) ممنوعة من الصرف لأنها مختومة بالتاء، وعلم، وزائدة على ثلاثة أحرف.

قوله "ومعرفة وعجمة" المقصود بمعرفة أي علم، والمقصود بقوله "وصف" سيأتي بيانه إن شاء الله.

وقوله"وعجمة" كي يمنع الاسم من الصرف يجتمع أمران: ١) العلمية ٢) العجمة؛ بشرط أن يكون العلم هذا الأعجمي علما عند العجم أيضا، مثل إبراهيم وإسماعيل وإدريس، وقيل إن أسماء الأنبياء كلها ممنوعة من الصرف، ما عدا ستة منها: محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح ونوح وهود ولوط، عليهم الصلاة والسلام.

قوله "ثم جمع" المقصود بالجمع صيغة منتهى الجموع وهذه تكفي علة واحدة وقد مثلت لها قبل بكلمة مساجد.

وتعريف صيغة منتهى الجموع: هي كل جمع ثالثه ألف بعدها حرفان، أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن.

مثالها: "مساجد" و"مصابيْح" فهذه لا تحتاج إلى علة ثانية، بل تمنع من الصرف مباشرة لعلة واحدة وهي صيغة منتهى الجموع.

قوله "ثم تركيب" المقصود هنا بالتركيب هو التركيب المزجي مثل "بعلبك" و "حضرموت" لكن هذه يشترط فيها مع التركيب:

العلمية.

فتقول: "سافرت إلى حضرموتَ وإلى بعلبكَ" فتجرها بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا تنونها.

قوله "والنون زائدة من قبلها ألف" هذه أحيانا تكون مع الوصفية وأحيانا مع العلمية مثل "عثمان وسلطان" فهاتان الكلمتان تمنع من الصرف لعلتين: ١) العلمية ٢) زيادة ألف ونون، وكلمة "غضبان وريان وعطشان" تمنع من الصرف لعلتين: ١) الوصفية ٢) زيادة ألف ونون.

قوله "ووزن فعل" وزن الفعل يكون في مسألتين:

١- إما مع العلمية ٢- إما مع الوصفية

فوزن الفعل الذي يكون مع الوصفية وزن واحد فقط وهو وزن "أفعل" مثل "أحمر وأخضر وأعرج أحسن" وهكذا فهذه فيها وصف وفيها وزن "أفعل".

لكنهم يشترطون أن يكون مؤنثه على وزن فعلاء مثل "أحمر" مؤنثه حمراء على وزن "فعلاء" وأعرج عرجاء وهكذا.

أما ما كان على وزن الفعل من الأعلام فهذا فيه تفصيل كثير، لكننا نوجز الحديث فيه.

فالعلم الذي على وزن الفعل أنواع: أحيانا يمنع من الصرف، وأحيانا لا يمنع من الصرف، فكيف نعرف ذلك؟ إن كان هذا العلم على وزن يختص بالأفعال فإنه يمنع من الصرف، والوزن الذي تختص به الأفعال كثير منها:

١- وزن الفعل المبني للمجهول مثل "ضُرب وهُزم وجُعل" وما شاكلها فهذه مبنية للمجهول أو مبنية للمفعول، هذه كلها ممنوعة من الصرف لأن هذه الكلمة علم على وزن فعل مبني للمجهول، وهذا الوزن لا يأتي في الأسماء، مثاله لو سمي شخص بـ "جُعل" فنقول إن هذا الاسم ممنوع من الصرف.

٢- وزن (انفعل) ووزن (افتعل) ووزن (استفعل): فلو سمي شخص بـ (انطلق) فهذا الوزن يختص بالأفعال ولا يأتي في الأسماء، فيجب حينئذ أن يكون ممنوعا من الصرف، وكذا لو سمي شخص (اقتدر) فإنه يمنع من الصرف، لأنه علم وعلى وزن اختص بالأفعال، وكذلك لو سمي شخص باسم مبدوء بالهمزة والسين والتاء (استـ..) فإنه يمنع من الصرف؛ بسبب العلمية ووزن الفعل، ولذا يمنع الاسم من الصرف لعلتين العلمية ووزن الفعل.

٣- يمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل أن يكون مبدوءا بزيادة تكون مختصة بالدخول على الأفعال أي تبدأ بها الأفعال، أو لها معنى في الأفعال، وليس لها معنى في الأسماء، وذلك نحو: أكرم وأحمد هذه مبدوءة بالهمزة، فإذا كان فعلا مضارعا مبدوءا بواحد من هذه الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والياء، والتاء، فإنه يمنع من الصرف لأنه مبدوء بزيادة لها معنى في الأفعال وليس لها معنى في الأسماء، ولذلك يقال إنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، مثل (يزيد ـ تغلب ـ يشكر) هذه كلها ممنوعة من الصرف.

٤- أيضا مما يختص من الأوزان بالأفعال نحو (شمَّر) أو ما شاكله مما كان على وزن "فعّللا" يوجد في الأسماء، فإذا سمي شخص بـ "شمّر" على وزن فعّل، فإنك تمنعه من الصرف.

وهذا كلام موجز لأن الممنوع من الصرف طويل جدا، ولكل فقرة من الفقرات التي ذكرناها في قول الناظم

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة　　وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائدة من قبلها ألف　　ووزن فعل، وهذا القول تقريب

الحلقة (١٨)

٦- الأمثلة الخمسة :

وبعضهم يسمي هذا الباب باب الأفعال الخمسة، وأكثر ما يسمى هذا الباب بباب الأفعال الخمسة وهو معروف به، ولكن تسميته بباب الأمثلة الخمسة أولى، لأننا حين سمينا فيما قبل باب الأسماء الستة كانت أسماء محدودة بعينها ولذلك صحت تسمية الباب بباب الأسماء الستة، لكن هذا الباب لا يختص بأفعال محدودة ولا معدودة بعينها وإنما هو عام في جميع الأفعال المضارعة بالشروط التي ستذكر بعد قليل، ولذلك فإن تسميته بباب الأمثلة الخمسة أولى وأفضل.

ما هي الأمثلة الخمسة ؟

هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

لكننا ما ذكرنا إلا ثلاثة أنواع، فهل معنى هذا أنها أفعال ثلاثة أم أن هناك تفسيرا آخر؟ سننظر الآن عند التمثيل: كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين له صورتان، وكذا إذا كان متصلا بواو الجماعة فله صورتان، وعلى هذا صار عندنا أربعة أفعال أو أربعة أمثلة.

بقي مثال واحد وهو إذا اتصلت به ياء المخاطبة وفي هذه الحالة فليس له إلا صورة واحدة وهي أن يكون مبدوءا بالتاء.

وهنا سنتخذ بعض الأفعال للتطبيق عليها نأخذ مثلا (يأكل ويشرب)

أولاً: مع ألف الاثنين فلهذا الفعل المضارع صورتان، إما مبدوء بالتاء، أو مبدوء بالياء:

١) يأكلان　　٢) تأكلان

ثانياً إذا اتصل بواو الجماعة فله أيضا صورتان، إما مبدوء بالتاء، أو مبدوء بالياء:

١) يأكلون　　٢) تأكلون

فائدة : "ألف الاثنين وواو الجماعة ضميران متصلان مبنيان على السكون وهما في محل رفع الفاعل"

ثالثاً: مع ياء المخاطبة، وحينئذ فإنك تقول: "أنت تأكلين يا فاطمة".

ونعود للتعريف مرة أخرى لنبين ما الأشياء التي تدخل هذا الباب والأشياء التي تخرج عنه، فإننا لما قلنا: هو"كل فعل" فمعنى هذا أن الأسماء لا تدخل معنا.

وقولنا "فعل مضارع" فإنه يخرج من هذا الباب: ١) فعل الأمر ٢) الفعل الماضي.

ولذا فأنت تقول الرجلان أكلا، ولا ينطبق عليه ما نحن فيه، وإنما تقول أكل فعل ماضي مبني على الفتح، والألف فاعل وتقول أيضا: "كُلا" ولا ينطبق عليه أحكام هذا الباب وبخاصة على الأقل عند البصريين، لأن البصريين يرون أن فعل الأمر مبني، أما الكوفيون فإنهم يطبقون على فعل الأمر أحكام هذا الباب إذ يقولون: "إنه مجزوم بلام أمر مقدرة فإذا قلت: "اشربا" كأنك قلت: "لتشربا" فحينئذ فهو مبني على حذف النون عند البصريين ومجزوم بحذف النون عند الكوفيين، ومعنى هذا أنه معرب عند الكوفيين ومبني عند البصريين، ولا يدخل عند البصريين في هذا الباب بينما يدخل عند الكوفيين.

أما الفعل الماضي فهو باتفاق أنه لا يدخل هذا الباب، وقولنا في التعريف: "كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة" فمعنى هذا أن الفعل المضارع ما لم يكن متصلا بأحد هذه الثلاثة المذكورة فإنه لا يدخل معنا في هذا الباب، وهذه الثلاثة "ألف الاثنين وياء المخاطبة وواو الجماعة" كلها أسماء.

ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ضمائر متصلة مبنية على السكون في محل رفع فاعل، وهذه الضمائر الثلاثة لا تأتي

إلا في محل رفع، فلا تقع في محل نصب ولا جر، ومحل الرفع قد يكون على أنها فاعل، أو نائب فاعل، أو اسم لكان، أو إحدى أخواتها.

وهذا الباب هو الباب السادس من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية، وذلك أنه يرفع بثبوت النون بدلا من الرفع بالضمة، وينصب بحذف النون بدلا من النصب بالفتحة، ويجزم بحذف النون بدلا من الجزم بالسكون.

- **باب الأسماء الستة**: ترفع بالواو، تنصب بالألف، تجر بالياء.
- **باب المثنى**: ترفع بالألف، تنصب ويجر بالياء.
- **باب جمع المذكر السالم**: يرفع بالواو، وينصب وتجر بالياء.
- **باب جمع المؤنث السالم**: ترفع بالضمة عادي، تنصب بالكسرة غير عادي، وتجر بالكسرة عادي.
- **باب الممنوع من الصرف**: يرفع بالضمة، ينصب بالفتحة، يجر بالفتحة غير عادي.
- **باب الأفعال أو الأمثلة الخمسة**: يرفع بثبوت النون، وينصب ويجزم بحذف النون.

قال تعالى: { الم (١) ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ } عندنا في هذه الآية ثلاثة أفعال، كل واحد منها مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

(يؤمنون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والسبب في كونه مرفوعا أنه لم يسبق بناصب ولا جازم، وكذلك قوله "يقيمون" وقوله "ينفقون" لأنه من الأمثلة أو الأفعال الخمسة.

والآن سنمثل لها في حالتي النصب والجزم فنقول: قال الله تعالى: { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا } فقوله: " لَمْ تَفْعَلُوا " أصله تفعلون، فلما دخل عليه الجازم حذفت النون، فنقول في إعرابه: هذا فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو أي واو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

وقوله " وَلَنْ تَفْعَلُوا " لن: أداة نصب الفعل المضارع وتختص بالدخول عليه.

و"تفعلوا " فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون، والواو فاعل، كما قدمنا أعلاه.

هذا هو حكم الأمثلة الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون.

وهنا بعض التنبيهات:

في بعض الأحيان تكون نون النسوة متصلة بالفعل المعتل الآخر، مثلا عندك الفعل (ترمي) أو الفعل (تدعو) إذا ألحقت به نون النسوة فإنك تبنيه، وقد سبق أن ذكرنا أن الفعل المضارع حقه أن يكون معربا.

وأنه يبنى **في حالتين:**

أ) يبنى على السكون إذا اتصلت به نون النسوة.

ب) يبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة.

ومثال اتصال نون النسوة بالفعل قوله تعالى { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ } فيتربص هنا فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة.

عندنا الآن مشكلة في هذا الباب وهو أنه قد يخطر ببالك أو تظن أن نون النسوة هي نون الأمثلة الخمسة، لكن السياق يحدد لك أن هذه النون ليست مما نحن فيه، ولذلك فإن النحويين يوازون بين نحو قولك: "الرجال يعفون" و "النساء يعفون" ويبينون أن بينهم فروقا أربعة أو قد تكون خمسة، قال تعالى: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ }" الشاهد أن

كلمة "يعفون " دخلت عليها "أن" والأصل في أن أنها تنصب الفعل المضارع، ولو كان هذا الفعل "يعفون" من باب الأمثلة الخمسة لحذفت النون، ومع ذلك فأنت ترى في هذه الآية الكريمة أن النون ثابتة.

فما الفرق بين قولك "إلا أن يعفون" وبين قولك "الرجال يعفون والنساء يعفون" ؟ أما قول "الرجال يعفون والنساء يعفون" فإننا سنفرق بينهما من الأوجه الآتية:

١- الفعل في قولك "الرجال يعفون" معرب لأنه فعل مضارع من الأمثلة الخمسة، والواو الموجودة فيه هي واو الجماعة، وأما قولك "النساء يعفون" فإن الفعل هنا مبني وليس معربا، وعلامة بنائه السكون لأنه اتصل به نون النسوة، ومثلها في هذه الآية الكريمة "إلا أن يعفون" فإن "يعفو" هنا فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة في محل نصب، ولم كان في محل نصب، لأنها تقدمت عليه "أن" الناصبة للفعل المضارع. وهذا هو الفارق الأول.

٢- الواو في "الرجال يعفون" اسم وضمير وهو فاعل، والواو التي في الفعل "يعفو" قبل ما تأتي واو الجماعة كانت حرفا وهي جزء من الفعل المعتل الآخر وهي آخر الكلمة، والواو التي هي واو الجماعة اسم والاسم أحق بالبقاء، فاجتمعتا وهما ساكنتان، فحذفنا الواو الأصلية الموجودة في الفعل "يعفو" وأبقينا واو الجماعة، لأنها اسم، ولها محل من الإعراب، والواو الأصلية حرف، ولا محل لها من الإعراب، ولأن الواو التي في "يعفو" أقصد الأصلية متطرفة (آخر الكلمة) وما كان في الطرف كان عرضة للزوال

أما الواو في قولك "النساء يعفون" هي آخر الفعل "يعفو" وهي حرف لا محل له من الإعراب ومبني على السكون، والنون التي بعده نون النسوة.

٣- وزن "الرجال يعفون" الفعل "يعفون" ما وزنه ؟ والفعل "يعفون" من "النساء يعفون" ؟

الوزن في قولك: "الرجال يعفون" ألم نحذف الواو التي هي آخره الفعل، ونحن إذا أردنا أن نزن كلمة بالميزان الصرفي فإننا نقابل الحروف الأصلية من الكلمة بأحرف "فعل" فإذا كان حذف من الأصل حرف واحد حذفنا ما يقابله من الميزان فالرجال "يعفون" وزنه "يفعون"، وذلك لأن لام الكلمة وهي الواو ذهبت؛ حذفناها، وبقيت هذه الواو التي هي واو الجماعة فننقلها بذاتها في الميزان، وننظر الآن إلى وزن "النساء يعفون" فنحن لم نحذف من الفعل شيئا؟

الجواب: لا إذن وزنه يبقى على حاله "يعفو" "يفعل" ثم نلحق به نون النسوة فيكون التقدير أو الميزان مع نون النسوة "يفعلن".

٤- النون في قولك "الرجال يعفون" وقولك"النساء يعفون"، أما النون في قولك: " الرجال يعفون" مثل الضمة في "يضرب" أي أنها علامة إعراب بدليل أنك لو أدخلت ناصبا كـ "لن" أو جازما كـ " لم " على هذا الفعل فإنك تحذف هذه النون لأن علامة النصب والجزم هي حذف النون، فنقول: "الرجال لن يعفوا ولم يعفوا" أما في "النساء يعفون" فالنون اسم ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، ولا تحذف كما في قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ } أي: إلا أن يعفو النسوة، فنون النسوة هنا فاعل فلا تحذف لأنها اسم وهي متحصنة، وأنت حينئذ لست في باب الأمثلة الخمسة حتى تحذف النون.

الخلاصة: نعيد الفوارق بإيجاز:

في قولك "النساء يعفون"	وفي قولك "الرجال يعفون"
الفعل هنا: مبني	الفعل، هنا: معرباً
الواو: جزء من كلمة يعفو ولا لها محل من الإعراب	الواو: واو الجماعة؛ ولها محل من الإعراب
وزن الفعل: (يفْعُلْنَ) فالواو أصلية وقد بقيت	وزن الفعل: (يَفْعُونَ)، لأن حذفنا اللام منها، لام الكلمة حذفت لوجود واو الجماعة واتصالهما مع بعض
النون هنا: ضمير متصل مبني على الفتح، ولا تحذف إذا دخل عليها ناصب ولا جازم	النون هنا: علامة إعراب، تحذف للنصب والجزم، وتثبت في حالة الرفع

الحلقة (١٩)

٧- الفعل المضارع المعتل الآخر، الباب الأخير من الأبواب التي أعربت بالعلامات الفرعية

المقصود بقولهم المعتل الآخر يعني الذي لامه آخر حرف فيه من حروفه الأصلية "واوا أو ألفاً أو ياء" (فعل) أمثلته (يدعو) (يرجو) (ندعو) (نرجو) و(يسعى) (يخشى) وأيضاً (يرمي) (يهدي) وما شاكل ذلك، هذه بعض الأمثلة لهذا الباب، يكون الحرف الأخير منه حرف علة

ماذا خرج به هذا الباب عن الأعراب بالعلامات الأصلية؟

خرج بحالة واحدة وهي حالة الجزم، فإن حق الأفعال المضارعة أن تكون علامة جزمها عن العلامة الأصلية لها هي السكون، لكن هذا الباب مخالف فإنه يجزم بحذف حرف العلة، وذلك إذا دخل عليه جازم، قال الله سبحانه وتعالى {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا} " يَتَّقِ " هذا فعل مضارع مجزوم لأنه دخل عليه اسم الشرط، واسم الشرط يجزم فعلين، أولهما فعل الشرط وثانيهما جواب الشرط، أما فعل الشرط هنا فهو الفعل (يتقي) لما دخل عليه الجازم (من) حذفت الياء (يتقِ)، وكذلك لو كان مكانه (يدعو) فإنك تقول (محمد لم يدعُ إلى الشر) بدون واو، وإنما تبقي الضمة على آخر العين دليلاً على أن المحذوف واواً، كذلك تقول (لم يخشَ) أو (لم يسعَ إلى الشر)، و(لم يرمِ) و(لم يدعُ) وتقول أيضا قال الله سبحانه وتعالى (ومن يتقِ) فحذفت الياء للجزم.هذا حكمه من ناحية الجزم.

فما حكمه من ناحية الرفع وماحكمه من ناحية النصب؟

قال هو ثلاثة أقسام ولكل قسمٍ منه شيء يخصه:

فأما إن كان مختوماً بالألف (يسعى) و (يخشى) فإن كان مرفوعا: فإنك ترفعه بضمة مقدرة، يعني إذا لم يتقدم عليه ناصب أو جازم فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة.

وإن كان منصوباً: مثلاً تقدم عليه (لن) أو (أن) (تريد أن تخشى الله عز وجل) "فتخشى" هذه منصوبة، ما علامة نصبها؟ أيضاً فتحة مقدرة لماذا؟ لأن الألف يتعذر تحريكها، سواء أكانت في الأسماء أم كانت في الأفعال، فإنه يتعذر تحريك الألف.

لذلك فإن الضمة على آخر الفعل المعتل مقدرة، والفتحة على آخر الفعل المعتل بالألف مقدرة، ويقولون: إذا أعربوا قالوا إنها مرفوعة بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، يعني يستحيل أن تحرك الألف، وكذلك يقولون منصوب وعلامة

نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

أما في حالة الجزم: فقد ذكرنا في أول هذه الحلقة وهو أن الألف تحذف (لم يخشَ) و (لم يسعَ) (إن تخشَ) (إن تسعَ) (من يخشَ) (من يسعَ) فتحذف الألف في حالة الجزم، أما في حالتي الرفع والنصب فإنها تقدر عليها الحركات للتعذر.

ننتقل إذا كان مختوما بالواو والياء وحكمهما واحد، في ناحية الرفع والنصب وكذلك في ناحية الجزم.

في ناحية الجزم يشاركهما أيضا الألف لأنها تحذف كلها في حالة الجزم.

أما في حالة الرفع في الفعل (يدعو) والفعل (يرمـي) فإنه يرفع بضمة مقدرة على الواو أو على الياء منع من ظهورها الثقل، هناك قلنا التعذر في الألف وهنا نقول الثقل فما الفرق؟

هناك يستحيل أن تحركها أبداً، لكن هنا يمكن تحريكها بصعوبة، فتقول في مكان يدعو الأصل تقول يدعو وهي ساكنة، لكنك يمكن تقول (يدعوُ) فتحرك الواو بالضمة قليلاً وكذلك تستطيع أن تقول (يرمي) وهو الأصل بالسكون وتستطيع أن تقول لكن بصعوبة (يرميُ)، مع وضع ضمة على الياء، لكن لا يقال ذلك إلا في ضرورة الشعر، الحاصل أن تحريك الواو والياء بالضمة ممكن لكنه ثقيل.

نأتي إلى حالة النصب في الفعل المضارع المعتل بالواو أو بالياء حكمهما إنهما ينصبان بالفتحة الظاهرة، وهذا دليل على أنه يمكن تحريكهما فلذلك تقول (لن يدعوَ محمد إلى الشر) و (لن يرميَ بالسهام) إذن لن يدعوَ ظهرت عليه فحينئذ عند الأعراب تقول لن: حرف نفي ينفي المستقبل، يرمي: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على أخره كأي فعل عادي ليس مختوماً بالواو ولا بالياء، بل هو مختوم بأي فعل آخر مثل يشرب أو يضرب أو يأكل أو يسمع أو إلخ.

الحاصل: أن الفعل المضارع المعتل الآخر إن كان بالألف معتلاً فإنه يرفع وينصب بحركات مقدرة، ويجزم بحذف حرف العلة.

وإن كان بالواو أو بالياء فإنه يرفع بضمة مقدرة، وينصب بفتحة ظاهرة، ويجزم بحذف حرف العلة، واشترك الثلاثة، المختوم بالألف والمختوم بالواو والمختوم بالياء، اشتركوا جميعاً في حالة الجزم إذ أنها جميعا تجزم بحذف حرف العلة.

وقد ورد عندنا شاهدان حصل فيهما إشكال عند النحويين سنستعرض هذين الشاهدين:

أما الشاهد الأول فهو قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي***بما لاقت لبون بني زياد

أولاً : معنى البيت يتساءل ألم يأته خبر ما لاقت لبون بني زياد، و اللبون هي الناقة، فهنا يسأل وهذا معناه وأين موضع الشاهد؟

موضع الشاهد : أن (يأتي) هنا فعل مضارع معتل الآخر بالياء وقد دخل عليه الجازم وكان حقه أن يحذف الياء، ولكنه لم يحذف فما السبب ؟

السبب له ثلاثة توجيهات:

- **التوجيه الأول**: أنه لضرورة الشعر ثبتت الياء ولم تحذف ، وهذا الذي دائما يقال مع الشعر أنه ضرورة شعرية نظراً لرغبته في استقامة الوزن أثبت الياء ولم يحذفها.
- **التوجيه الثاني**: الياء ثبتت لإشباع الكسرة، أي يقال أن الياء التي في آخر الفعل يأتـي قد حذفت، طيب ماهذة الياء الموجودة؟ قال هذه الياء ناتجة عن إشباع الكسرة والأصل (ألم يأتِ) لكنه أشبع الكسرة فجاءت الياء.

■ **التوجيه الثالث:** أن يقال أن بعض العرب لا يحذف حرف العلة في حالة الجزم، بل يحزمه بالسكون، فيبقيه، وهذا جاء على لغة هؤلاء العرب، أي أن يقال هذا مبيناً على لغة بعض العرب الذين لا يحذفون حرف العلة للجزم، يعني إذا دخل على الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف أو بالواو أو بالياء دخل عليه جازم لايحذفون حروف العلة للجزم، وإنما يبقونها ويجعلونها كالفعل الصحيح تجزم بالسكون ولا تجزم بحذف حرف العلة، هذه توجيهات ثلاثة لهذا الشاهد الشعري وهو قوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي　　بما لاقت لبون بني زياد

أما الشاهد الثاني : فهو في قول الله سبحانه وتعالى {إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ } هذه هي قراءة (قنبل) القراءة المتواترة بحذف الياء وهي القراءة الموجودة بحفص عن عاصم بل عن جميع القراء السبعة قراءتهم بحذف الياء (إنه من يتق) وبإسكان الراء (يصبـرْ)، لكن قنبلاً رحمه الله قرأها (إنه من يتقي) و (يصبـرْ) بسكون الراء وبإثبات الياء وعدم حذفها، طبعاً هذه رواية ولا نستطيع أن نقول كما قلنا في البيت الشعري أنها للضرورة إذن ذهب واحد من التوجيهات وبقي عندنا التوجيهان الآخران ما هما؟

■ التوجيه الأول: أن يقال الياء هذه ناتجة عن إشباع الكسرة في كسرة القاف وأما الياء في آخر الفعل (يتق) فقد حذفت للجزم، أما هذه الموجودة فإنها من أجل إشباع الكسرة.

■ التوجيه الثاني: أن يقال -هذه التوجيهات كلها على أن (من) شرطية **و** (من) الشرطية تجزم فعلين والفعل الأول منها هو (يتق) الذي هو فعل الشرط- هذا على لغة بعض العرب الذين لا يحذفون حروف العلة إذا دخل عليها الجازم، فيكون الحرف هنا وهو حرف الياء (يتقي) مجزوم وعلامة جزمه السكون على لغة بعض العرب هذا جانب.

وهذا يستقيم على أن (من) شرطية لكن بعضهم يوجه هذه الآية الكريمة توجيهاً آخر فماذا يقول؟

يقول (من) الأولى هذه ليست شرطية، وإنما هي اسم موصول، والاسم الموصول لايعمل شيئاً في الفعل، ولذلك فقد بقيت الياء، وبقاء الياء في يتقي لا إشكال فيه إذا كانت "من" موصولة، طيب لماذا سكن الراء في يصبـرْ ؟

■ له توجيه آخر وهو أن يقال أن يصبر الواو عاطفة و(يصبر) معطوفة على (يتقي) و(يتقي) بعد اسم موصول، والاسم الموصول (من) يشبه (من) التي هي اسم شرط، فكأنه عطف على توهم أن (من) السابقة شرطية فعطف على ما يتضمن شبيهها، لأن (من) الموصولة تشبيه (من) الشرطية وهذا توجيه ضعيف.

■ ولكن هناك توجيه آخر وهو أن يقال أن القارئ أراد أن يقف على (يصبر) والوقوف يقتضي أن يسكن ما يقف عليه ولكن لما وصل إلى (يصبر) لم يقف وإنما واصل، فيقولون وصل على نية الوقف.

■ أيضا توجيه ثالث في هذه الآية الكريمة وهو أن يقال أنه كراهة توالي أربعة متحركات، أين المتحركات؟

لو قال -على أن (من) الأولى موصولة و (يتقي) هذا فعل مضارع مرفوع لأن (من) لا تعمل شيء فهي موصولة- فأصله أن يقول (إنه من يتقي ويصْبرِ فإن) صار عندنا أربع متحركات فكراهة توالي أربعة متحركات سكنت الراء فصار (إنه من يتقي ويصبـرْ فإن) بإثبات الياء وسكون الراء فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) اللّهُمَّ اجعلنا وإياكم من المحسنين.

هذا ماقيل في توجيه هذه الآية الكريمة وأستحسن أن يقال أن (من) على أصلها، وهو أنها شرطية، وأن الفعل المضارع الذي بعدها ثبتت ياؤه للإشباع، أما الياء التي في آخر يتقي فقد حذفت للجزم، وأما الياء الموجودة فهي لإشباع الكسرة، وهذا خيراً من التوجيهات الأخرى لأن فيها إما ضعف أو تكلف، ونحن لا نوجه القرآن الكريم بشيء ضعيف ولا نوجهه بشيء متكلف.

سائل يسأل يقول هذه القراءة ليست متواترة فلم تتعبون أنفسكم في النظر بتوجيهها؟

نقول له بارك الله فيك هذا لو كنا لانعتد بالقراءات الشاذة أو بالقراءات غير المتواترة، ولكن الواقع أن النحويين يعتدون بالقراءات سواء أكانت متواترة أم كانت شاذة، فهم يستشهدون بها على مسائل النحو واللغة، وهذا لا أشكال فيه ولا تردد فيه عند النحويين، وإنما هم يستشهدون بالقراءات المتواترة وبالقراءات الشاذة فلذلك نحن نوجهها.

بقي في هذا الفصل شيء قليل وهو أن الفعل المضارع قد يكون مختوماً بهمزة، وتكون هذه الهمزة إما مضمومة وإما مفتوحة وإما مكسورة، همزة وليست واوا ولا ألفا ولا ياء، ومع ذلك فإن هذه الهمزة قد تنقلب إلى حرف علة كيف؟

سننظر الآن، أول نمثل لهذه الأفعال الثلاثة التي في آخرها همزة إما مضمومة وإما مفتوحة وإما مكسورة.

فنقول الأفعال هي (يقرأ) و (يوضؤ) (يقرئ) لو سكنت الهمزة هذه لقلبتها ألفا (فتقول يقرا) ولو سكنت الهمزة في (يقرئ) لقلبتها ياء فقلت (يقري) ولو سكنت الهمزة في (يوضؤ) لقلبتها واو فقلت (يوضو)

السؤال الآن لنفرض أنا أدخلنا جازما على هذه الأفعال الثلاثة (يقرأ) و(يوضؤ) و(يقرئ) أدخلنا عليها جازما (لا الناهية، لم، إلخ) فماذا نفعل؟ هل نحذف هذه الهمزة أو نبقيها ؟

قال لا يخلو من أن تكون قلبت قبل دخول الجازم، الجازم يقتضي أن تسكن هذه الهمزة وليس أن تقلبها، فإن كنت قلبتها بعد دخول الجازم، الجازم أدخلته فسكنت الفعل يقرأ فقلت (لم يقرأْ) ثم قلبت هذه الهمزة ألفاً فقلت (لم يقرا) تحذف أو لا تحذف؟ الجواب لا تحذف.

السؤال: لماذا ما أحذفها مع أنه حرف علة وقد دخل عليه جازم؟

الجواب: أننا قلنا أن الجازم أخذ حقه قبل أن تقلب، ماذا يحتاج الجازم؟ يحتاج إلى إسكان وأنت أسكنته، ثم قلبت هذا الساكن ألفاً أو قلبته ياء أو قلبته واواً لكنه بعد ما سكنته للجازم، إذن الجازم أخذ حقه فلا يحتاج إلى زيادة فلا تحذف، لا يجوز الحذف باتفاق.

هذا القلب الذي هو قلب الهمزة ألفاً في نحو (لم يقرا) أو قلبها ياء في نحو (لم يقري) أو قلبها واو في نحو (لم يوضو) القلب قياسي أو شاذ؟ **الجواب قلب قياسي** كيف؟

لأنك قلبت الساكن إلى حرف علة يشبه حركة ما قبله، الفتحة يناسبها الألف، الضمة يناسبها الواو، الكسرة يناسبها الياء، فالقلب قياسي والحذف ممنوع.

نعكس قلبنا قبل دخول الجازم، قلبنا (يقرأ) جعلنا هذا المتحرك ألفا (يقرأ) وقلبنا الهمزة في (يقرئ) ياءً وقلبنا الهمزة في (يوضؤ) واواً، لكن قبل أن ندخل الجازم .

السؤال الأول :ماحكم هذه القلب؟

قال هذا قلباً شاذاً، لماذا صار شاذاً؟ الجواب لأنك قلبت حرفاً متحركا والمتحرك قوي ولا يحتاج إلى أن تقلبه.

السؤال الثاني: إذا أدخلنا الجازم بعد هذا القلب صارت عندنا قبل دخول الجازم (ألف) و (ياء) و (واو) صار (يقرا) (يقري) (يوضو)، طبعا القلب شاذ، لكن الآن أدخلنا عليه الجازم بعد القلب؟

الجواب : أنك مخير بين أن تحذف أو لا تحذف، فإن حذفت فهو جائز وإن أبقيت فهو جائز وعلى هذا تقول مع عدم الحذف (لم يقرا) ومع الحذف تقول (لم يقرَ) وتقول (لم يقري) مع عدم الحذف و (لم يقرِ) مع الحذف، وتقول (لم يوضو) مع عدم الحذف و (لم يوضُ) مع الحذف، وكلا الأمرين جائز.

الحلقة (٢٠)

← باب النكرة والمعرفة :

هذا الباب خاص بالأسماء، فلا شأن للحروف فيه ولا شأن للأفعال فيه وإنما هو خاص بالأسماء.

أي : لا يقال أن هذا الحرف نكرة، ولا يقال أنه معرفة بل يسكت عن هذا، ولا يقال أن الفعل المضارع أو الفعل الأمر أو الماضي لا يقال عن شيء منها أنه معرفة، ولا يقال أنه نكرة.

أولاً: لماذا كانت النكرة هي الأصل للمعرفة ؟

قال لأن النكرة تحتاج إلى شيء واحد، وهو وجود كلمة، وأما المعرفة فتحتاج إلى اثنين وهو وجود الكلمة ووجود المعرف، وما يحتاج إلا إلى شيء واحد أصل لما يحتاج إلى أكثر من شيء، هذا أولاً.

ثانياً: ما تعريف النكرة:

قسمان: . الأول: قسم يقبل دخول "أل" المؤثرة في التعريف، يعني يكون هو نكرة ويتقبل دخول "أل" عليه.

والثاني: قسم لا يقبل دخول أل ولكنه يقع في مواقع ما يقبل دخول أل عليه، وهذا تعريف ابن هشام رحمه الله إذن.. يرى ابن هشام أن النكرة قسمان:

الأول: هو ما يقبل دخول أل عليه وأل هذه تؤثر فيه فتعرفه، وذلك نحو كلمة رجل، حصان، غلام، كتاب، فرس، دار، سقف، حقيبة، قلم... إلخ، كل واحدة من هذه الكلمات نكرة وتقبل دخول أل عليها، وإذا دخلت أل عليها أثرت فيها التعريف، أي جعلتها معرفة.

إذا قلت جاء رجل، فهو ليس معرفة بحال، وإذا قلت جاء الرجل، يكون معرفة بسبب دخول أل عليه، وأن يكون بينك وبين المخاطب مثلاً عهد في رجل معين، فلما تقول جاء الرجل ينصرف الذهن إلى الرجل الذي بينك وبين المخاطب عهد به، وكذلك كلمة كتاب، إذا قلت قرأت كتاباً فلا يخطر على بال أحد أنه كتاب بعينه محدود بل هو كتاب، وإذا قلت قرأت الكتاب فهو اكتسب التعريف بدخول "أل" عليه.

القسم الثاني: لا يقبل بدخول "أل" عليه ولكنه يقع في مواقع ما يقبل دخول "أل" عليه، كيف؟

أولاً: مثل يقول مررت برجل ذي مال، رجل هنا نكرة، والنكرة توصف بالنكرة، وهذا باتفاق، لننظر إلى قوله ذي مال، ذي هذه صفة لكلمة رجل، ومعناه أنها نكرة، كيف عرفنا ؟ لأنها وقعت صفة للنكرة، هل تقبل ذي أو ذو أو ذا دخول أل عليها؟

الجواب: لا تقبل دخول أل عليها ولكنها وقعت في موقع كلمة "صاحب"، وهذه الكلمة أي (صاحب) تقبل دخول "أل" عليها، فنقول الصاحب فيتعين حينئذ ويقبل المؤثر في التعريف، كلمة ذو التي بمعنى صاحب وهو من الأسماء الستة التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء، نقول جاء رجل ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال، و مررت برجلٍ ذي مال، هذه واحدة.

الثانية: نقول مررت بما معجب لك أو بمن معجب لك، الآن بالعكس معجب هذه الكلمة نكرة، معجب صفة والموصوف كلمة (ما)، إذا كانت كلمة معجب صفة لكلمة ما، وكانت كلمة معجب نكرة فإنه يجب أن تكون كلمة ما نكرة، ومعنى الجملة مررت بشيء معجب لك، أي كلمة ما في الغالب تكون لغير العاقل، ونقول أيضاً: مررت بمن معجب لك، (من) هذه وقعت كلمة معجب صفة لها، ومعجب نكرة، وما دام أن معجب نكرة وهي وقعت صفة لكلمة من، فـ (من) يجب أن تكون نكرة، ومعنى مررت بمن معجب لك، تأويلها أن يقال مررت بشخص أو بإنسان معجب لك، لماذا عبرنا هنا

بكلمة من وهناك بكلمة ما؟ لأن الغالب في كلمة من أن تكون للعاقل.

إذن النكرة قسمان كما ذكر ابن هشام:

الأول: قسم يقبل دخول أل عليه (رجل وحصان وكتاب).

الثاني: قسم لا يقبل دخول أل عليه، ولكنه يقع في مواقع ما يقبل دخول أل عليه، (كلمة إنسان، تقبل الدخول "أل" عليها نعم الإنسان، شيء، نعم الشيء، صاحب، نعم الصاحب).

ذو بمعنى صاحب، وما بمعنى شيء، ومن بمعنى إنسان، أي أنها وقعت في مواقع ألفاظ تقبل دخول أل عليها، يُضاف إليها أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، فإن النحويون يرون أنها من النكرات، أسماء الاستفهام وأسماء الشرط.

لأن الاستفهام نوعان: نوع منه "حرف" باتفاق وهو (الهمزة وهل)، وبقية ما يدل على الاستفهام "أسماء"، وهي من أنواع النكرات، وليست معارف.

والشرط أقسام:

قسم منه حرف باتفاق وهو (إن)، وقسم منه الصحيح أنه حرف وهو (إذما)، وقسم منه الصحيح أنه اسم وهو (مهما)، وقسم منه أسماء، وهو ما تبقى من أدوات الشرط، كل أدوات الشرط أسماء باتفاق، إلا هذه الكلمات الثلاث (إن، إذما، مهما) أما (من، أي، متى، أيان، حيثما، .. إلخ) أسماء باتفاق النحويين.

وأؤكد أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط من أنواع النكرات.

المعارف: والمعارف نوع منها لا يقبل دخول أل عليه وهو الغالب، الغالب في المعارف أنها لا تقبل دخول أل عليها، فماذا من المعارف لا يقبل دخول أل عليه ؟

الضمائر لا تقبل دخول أل عليها، أسماء الإشارة لا تقبل دخول أل عليها، الأسماء الموصولة كلها لا تقبل دخول أل عليها، ولو اعترض أحد وقال التي والذي و.... كلها مقترنة بـ"أل"، "أل" الموجودة فيها زائدة لازمة ولا تقبل دخول أل عليها، فلا يمكن أن نقول الالذين والالذي ونحوها؟! إذن لا تقبل دخول أل عليها.

وكذلك المعرف بـ"أل" لا يقبل دخول أل عليه، مثل كلمة الرجل لا يمكن أن تكون الالرجل.

وكذلك المضاف إلى واحد من المعارف المذكورة هذه لا تقبل دخول أل عليه، لأن الإضافة وأل لا يجتمعان، ويأتي لها حديث في باب الإضافة، لأنه قد يجوز دخول أل على المضاف بشروط تذكر هناك، لا مجال لذكرها الآن.

الحاصل أن الغالب في المعارف أن لا تقبل دخول أل عليها، وهناك جزء غير غالب يقبل دخول أل عليه لكنها لا تؤثر فيها التعريف.

ذكرنا منذ قليل أنواع المعارف إلا نوع واحد لم نذكره وهو العلم، فهل هو الذي يقبل دخول أل عليه، الجواب نعم ولا ! كيف ذلك ؟ نقول أن الغالب في الأعلام أنها لا تقبل دخول أل عليها، وقد يجوز على القليل أن تدخل أل على الأعلام ولكنها في الوقت نفسه لا تستفيد منها تعريفاً.

سؤال: لماذا لا تستفيد منها التعريف؟ الجواب أنها معرفة قبل دخولها، فهي زائدة، وهي زائدة غير لازمة، "أل" إذا دخلت على الأعلام جوازاً، قليلا، ليس دائما كل هذا صحيح، ولكنها مع ذلك لا تؤثر فيها تعريفاً.. سؤال متى يصح دخول أل على الأعلام ؟

"أل" لا يصح أن تدخل على المعارف إلا على بعض الأعلام وليس كلها، متى يصح دخول أل على الأعلام ؟

الجواب: إذا كان هذا العلم قابلاً لدخول أل قبل أن يكون علماً، يجوز دخول أل على الأعلام بشرط أن يكون هذا العلم قابلا لدخول أل قبل أن يكون علما.

يقولون مثلاً الصفة المشبهة مثل كلمة كريم، شهم، طويل، قصير، مثلاً سميت شخصاً بشهم، قبل أن يكون علما كان يقبل دخول أل عليه، فعندما يكون علما يجوز أن تدخل أل، عليه فيكون الشهم، ولذلك قالوا في كلمة حسن، [هي في الاصل صفة مشبهة] قالوا الحسن، وصغروه فقالوا الحسين، كلمة فضل مصدر [فضل يفضل فضلاً]، فقبل أن تكون علما تقبل دخول أل عليها، بعد أن تكون علم تقبل دخول أل فتكون الفضل، وكذلك كلمة نعمان ومعناه في الأصل بمعنى دم، لمّا كان غير علم كان يقبل دخول أل عليه فنقول النعمان يعني الدم، ولما صار علما جاز دخول أل عليه فتصبح النعمان، وكلها سُمي بها مثل الفضل، العباس، الحسن، الحسين، النعمان.

ولكن هل كل صفة مشبهة يجوز دخول "أل" عليها؟ وهل كل مصدر يجوز دخول "أل" عليه إذا كان علماً؟

الجواب: لا، بل هناك ألفاظ سُمعت عن العرب أنهم أدخلوا أل عليها، فهل تلتزم بما التزم به العرب أو تقيس عليه ؟ **قولان للنحويين**:

- **بعض النحويين** يرى أنه لا يجوز دخول أل على كل ما كان يقبل دخولها قبل أن يكون علماً، بل ماسُمع من العرب، مثل خالد بن الوليد، العباس عم الرسول صلى الله عليه وسلم، الفضل، النعمان بن المنذر، والنعمان بن بشير، الحسن والحسين سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغيرهم، هذه سمعت يجوز، لكن تقول الصالح المحمد السعيد لا يجوز هذا عند فئة من النحويين،
- **وبعضهم** قاس كل ما كان صالحاً قبل أن يكون علماً أو يقبل أن تدخل أل عليه قبل أن يكون علماً يجوز إذا كان علما أن تدخل أل عليه، سُمع أخيراً دخول أل على ما لم يقبلها قبل أن تكون علماً، مثل العبداللطيف، الحمزة، اليزيد، المحمد، الصالح وغيرها.....

الجواب: أما كلمة محمد وصالح فهي كانت قابلة لدخول أل عليها قبل، لكن كلمة عبد اللطيف ما تقبل دخولها، لأنها أصلاً مضاف ومضاف إليه، ونحن قلنا أن الإضافة وأل لا يجتمعان، كلمة يزيد في الأصل فعل، والفعل لا يقبل دخول أل عليه، فكيف يدخلون أل عليه ؟ الجواب هو أن أل والله أعلم فيما أراه أنا وفيما يراه غيري من النحويين أن أصل أل هذه هي (أل)، وخففت لكثرة الاستعمال، فصار يقال العبد اللطيف يعني آل عبد اللطيف و الحمزة يعني آل حمزة، واليزيد يعني آل يزيد، وكذلك لو أدخلتها على غير المسموع من كلام العرب على رأي النحويين المانعين، فإنه يكون من هذا القبيل، وتكون أل أصلها آل كذا.

الخلاصة: الأعلام في الأصل **أنها** ما تقبل دخول أل عليها، وإن دخلت عليها فهي لا تؤثر فيها تعريفاً،

وإن دخلت أل عليها قسمان:

- قسم يقبل دخول أل عليه قبل فهذا لا إشكال.
- وقسم لا يقبل دخول أل عليه، وهذا توجيهه كما ذكرت قبل قليل أن كلمة أل فيه أصلها آل كذا.

أقسام المعارف :

حدد النحويون المعارف بسبعة أو ستة أقسام وهو الغالب أي الستة، وهي

١- **الضمائر بأنواعها**: مثل : أنا ونحن وأنت وهو وهي.. إلخ والكاف من (أكرمك)، والتاء من (ضربت)، وغيره

٢- **الأعلام**: مثل محمد وصالح وعبد الله والرياض ومكة وبعلبك، وحضرموت.

٣- **أسماء الإشارة**: هذا وهذه وهاتان وهذان وهؤلاء.

٤- **الأسماء الموصولة وهي قسمان**: قسم موصول خاص يعني المفرد له لفظ والمثنى له لفظ والمذكر له لفظ إلخ، وذلك نحو الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي، وقسم مشترك وهو من وما و أي وذا وأل عند من يرى أنها موصولة.

٥- **المعرف بـ"أل"**: وهذا كثير جداً تكون الكلمة نكرة فتدخل أل عليها فتكون معرفة، مثل الرجل والكتاب والحصان والقلم والبيت والكعبة وغيره.

٦- **المضاف إلى واحد من هذه الخمسة**: كأن تقول كتاب محمد أو كتاب هذا أو كتابي إذا أضفته إلى الضمير، أو كتابك أو كتاب الذي عندك أو كتاب الرجل، ، هو نكرة، لكن حينما أضفته إلى المعرفة تعرّف بالإضافة.

٧- بقي نوع سابع ذكره ابن هشام وأكثر النحويين لا يذكرونه **وهو المنادى** متى ؟ إذا كان نكرة مقصودة كيف؟ عندنا المنادى إما أن يكون معرفة قبل، مثل محمد نقول يا محمد، أو أعرف المعارف الله يالله، وصالح يا صالح هذا معرفة لا إشكال فيه، وهو معرفة قبل دخول حرف النداء، فلم يزده حرف النداء تعريفاً، لم يُكسبه التعريف، هو معرفة، ثم بعد هذا **النكرة نوعان**: نكرة مقصودة، ونكرة غير مقصودة: مثلاً قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي. هل يقصد رجلاً بعينه ؟ لا، لا يقصد رجلاً بعينه، هذا المنادى نكرة، لأنه لم يُقصد رجلا بعينه، لكن أمامك طالب فحددته بالنداء فقلت يا طالب، أو أمامك رجل حددته فقلت يا رجل، هو نكرة في الأصل، لكن حينما قصدته بالنداء صار معرفا بسبب قصده بالنداء، وأكثر النحويين لا يذكرون هذا النوع الأخير، وقد ذكره ابن هشام.

ويقولون إن أعرف المعارف هو الضمير، ويليه في التعريف العلم، ويليهما اسم الإشارة لأنك تشير إليه موجود، ثم الاسم الموصول وهو يتعرف بسبب صلته، ثم المعرف بأل، ثم المضاف إلى واحد من هذه الخمسة حسب ما أضيف إليه، فإذ أضيف إلى ضمير يكون الأول، ثم إذا أضيف إلى علم، ولكنهم نصوا على أن المضاف إلى العلم والمضاف إلى الضمير في مرتبة واحدة، ثم يأتي بعدهما المضاف إلى اسم الإشارة ثم المضاف إلى الاسم الموصول ثم المضاف إلى المعرف بأل، ثم يأتي بعد هذه الأنواع ما ذكره ابن هشام النوع السابع وهو النكرة إذا كانت مقصودة بالنداء.

الحلقة (٢١)

القسم الأول من أقسام المعارف:

الضمير

تعريفه: هو ما دل على متكلم كـ "أنا" أو مخاطب كـ "أنت" أو غائب كـ "هو"، وأحيانا يكون مشتركا بين المخاطب والغائب وذلك في ثلاثة ضمائر، وأما بقية الضمائر فهي إما للمتكلم وإما للمخاطب وإما للغائب، الثلاثة ضمائر تكون مشتركة أحيانا تكون للمخاطب وأحيانا تكون للغائب:

هي: ألف الاثنين و واو الجماعة و نون النسوة

أما ألف الاثنين فتكون للمخاطب وللغائب، تقول: الرجلان قاما فهنا ألف الاثنين تكون للغائب، وتقول: قوما يا محمدان أو يا زيدان فهنا تكون للمخاطب.

وأما واو الجماعة فتكون للمخاطب وللغائب، فتقول: الرجال قاموا فتكون واو الجماعة للغائب، أو تقول: قوموا يا رجال فتكون للمخاطب.

وأما نون النسوة فتكون للمخاطب وللغائب، فتقول: النسوة قمن فتكون للغائبات، وتقول: قمن يا نسوة فتكون للمخاطبات.

وهناك تقسيمات كثيرة للضمير نقسمه إلى:

١- إما مستتر و إما بارز، والبارز: هو الظاهر الذي تراه أو تسمعه أو تكتبه.

أما المستتر: فهو الذي لا صورة له في اللفظ الذي تكلم به أو الكلام الذي تكتبه أو الذي تسمعه ليس له وجود هذا الضمير، لكنه مستتر والمستتر حكمه حكم الموجود.

إذن.. الضمير إما مستتر: وهو الذي ليس له صورة في اللفظ، نحو قولك عبد الله سافر، عبد الله مبتدأ، وسافر جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل، سافر فعل ماضي، وفاعله ضمير مستتر، ليس له صورة في اللفظ، وتقديره هو، وكقولك قم، فضميره المستتر تقديره أنت، واستتاره واجب، لا يجوز إظهاره، وكذلك قولك أقوم، فإن فيها أيضاً ضميراً مستتراً، أو نقوم أو محمد يقوم وهكذا.

وأما الظاهر أو البارز: وهو ما كان له صورة في اللفظ وهو مثل هذا الكتاب لـي، الياء هنا ضمير بارز، ذاك الكتاب لك الكاف ضمير بارز، نحن مؤمنون نحن ضمير بارز، أنا موجود، وأنت غائب، وهو مسافر وهكذا، هذه كلها ضمائر لها ذكر في اللفظ وتسمى بالضمائر البارزة

ننتقل الى تقسيم آخر:

وهو أن هذا الضمير البارز الظاهر إما أن يكون متصلا أو أن يكون منفصلاً

الضمير المتصل

تعريفه: هو الذي لا يُبتدأ به الكلام، ولا يقع بعد (إلا) في غير ضرورة الشعر، يعني يمكن أن يقع بعد إلا في ضرورة الشعر خاصة، أما في الكلام المنثور فلا يمكن أن يقع بعد (إلا) مثل هذا: قلمي الياء هنا ضمير متصل، وهذا كتابك الكاف ضمير متصل، جاءوا مسرعين الواو ضمير متصل، جاءا مسرعين الألف ضمير متصل، النسوة جئن النون ضمير متصل، كتبت بالقلم التاء ضمير متصل، كل هذه لا يجوز البدء بها أبداً، ولا يمكن أن تقول (ت كتب) على أنك تسند الكتابة إلى نفسك، فلا يُبدأ بها الكلام وهو أمر مستحيل باتفاق، لا شعراً ولا نثرا، ولا يقع هذا الضمير بعد إلا في غير ضرورة الشعر، معنى ذلك أنه في الشعر يجوز له أن يقع أما في الكلام المنثور فإنه لا يجوز، ، الشاهد على وقوعه في الشعر **قول الشاعر** :

وما علينا إذا ما كنت جارتنا　　ألا يجاورنا إلاّكِ ديّارُ

الكاف هنا ضمير متصل وقد وقع بعد إلا وهذا في ضرورة الشعر، إلاك هو وجه الاستشهاد وهذا خاص بضرورة الشعر، ومثله قول الشاعر: ليس **إلاك** يا علي همام　　سيفه دون عرضه مسلول

أما النثر فلا يجوز أن تقول "سافر الناس **إلاك**"، وفي الشعر جائز وهو قليل.

الضمير المنفصل: فهو عكسه، أي هو الذي يجوز أن نبدأ به الكلام، ويجوز أن يقع بعد إلا في غير ضرورة الشعر، أما بدأ الكلام مثل أنا مسافر، أنت موجود، هو يصلي، {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } فالضمير المنفصل وقع في بداية الجملة.

وقوله: { اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ }، "هو" هنا ضمير منفصل وقع بعد "إلا" وذلك جائز ولا إشكال فيه، {أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ} "إياه" ضمير منفصل وقع بعد "إلا" وهذا جائز ولا إشكال فيه.

الخلاصة: إذن الضمائر تقسيماتها هي:

الأول: إما مستتر وإما بارز**الثاني**: للضمير البارز إما متصل وإما منفصل

الثالث: هذا التقسيم خاص بـ"الضمير المتصل" من حيث مواقعه الإعرابية وله **ثلاث حالات:**

١- **الضمائر التي لا تقع إلا في محل رفع فقط، أي** : لا تأتي في محل نصب ولا في محل جر، ونقول في محل لأنها مبنية أصلاً، فلا يمكن أن تكون منصوبة ولا مرفوعة ولا مجرورة، إنما هي في محل نصب أو في محل رفع أو في محل جر، والضمائر كلها مبنية بلا استثناء:

(ألف الاثنين، واو الجماعة، ياء المخاطبة، نون النسوة، تاء الفاعل).

في حديث قليل عن تاء الفاعل: أنها **ثلاثة أقسام:**

إما أن تكون "للمتكلم"، كتبتُ هنا التاء للمتكلم

أو تكون "للمخاطب"، كتبتَ هنا التاء للمخاطب

أو تكون "للمخاطبة"، كتبتِ هنا التاء للمخاطبة.

هذه الضمائر الخمسة لا تقع إلا في محل رفع (فاعل، نائب فاعل، اسم لكان أو إحدى أخواتها) وهكذا وقد تكون مع فعل من أفعال المقاربة { فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ}

الخلاصة: إذن هذه هي الضمائر المتصلة التي لا تقع الا في محل رفع:

- **ألف الاثنين** مثل: قاما و قوما
- **واو الجماعة** مثل: قوموا، قاموا
- **نون النسوة** مثل: النسوة قمن، قمن يا هندات
- **ياء المخاطبة** مثل: قومي
- **تاء الفاعل**: كما ذكرت قبل قليل (كتبتُ ـ كتبتَ ـ كتبتِ)

٢- من الضمائر المتصلة له محلان من الإعراب فقط، وهما أن يكونا في محل نصب، أو في محل جر فقط .

وهي **ثلاثة ضمائر:**

(ياء المتكلم ـ كاف المخاطب ـ هاء الغائب)

الياء الضمير الأول قال تعالى {رَبِّي أَكْرَمَنِ} وهي (ربي أكرمني) ولكن في الحقيقة هناك ياء تحذف جوازاً {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ} أصلها ليعبدونني وحذفت الياء بعد نون الوقاية جوازاً، ولو ذُكرت لصح، الحاصل (ربي أكرمني) هي أصل الآية {رَبِّي أَكْرَمَنِ}، (ربي) الياء في محل جر مضاف إليه، (أكرمني) الياء في محل نصب مفعول به.

وقال سبحانه وتعالى {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ} الهاء هي الضمير الثاني الذي أحياناً يقع في محل نصب وأحيانا في محل جر، (له) الهاء في محل جر، (صاحبه) الهاء في محل جر بالإضافة صاحب مضاف إلى الهاء، ، (يحاوره) الهاء في محل نصب مفعول به.

بالنسبة للكاف، قال تعالى {مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}، (ما ودعك) الكاف هنا في محل نصب مفعول به، (ربك) الكاف هنا في محل جر مضاف إليه.

٣- ضمير واحد يقع أحيانا في محل رفع، وأحيانا في محل نصب، وأحيانا في محل جر: معناه أنه يقع في جميع محال الإعراب المختلفة الثلاثة، لأن الاسم إما أن يكون في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر، أو أن يكون مرفوعا أو منصوباً أو مجروراً.

الحاصل: قال سبحانه وتعالى {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا}، (ربنا) (نا) هنا في محل جر لأن كلمة رب مضاف إليها، كلمة (إننا) إن داخلة على الضمير نا وهي تقتضي أن يكون اسمها منصوباً فهو في محل نصب، (سمعنا) من الذي سمع ؟ هم، إذن فاعل هنا (نا) في محل رفع على أنها فاعل، إذن في هذا الجزء من الآية وقع الضمير نا في محال الإعراب الثلاثة، هذه أقسام الضمائر المتصلة من حيث مواقعها الإعرابية.

التقسيم الثالث: خاص بالضمير المنفصل:

إما أن يقع الضمير المنفصل في محل، رفع، أو في محل نصب فقط، ولا يقع في محل جر أبداً، ليس عندنا ضمائر جر منفصلة، وعندنا ضمائر نصب منفصلة، وضمائر رفع منفصلة،

أولا: ضمائر الرفع المنفصلة (اثنا عشر ضميراً)

(اثنان للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب)

اثنان للمتكلم وهي: للمتكلم الواحد أنا ، ولما عداه سواء متكلمين أو متكلمتين أو متكلمون أو متكلمات الضمير نحن.

مثال: أنا مجتهد، نحن مجتهدون، نحن مجتهدات، نحن مجتهدان اثنان، تقول الاثنتان نحن مجتهدتان.

وتصلح نحن أيضاً للواحد المعظم لنفسه قال سبحانه وتعالى {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} والمقصود هو الله الواحد الأحد، إذن قد تكون نحن للواحد أيضاً ولكنه لما عداه في الغالب.

الضمائر الخمسة للمخاطب : الواحد أنت، وللواحدة أنتِ، وللمخاطبين وللمخاطبتين أنتما، وللمخاطبين أنتم، وللمخاطبات أنتن، هذا بالنسبة لضمائر الرفع للمخاطب المنفصلة.

وضمائر الغائب التي للرفع فهي خمسة: أيضاً (هو للغائب، هي للغائبة، هما للغائبين وللغائبتين، هم للغائبين، هن للغائبات) إذا هذه ضمائر الرفع المنفصلة.

ثانيا: ضمائر النصب المنفصلة (وهي أيضاً اثنا عشر ضميراً)

للمتكلم اثنان : (للواحد: إياي، ولما عداه إيانا، سواء اثنان أو اثنتان أو ثلاثة كلهم يقولون إيانا).

وللمخاطب خمسة : أيضاً (إياك للواحد، إياكِ للواحدة، إياكما للمخاطبين والمخاطبتان، إياكم لجماعة الذكور، إياكن لجماعة الإناث).

وللغائب أيضا خمسة ضمائر : هي (إياه للواحد، إياها للواحدة، إياهما للاثنين واللاثنتين، إياهم لجماعة الذكور، إياهن لجماعة الإناث)

وهنا كلمة لا بد من قولها في ضمير النصب المنفصل، لأن خلافاً بين النحويين أين الضمير ؟ هل هو في قولك إياي (إيا) أم (الياء) أم كلاهما؟ أم الأول اسم والثاني ضمير؟ أم ما الموضوع ؟

نطبق على واحد من هذه الضمائر، وما ينطبق على واحد منها ينطبق على الجميع، فنأخذ مثلاً (إياك)

اختلف النحويون فيقول ابن هشام: أن الصحيح هو أن الضمير هو "إيا" وأن "الكاف" حرف يدل على الخطاب وليس ضمير، ومنهم من يقول أن "إيا "ضمير و"الكاف" ضمير وقد أُضيف أحدهما إلى الآخر، ومنهم من يرى أن "إيا" حرف وأن الضمير هو "الكاف"، ومنهم من يرى أن "إيا" اسم وأن "الكاف" ضمير وقد أُضيف الاسم إلى الضمير، هذه عدد من الأقوال.

والذي أراه هو الصحيح و الأصوب أن الكلمة كلها ضمير واحد، ليس فيها ضميران وليس فيها اسم مضاف إلى الضمير، يعني إياك كلها ضمير واحد، واعلم أن ما ينطبق على إياك ينطبق على إياكِ وإيانا وبقية الضمائر المنفصلة فما قلناه هنا يُقال هناك.

الحلقة (٢٢)

اتصال الضمير وانفصاله :

ما الأولى في الضمير أن يكون متصلاً أم يكون منفصلاً؟

الحقيقة أن الضمير يؤتى به للاختصار، لأنه يعبر عن أشياء كثيرة بلفظ موجز، فأيهم أكثر اختصارا الضمير المتصل أما الضمير المنفصل؟ طبعاً الضمير المتصل هو أكثر اختصاراً، وإذا كان الأمر كذلك فما الأصل في الضمير أن يكون متصلاً أو أن يكون منفصلاً ؟ بناء على هذا فالأصل في الضمير أن يكون متصلاً، وبناء على هذه القاعدة فإنه كلما قدرت أن تأتي بالضمير متصلٍ فلا تعدل عن ذلك فتأتي به منفصلاً أبدا، لا يجوز لك كلما استطعت الإتيان بضمير متصلٍ أن تأتي به منفصلاً، **مثال**: (أكرمتُك) أصلها، (أكرم حسن محمد) ثم أضمرت عن كلمة حسن بالتاء الضمير المتصل، وأضمرت عن كلمة محمد بالكاف الضمير المتصل، فإذا قلنا أكرمتك فالكلام صحيح، هل يجوز أن أجعل في مكان الضمير المتصل في هذه الجملة ضميراً منفصلاً ؟ سواء بالنسبة للمتكلم أو للمخاطب، فأقول (أكرم أنا إياك)؟ بناء على هذه القاعدة التي ذكرناها، لا يجوز.

هل ورد في كلام العرب شعراً أو نثراً المجيء بالضمير منفصلا مع أنه يمكن المجيء به متصلاً ؟

الجواب : نعم ولكن بالشعر خاصة، مع أنه لا يجوز أن تأتي بالضمير منفصلا إذا أمكن المجيء به متصلا في غير ضرورة الشعر.

أسمعنا مما ورد فيه الضمير منفصلا مع أنه يمكن المجيء به متصلا قول الشاعر:

وما أصاحبُ من قومٍ فأذكرهُمْ　　إلا يزيدهمُ حباً إليَّ هُمُ

نذكر معنى البيت حتى يتضح أين المشكلة، معناه: أنه هذا الشاعر يقول: إن لي قوماً ما أصاحب غيرهم؛ إلا أذكر قومي، لأنه يتبين لي الفرق الكبير بين من أصاحب وبين قومي، لأن قومي تميزوا بميزات كثيرة بمجرد ما أرى طباع الآخرين وأخلاقهم أتذكر قومي وحسن أخلاقهم، هذا كلام الشاعر أين المشكلة؟ المشكلة في قوله "إلا يزيدهم حباً إليّ هُمُ" لو جاء بالضمير، طبعاً الضمير المنفصل هو آخر شيء، كان بإمكانه أن يقول: "إلا يزيدونهم حباً إليَّ"، لكنه لم يفعل ذلك، لو فعل ذلك لنكسر الوزن، فإذن هذا ألجأته إليه الضرورة الشعرية.

أيضا قول الشاعر:

بالباعث الوارث الأموات قد　　ضمنت إياهم دهر الدهارير

الشاهد: "قد ضمنت إياهم"، **وتقدير الكلام** "قد ضمنتهم الأرض"، يعني قد احتوتهم، وإياهم هذا ضمير منفصل، بالإمكان أن يقول ضمنتهم الأرض، لكنه أتى به للضرورة الشعرية، لأنه لو قال ضمنتهم الأرض في دهر الدهارير لانكسر عليه البيت، وهذا دافع له بأن يأتي بضمير منفصل.

إذن إذا أمكن المجيء بالضمير متصلا لا يعدل عن ذلك لابد أن تأتي به متصلا، طيب معنى هذا أن هناك من المواضع ما لا يمكن المجيء به متصلا، يعني لابد أن تأتي به منفصلا، فهل من شيء يدل على ذلك؟ نعم، الأصل في الضمير أن تأتي به متصلا، لكن في بعض الأحيان لا يمكن، ألم نقل في تعريف المتصل أنه لا يمكن أن يبتدأ به، فإذا كنت تريد أن تبدأ الكلام بضمير، فأنت مضطر لأن تأتي بهذا الضمير منفصلا، إذا أردت أن تأتي بالضمير بعد إلا فلابد أن يكون منفصلا، أيضا لأنه لا يجوز أن تأتي به متصلا.

فهناك مواضع يجب أن تأتي بضمير منفصل فتعدل عن المجيء بمتصل لأنه لا يمكن أن تأتي به متصلا من هذه المواضع:

١.أن يتقدم الضمير على عامله: يستشهدون له بقول الله تعالى {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} أصل الكلام نعبدك لأن المعمول حقه أن يتأخر عن العامل، لكن المعمول هنا تقدم على العامل، طبعاً لغرض، وغرض تقديم العامل في هذه الآية الكريمة هو إفادة الحصر، "إياك" يعني لا نعبد غيرك، إفادة القصر أو الحصر، فتقدم الضمير هنا على عامله، ولو قال:" نعبدك ونستعينك " فلا إشكال، لكن تقدم الضمير هنا فوجب أن يأتي به منفصلاً، لم ؟ لأنه أراد الحصر ولا يمكن الحصر إلا بطرائق أربعة طبعاً، هذه إحداها، وهي أن يتقدم ما حقه التأخير.

أيضاً من الأشياء التي تفيد الحصر -هذا استطراد- أن تجعل في الكلام "ما" و "إلا" ومنه قول الله سبحانه وتعالى {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ} منها أيضاً أن تأتي بالمحصور محصوراً "بإنما" وإنما تفيد معنى (ما) و (إلا) فتقول: إنما المجتهد محمدُ، قال الله سبحانه وتعالى {إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ}، هذه طريقة، صار عندنا كم طريقة ثلاث طرائق الآن، الطريقة الرابعة "تعريف الطرفين": يعني أن يؤتى بالمبتدأ والخبر معرفتين، فتقول : "المجتهد أنت" يعني وحدك، فحينئذٍ هذا يفيد الحصر، نحن خرجنا عن موضوعنا، لكن نعود، لكن هذه فائدة أتيت بها.

لكن نقول أن من المواضع التي يجب أن يأتي فيها بالضمير منفصلاً هي:

١/ أن يتقدم الضمير على عامله: كقوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ}

٢/ أن يقع الضمير بعد كلمة "إلا"، أن يقع الضمير محصوراً بـ"إلا"، وحينئذ لا يجوز أن تأتي بالضمير متصلاً، فيجب أن تأتي به منفصلاً، ومنه قوله سبحانه وتعالى:{ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ}، وقوله تعالى: {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ} فالمحصور هنا جاء بعد "إلا"، فوجب أن يأتي به منفصلا.

٣/ إذا جاء الضمير محصورا بـ"إنما" فيجب أن يأتي به منفصلاً، ولا يجوز أن يأتي به متصلاً، ومنه قول الشاعر الفرزدق:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما　　يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

الشاهد : في قوله أنا هنا، فإنها ضمير رفع منفصل، وقد أتى به منفصلاً، ولا يجوز المجيء به متصلا، يعني لا يمكن أن يقول وإنما يدافع عن أحسابهم ياء يعني هو المتكلم، لا يمكن فأتى بالضمير هنا منفصلاً وجوبا.

٤ / وقوعه بعد كلمه إن، أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، وذلك يقولون في مثل هذه الحالة إن شرطية، والضمير حينها إذا كان ضميراً فقط لم يؤتى بعامله معه، فحذف عامله بعد إن، وجب المجيء بالضمير منفصلاً، ومثله قول الشاعر: فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب.

فالشاهد : عندنا أن عامل هذا الضمير وقع بعد إن فحذف، فوجب أن يأتي بالضمير منفصلا.

فلا يجوز أن تقول (فإن ك) مثلاً، ما يجوز أن تأتي بالضمير هنا منفصلا.

٥/ أن يقع بعد ما يعني معمولاً لما اسم (لما)، أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، هذا إذا كانت (ما) حجازية لأن (ما) عند الحجازيين عاملة، قال الله سبحانه وتعالى {وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا}، المهم عند الحجازيين تعمل عمل ليس، وعند التميميين لا تعمل شيئا، "فما" في قوله تعالى {مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ} ولا يجوز المجيء بالضمير هنا متصلاً لوقعه بعد ما، ووقوعه معمولاً لـ "ما".

٦/ إذا وقع بعد عاطف: أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، ومنه قوله تعالى {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ} فإنه في هذه الحالة لابد أن يؤتى به منفصلا، ولا يجوز أن تقول مثلاً -في غير القرآن الكريم طبعاً، أما في القرآن فالكلام صحيح

فصيح لا إشكال فيه لكن في غير القرآن ما يجوز- يخرجون الرسول وكم، فلابد أن تأتي به منفصلا، وحينئذ نقول إن من مواضع المجيء بالضمير منفصلاً أن يقع بعد عاطف، نحو قوله تعالى {يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ}.

٧ / أن يقع بعد إمَّا: أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، فتقول (المجتهد إمَّا أنا وإمَّا أنت)، فحينئذ لابد أن يؤتى بالضمير منفصلا.

٨ /إذا وقع مبتدأ: أيضا من مواضع وجوب وقوع الضمير منفصلا، إذا أعربته مبتدأ، فإنه كما ذكرنا فيما مضى أنه لا يجوز أن يبتدأ بالضمير المتصل، فحينئذٍ يجب أن تقول أنا موجودٌ، وأنت مجتهدٌ، وهو غائبٌ، هذه لا يجوز أن تقع في مواقع هذا الضمير المتصل إطلاقاً وبإجماع النحويين.

٩ / أن يقع منادى، **سؤال**: هل يجوز نداء الضمير؟ **الجواب**: بعضهم يجيزوه مطلقاً، وبعضهم يخصه بالشعر، فبعضهم لا يجيز أن تقول يا أنت ولا يا أنا ولا يا هو، لا يجيز إلا في الشعر،

ومنه قول الشاعر: يا أبجر بن أبجر يا أنت، أنت الذي طلقت عام جُعت.

هذا بالنسبة للضمير المنفصل متى يجب المجيء به، وإلا فالأصل أن يكون الضمير متصلاً، حق الضمير أن يؤتى به متصلا، ولا يجوز المجيء به منفصلاً إلا في مسائل سنذكرها إن شاء الله فيما بعد، إذ يجوز فيها الوجهان، لكنه يجب في بعض الأحيان أن يتحول هذا الضمير من كونه متصلاً إلى كونه منفصلاً، وبخاصة إذا وقع في بداية الكلام، سواءً تقدم على عامله، أو أعرب مبتدأ، أو وقع بعد إن وحذف عامله، أو وقع بعد ما الحجازية أو التميمية حتى، لأنه سيعرب إما اسماً لـ"ما" وإما مبتدأً، لأنه إذا كنت أعملت "ما" عمل ليس فستجعله اسماً لها، وإن كنت جعلتها مهملة فستجعله مبتدأ، إذاً هذه بعض المواضع التي يجب فيها المجيء بالضمير منفصلاً ولا يجوز المجيء به متصلاً.

طيب هذا هو الأصل أن يكون الضمير متصلا ولا يعدل عن اتصاله **إلا في المواضع التي ذكرناها ومنها:**

أن يتقدم على عامله أن يقع بعد إلا أن يكون محصوراً بإنما

أن يقع بعد إنْ أن يقع بعد ما أن يكون بعد عاطف (بعد حرف عطف)

أن يقع بعد إمّا أن يعرب مبتدأ أن يكون يقع منادى

وهذه هي المواضع التي يجب أن يأتي بالضمير منفصلا، أما ما عدها فإنه لابد أن تأتي به متصلاً، **لكنه قد** استثني من هذه القاعدة أمران، أعيد القاعدة ثم أذكر المستثنى منها .

القاعدة: أنه متى أمكن المجيء بالضمير متصلاً لم يعدل إلى انفصاله، فلا يأتي به منفصلاً، ويستثنى من هذه القاعدة **مسألتان:**

المسألة الأولى: أن يكون عامل الضمير عامل في ضميرين، أول هذين الضميرين أعرف من الثاني، وليس مرفوعا، هذا يتوجب علينا معرفة الضمائر من حيث التعريف، لأننا نقول أن يكون أولهما أعرف من الثاني، فما أعرف الضمائر، **الضمائر ثلاثة أقسام:**

إما للمتكلم وإما للمخاطب وإما للغائب

المتكلم : أعرف الضمائر، ويليه في التعريف **المخاطب** لأنه مشاهد أمامك، ثم يليهما في التعريف **الغائب**، فلابد أن يكون الترتيب حتى يجوز لك أن تأتي به متصلاً أو تأتي به منفصلاً أن يكون ترتيب هذين الضميرين على هذا التعريف، بحيث يكون المتكلم قبل المخاطب، أو المخاطب قبل الغائب، أو المتكلم قبل الغائب، يعني المتكلم في البداية، ما يسبقه المخاطب،

بل لا يكون الضميرين أيضاً للمتكلم، أو الضميران لا يكونان للمخاطب، أو لا يكونان أيضاً للغائب، فلابد أن يكون واحد منهما أعرف من الآخر، مرة ثانية أن يكون الضمير عاملاً في ضمير آخر، عامل الضمير هذا الذي يجوز لك أن تجعله متصلا أو أن تجعله منفصلا عاملاً في ضمير آخر، فالضمير الآخر أعرف من هذا الذي يجوز لك فيه الوجهان، أيضاً لا يجوز أن يكون الضمير المتقدم في محل رفع، بل يجب أن يكون في إما في محل نصب أو في محل جر وسأذكر الأمثلة إن شاء الله تعالى.

إذا قلت (أكرمتك) أكرم هذا فعل قد عمل في ضميرين هما التاء والكاف، هل يجوز أن تقول : "أكرمت إياك"؟

طبعاً: لا يجوز، ألم تقل أنه إذا كان الضمير المتقدم أعرف من الضمير الثاني فإنه يجوز في الضمير الثاني أن أقول أكرمتك وأكرمت إياك مثلاً؟ (قلت) لكنني اشترطت ألا يكون الضمير الأول مرفوعاً، والتاء هنا في محل رفع لأنها فاعل، فأكرمتك لا يجوز فيه إلا أن يأتي الضميران متصلين.

طيب قال الله سبحانه وتعالى: {فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ} هذا العامل أحيانا يكون فعلا غير ناسخ، وأحيانا يكون فعلاً ناسخاً، فإن كان العامل فعلاً غير ناسخ، وعندك اجتمع ضميران أولهما أعرف وأولهما ليس في محل رفع، بل في محل نصب أو محل جر، فإنه يجوز لك في الضمير الثاني أن تأتي به متصلاً، ويجوز لك أن تأتي به منفصلا، فلو كان في غير القرآن لجاز أن تقول (فسيكفك إياهم الله) ولا إشكال فيه، لكن في القرآن الكريم وهو الأفضل طبعاً، لم يرد في القرآن الكريم إلا الضمير جاء متصلاً.

يعني إذا كان العامل فعلاً غير ناسخ، واجتمع عندنا ضميران، أولهما أعرف من الثاني، وأولهما ليس مرفوعاً، جاز لنا في الضمير الثاني أن نأتي به متصلاً أو نأتي به منفصلاً، ما الأحسن؟ الأحسن أن نأتي به متصلاً، ما الحاصل في القرآن الكريم؟ الحاصل هو الأحسن، ذلك أنه لم يرد في القرآن الكريم إلا متصلاً، نطبق على هذه الآية نفسها قال الله سبحانه وتعالى {فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ}"يكفي" هذا فعل مضارع وليس من الأفعال الناسخة (من ظن وأخواتها يعني)، فسيكفيك هذا هو الضمير الأول، هم هذا هو الضمير الثاني، الضمير الأول للمخاطب، والضمير الثاني للغائب، أيهما أعرف طبعاً المخاطب أعرف من الغائب، طيب الضمير الأول ما موقعه من الإعراب؟ موقعه مفعول به، إذن ليس مرفوعاً، نعم ليس مرفوعاً، إذن يجوز فيه الوجهان، نعم يجوز في الضمير الثاني الوجهان، فيجوز أن تقول في غير القرآن {فَسَيَكْفِيكَهُمُ } و(فسيكفيك إياهم)، قال سبحانه وتعالى {إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا } {إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا } أين العامل؟ يسأل ما نوعه فعل ناسخ أو غير ناسخ ؟ ليس بناسخ، الضميران أين هما؟ "الكاف" في يسألك و"الهاء" (يَسْأَلْكُمُوهَا) أيهما أعرف الضمير الأول؟ الضمير الأول لأنه مخاطب والثاني غائب، ما موقعه من الأعراب ؟ في محل نصب، إذن اجتمعت الشروط نعم لو كان في غير القرآن يجوز أن نقول (إن يسألكم إياها) الجواب: نعم، قال الله تعالى: {أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ} أين الفعل يلزم أين الضميران الكاف والهاء أيهما أعرف ؟ الكاف، ما موقع الكاف من الإعراب ؟ موقعها النصب، يعني ليس في محل رفع؟ نعم، إذن اشتمل على الشروط كلها، نعم، يجوز في غير القرآن أن تقول {أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ}، نعم، وكذلك (أنلزمكم إياها وأنتم لها كارهون) نعم يجوز، وعلى هذا إذا اجتمعت كل هذه الشروط جاز في الضمير الثاني أن تأتي به متصلاً أو تأتي به منفصلاً.

الحلقة (٢٣)

المسألتان اللتان استثنيتا من القاعدة العامة للضمير

القاعدة العامة للضمير هي: أن الأصل في المجيء بالضمير الاختصار، والضمير المتصل أكثر اختصارا من الضمير المنفصل،

فكلما أمكننا المجيء بالضمير متصلا فإنه لا يعدل إلى انفصاله، يعني يؤتى به متصلا وجوبا، وقد استثنيَ من هذه القاعدة العامة مسألتان، نذكرهما.

المسألة الأولى: أن يكون عامل الضمير عاملا في ضميرين، أولهما أعرف، وليس مرفوعا، فحينئذ الضمير الثاني من هذين الضميرين يجوز لنا فيه أن نأتي به متصلا ويجوز أن نأتي به منفصلا على خلاف القاعدة العامة.

نأتي الآن إلى تفصيل الكلام في هذه القاعدة، فقولنا أن يكون العامل فما هو العامل؟

العامل في بعض الأحيان يكون فعلا غير ناسخ، وفي بعض الأحيان يكون فعلا ناسخا من ظن وأخواتها، أو مما ينصب مفعولين لكن هذين المفعولين ضميران، وأيضا قد يكون العامل اسما، لأن بعض الأسماء يعمل عمل الفعل، **ومن ذلك:** المصادر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، ولها شروط في أبوابها، ستذكر تفصيلا إن شاء الله تعالى، يعنى أنها لا تعمل مطلقا، بل تعمل بشروط معينة.

فنقول:

١.) إن كان العامل فعلا غير ناسخ، وقد عمل في ضميرين، أول هذين الضميرين أعرف، وليس محل الأول الرفع، فإنه يجوز لنا في الضمير الثاني أن نأتي به متصلا أو منفصلا.

← **فما الأولى حينئذ** ؟ الأولى أن نأتي به متصلا، وكل ما ورد في القرآن الكريم من هذا القبيل جاء متصلا، أما مثاله: فكقولك (سلنيه) أو (سلنـي إياه) فـ (سل) بمعنى اطلب، أو اسأل، والنون للوقاية والياء هي ياء المتكلم وهي مفعول به أول في محل نصب، والهاء التي بعدها ضمير مرة جاءت متصلة ومرة جاءت منفصلة، وهذا الفعل (سل) ليس من الأفعال النواسخ، وإنما هو فعل أمر، ولذلك جاز في الضمير الثاني أن يكون متصلا أو منفصلا، والأولى أن يكون متصلا.

ننتقل بعد هذا إلى بيان الضميرين، الضميران هما (الياء) و (الهاء)، الياء هذه للمتكلم، والهاء للغائب، فأيهما أعرف؟ بلا شك أن ضمير المتكلم أعرف من ضمير الغائب، إذن هي هنا مشتملة على القاعدة كلها، فالفعل هنا عامل في ضميرين هما الياء والهاء، وأول هذين الضميرين أعرف لأنه ياء المتكلم، وثانيهما يجوز فيه الاتصال والانفصال، وهو أن نقول (سلنيه) أو (سلني إياه)، هذا المثال قد ورد له شواهد من القرآن الكريم وهو قوله تعالى:

{إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا } "يسأل" هذا فعل غير ناسخ، والكاف مفعول به أول وهو أول الضميرين، والهاء ضمير للغيبة وهو أقل تعريف من الكاف، إذن يجوز في هذا الضمير أن يأتي متصلا أو منفصلا، ورد في القرآن متصلا، وفي غير القرآن يجوز أن نقول (إن يسألكم إياها) فيأتي منفصلا ولا إشكال فيه، وليس خاص في الشعر فقط، بل في الشعر والنثر.

ومنه قول الله سبحانه وتعالى: {أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ}، فـ"نلزم "هنا فعل مضارع وليس فعلا ناسخا، والكاف هو المفعول به الأول وهو أول الضميرين وأعرف من الضمير الثاني، لأن الضمير الثاني للغيبة، والهاء الضمير الثاني يجوز فيه أن نأتي به متصلا كما في الآية أو أن نأتي به منفصلا في غير القرآن، فنقول (أنلزمكم إياها) فتأتي به منفصلا، فهذان الوجهان جائزان.

مما ورد فيه الضمير الثاني منفصلا قول الرسول صلى الله عليه وسلم (إن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم)، "ملككم إياهم" الكاف هو الضمير الأول، وإياهم هو الضمير الثاني، فـ"إياهم" جاء هنا منفصلا جوازا، ولو أتي به متصل لقال (إن الله ملككموهم) لكنه جاء منفصلا وهو جائز، والضمير الأول هنا أعرف والثاني ليس بأعرف لأنه للغائب، والأول فللمخاطب، أما الجزء الثاني من الحديث (ولو شاء لملكهم إياكم) فيجب في الضمير الثاني أن يكون منفصلا، لماذا

؟ لأنه نقص شرط من الشروط التي ذكرناها ذلك أن الضمير الأول ملكهم للغائب، وإياكم للمخاطب، فأيهما أعرف؟ طبعا الثاني أعرف، وما دام الثاني أعرف فإنه يجب أن يأتى بالضمير منفصلا قولا واحدا.

٢. فإن كان العامل فيه اسما، كأن يكون مصدرا (العامل في ضمرين) قال: فيجوز، الوجهان أيضا، ولكن الفصل أولى واستشهد له المصنف بقول الشاعر:

لئن كان حبكِ لي كاذبا **** لقد كان حبيكِ حقا يقينا

الشاهد: أن حب، هنا، اسم وهو مصدر وقد عمل في ضمرين، هما، ياء المتكلم وكاف المخاطب، أما ياء المتكلم فهي أعرف بلا شك من كاف المخاطب، ولذلك جاء الضمير هنا متصلا، لا إشكال، لو جاء بمنفصل لقال: لقد كان حبي إياكِ، **والسؤال:** هل الوجهان جائزان؟ **والجواب:** نعم،

والسؤال الثاني: أيهما أفضل؟ **والجواب:** أن يأتي بالثاني منفصلا، لأن العامل هنا اسم، وليس فعلا، ولو كان فعلا غير ناسخ لكان، الاولى العكس، كما ورد ذلك في القرآن الكريم، والوجهان جائزان والفصل أولى.

٣. إذا كان الفعل ناسخا، بأن كان من أخوات ظن، مثلا وهي أفعال ناسخة تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين، فإن كان عمل هذا العامل في ضميرين، وأولهما أعرف من الآخر، لجاز في الضمير الثاني أن يؤتى به منفصلا أو متصلا، والأولى والأفضل كما يقول جمهور النحويين أن يؤتى بالضمير الثاني منفصلا.

ذلك كقول الشاعر:

أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء قلبك بالأضغان والإحن

فقوله : "حسبتك إياه"، هو موضع الشاهد، ومعنى البيت كنت أظنك أخا، ولكن تبين لي أن قلبك مليء بالأضغان والأحقاد، وكما قلنا الشاهد هو (حسبتك إياه)، فحسب فعل ناسخ لأنه من أخوات ظن، وقد عمل في ضميرين (الكاف) الضمير الأول و(إياه) الضمير الثاني، والضمير الثاني يجوز أن تأتي به متصلا فتقول (حسبتكه)، ويجوز كما جاء في هذا الشاهد (حسبتك إياه) أن تأتي به منفصلا، لكن المسألة في الترجيح أيهما أفضل؟

- **القول الأول:** يقول جمهور النحويين إن الأولى في الضمير الثاني أن يكون منفصلا.
- **القول الثاني:** ويرى الناظم وهو ابن مالك والرماني وهو نحوي أيضا وابن الطراوة، هؤلاء الثلاثة يرون عكس ما يراه الجمهور فيقولون إن الأولى أن يؤتى بالضمير متصلا.

◄ فما تعليل كل من القولين ؟

-الجمهور يقولون إن الأصل في الخبر أن لا يكون ضميرا متصلا، وأصل المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها أصله خبر.

-أما ابن مالك والرماني وابن الطراوة عندهم توجيه آخر، يقولون ألم تقولوا إن الأصل في الضمير أن يكون متصلا، فكذلك هنا نفضل أن يكون الضمير متصلا، لأن هذا هو الأصل في الضمير.

وشاهدهم قول الشاعر:

بلِّغت صنع امرئ بَرٍّ إخالُكَه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

شرح البيت بلغني أن هناك من فعل خيرا وبراً، فظننت أنك هو، لأنك تبادر إلى عمل الخيرات.

الشاهد أين هو في قوله (إخالكه)، (الكاف) هو الضمير الأول، وهو للمخاطب، وهو أعرف من الضمير الثاني، (الهاء) هو الضمير الثاني، وليس أعرف لأنه للغائب والأول للمخاطب، ففي هذا الضمير الثاني يجوز (إخالكه) الهاء أن تأتي به متصلا

ويجوز أن تأتي به منفصلا على التعليل المذكور سابقا، ولكن الأفضل عند الناظم وهو ابن مالك والرماني وابن الطراوة أن يؤتى به متصلا، كما في هذا البيت، ولكن لو جاء به منفصلا لجاز فنقول (إخالك إياه).

المسألة الثانية التي استثنيت من القاعدة العامة للضمير: أن يكون الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها، فيجوز فيه الاتصال والانفصال، (كان أصبح أمسى ظل بات صار ليس مابرح مافتئ مادام مازال ماانفك) ١٣ أداة.

فإذا وقع الضمير خبرا لكان أو إحدى أخواتها سواء أكان اسمها ضمير أم لم يكن، فإنه يجوز في هذا الضمير الاتصال أو الانفصال.

فما الأفضل في ذلك ؟

الجمهور يرون أن الفصل في الضمير أولى، وتعليلهم أن الأصل في الخبر أن يكون ضميرا منفصلا أو اسما ظاهرا، وأن لا يكون ضميرا متصلا.

أما ابن مالك وهو الناظم والرماني وابن الطراوة يرون أن الأفضل فيه أن يؤتى به متصلا، قالوا لأن الأصل في الضمير أن يكون متصلا، والمسألة في هذا سهلة، وما دام أن فيها خلاف فلك أن تختار ما تشاء، أو تعمل ما تشاء.

طيب ما شاهد الجمهور ؟ شاهدهم قول الشاعر:

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير

الشاعر يصور حال امرأة رأته، وقد تغير حاله من الهزال والضعف لفقد محبوبته، فتقول هذه المرأة لإن كان هو الذي أعهده سابقا، لإن كان إياه: لقد تغير عن ما عهدناه فيه، والإنسان قد يتغير: وهذا حال الإنسان.

موضع الشاهد: في قوله (لئن كان إياه) فـ (إياه) ضمير منفصل وقد وقع خبرا لكان، واسمها طبعا ضمير مستتر يعود على الشاعر الذي رأته المرأة. فـ (إياه) يجوز أن تأتي به منفصلا كما في البيت، ويجوز الإتيان به متصلا فتقول (لئن كانه) والوجهان جائزان.

ومما جاء متصلا كما يراه الناظم والرماني وابن الطراوة قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إن يكنه فلن تسلط عليه) هذا شخص يقال له ابن الصياد، يقال إنهم رأوه في المدينة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، فظنوا أنه المسيح الدجال، لأنه كان فيه بعض صفات المسيح، فاتجهوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فأخبروه، وكان عمر موجودا رضي الله عنه، فقال عمر: لأقومن فأقتله، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم، إن يكن هذا الرجل الذي رأوه هو المسيح فلن تستطيع قتله، لأن الله قد قدر له أن يفتن الناس وأن يبقى عمرا طويلا، وأن المسيح عيسى عليه السلام هو الذي سيقتله، وإن لم يكن هو فلا فائدة لك في قتله.

الشاهد عندنا في قوله (إن يكنه) فإن الضمير هنا جاء متصلا، وهو خبرا لكان، والتقدير (إن يكن إياه) وهذا أي المجيء به منفصلا هو الأفضل عند جمهور النحويين، أما المجيء به متصلا كما ورد في الحديث فهو الأولى عند الناظم ابن مالك والرماني وابن الطراوة.

القاعدة في الضمير : في المسألة الأولى أن يكون العامل عاملا في ضميرين، فلا يصلح أن يكون عاملا في اسم وفي ضمير بل لا بد أن يكون عاملا في ضميرين، هذا الشرط الأول، وأولهما أعرف من الثاني هذا الشرط الثاني، وأولهما ليس في محل رفع وهذا الشرط الثالث.

نأتي الآن إلى نقض هذه الشروط : فلنفرض أن هذا العامل لم يعمل في ضميرين، بل عمل في اسم وضمير، فالضمير يجب أن

يكون متصلا فتقول مثلا: (ضربك محمد)، فلا يجوز أن تقول (ضرب إياك محمد)، ولو كان الضمير في محل رفع لقلت (ضربت زيدا) فهو في كلا الحالتين يجب أن يكون متصلا.

كذلك لو فرضنا أن الضمير الأول جاء في محل رفع، فحينئذ يجب أن يأتي الضميرين متصلين كقولك (أكرمتك) فالضمير الأول (التاء) جاء في محل رفع لأنه فاعل، فالضمير الثاني (الكاف) يجب أن يأتي متصلا.

كذلك لو فرضنا أن الضميرين جاء الثاني منهما أعرف من الأول، فيجب في الضمير الثاني أن يكون منفصلا ومنه قول الرسول صلى الله عليه وسلم (ولو شاء لملكهم إياكم) فإن إياكم للمخاطب وهم للغائب والمخاطب أعرف من الغائب.

طيب لو فرضنا أن الضميرين تساويا في الرتبة، فحينئذ يجب في الضمير الثاني أن يكون منفصلا، ولا يجوز أن يأتي متصلا كقولك (أعطيتني إياي) أو (أعطيتك إياك) أو (أعطيته إياه) وقد أجازوا على قلة إذا اتفقا الضميران أي تساويا في الغيبة، واختلفا لفظيهما، وبعضهم يخص ذلك بالشعر أن تأتي بالضمير الثاني متصلا، ومنه قول الشاعر:

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة أنالـهماهُ قفُو أكرم والد

الشاهد عندنا أن هما للغيبة والهاء للغيبة، وقد جاء بالضمير متصلا، والضميران متفقان في الغيبة، والضميران مختلفان في اللفظ، لأن الأول (هما) والثاني (هُ) فحينئذ جاز ولكنه في الشعر، فإذا اتفق الضميران فلا يجوز إلا في الغيبة.

الحلقة (٢٤)

بعض أحكام نون الوقاية:

نون الوقاية: حرف يؤتى بها لتقي الفعل من الكسر، يعنى الأصل في المجيء بنون الوقاية أن تكون واقية للفعل من الكسر، وما الذي يكسر الفعل ؟ يكسره إذا جاءت بعده ياء المتكلم، لأن ياء المتكلم لا بد أن يكون الذي قبلها مكسورا، وحينئذ فهذه النون سيكون عليها الكسر ويسلم الفعل من الكسر، هذا هو الأصل في المجيء بنون الوقاية، لكن هذه النون بالنسبة للكلام، والكلام عندنا ثلاثة أنواع (اسم أو فعل أو حرف) وياء المتكلم تلحق الأسماء، والأفعال، وتجيء أيضا بعد الحروف، فمتى يجوز المجيء بنون الوقاية؟ أو متى يجب المجيء بها ؟

لنون الوقاية خمس حالات أو أحكام:

الحكم الأول: وجوب المجيء بها.

الحكم الثاني: أن يترجح المجيء بها.

الحكم الثالث: أن يتساوى الأمران.

الحكم الرابع: أن يقل المجيء بها.

الحكم الخامس: أن يمتنع المجيء بها.

اعلم رحمك الله أن ياء المتكلم كما ذكرنا في أول باب الضمير لها محلان من الإعراب، فهي إما أن تكون في محل نصب وإما أن تكون في محل جر.

فإذا كانت في محل نصب: فذلك يعني أنه تقدم عليها فعل أو شبهه، / وإن كانت في محل جر: فمعنى هذا أن المتقدم عليها مضاف، وحينئذ يكون اسما أو حرف جر.

الحكم الأول: مواضع، وجوب الإتيان بنون الوقاية:

١- يجب الإتيان بها إذا كانت ياء المتكلم منصوبة بفعل، سواء كان هذا الفعل ماضيا، أو مضارعا، أو أمرا، أو فعل استثناء، أو

تعجب، أو فعل ناسخ، كل هذه الأنواع يجب الإتيان بنون الوقاية وذلك ليسلم الفعل من الكسر، لأن الجر لا يجوز أن يأتي في الأفعال وإنما يختص بالأسماء، يقول الشاعر:

تمل النداما ما عدانـي

فكلمة (عدا) فعل استثناء وقد جاءت بعدها ياء المتكلم، فوجب الإتيان "بنون الوقاية"، ولا يجوز أن تقول (عدايا) (بل يجب أن تقول ما عداني) وتقول (أكرمني محمد، ويكرمني محمد، وأكرمني يا محمد) وهذه أفعال ماض ومضارع وأمر، وتقول (ما أفقرني إلى عفو الله) وهذا فعل تعجب، وسُمع من العرب من يقول (عليه رجلا ليسنـي) الشاهد في قوله (ليسني) فإن ليس من أخوات كان، وقد جاءت بعدها ياء المتكلم، وهذه نون الوقاية جاءت فاصلة بين الفعل وياء المتكلم وجوبا.

هل ورد شيء من الأفعال جاءت ياء المتكلم منصوبة به ولم تأتي نون الوقاية؟ لم يرد فيما أعلم إلا في شاهد واحد وهذا الفعل هو كلمة (ليس) **وهو قول الشاعر:**

عددت قومي كعديد الطيس　　إذ ذهب القوم الكرام ليسي

الشاهد : عندنا في قوله (ليسي) فإن ليس قد جاءت ناصبة لياء المتكلم ولم يؤتى بنون الوقاية معها، وتوجيه هذا أنه لضرورة الشعر حتى يستقيم الوزن، فلو قال (ليسني) لانكسر الوزن، وعلى هذا فلا يجوز حذف نون الوقاية في الفعل إلا للضرورة الشعرية كما في هذا البيت.

٢- يجب الإتيان بنون الوقاية مع بعض أسماء الأفعال التي تنصب ياء المتكلم، فإذا كان الناصب لياء المتكلم اسم فعل فإنه يجب المجيء بنون الوقاية ومثال:

دراكني بمعنى أدركني فـ (دراك) اسم فعل أمر، ناصب لياء المتكلم فوجب الإتيان بنون الوقاية بعده، ومنه قوله بعضهم: (عليكني) بمعنى الزمني وهو اسم فعل أمر نون الوقاية معه واجبة.

٣- يجب الإتيان بنون الوقاية مع حرفين من حروف الجر، وعددها عشرون وحروف الجر، لا يجوز الإتيان بنون الوقاية معها إلا مع هذين الحرفين وهما (من وعن)، فتقول (أخذت هذا القلم منِّي) بتشديد النون في قولك (منِّي) والنون المشددة بحرفين، الأول ساكن والثاني نون الوقاية، (وسألت عنِّي) بتشديد النون كذلك في (عنِّي)، وحروف الجر كما عدها ابن مالك عشرون حرفا فقال:

هاك حروف الجر وهي: (من إلى حتى خلا حاشا عدا في عن على مذ منذ رب اللام كي واو والتاء والكاف والباء ولعل ومتى)، وبعضهم عدها واحد وعشرون فيقول إن (لولا) إذا دخلت على بعض الضمائر تكون حرف جر، نحو (لولاه، ولولاك، لولاي)، لكن أكثر النحويين لا يعتد بهذا، الحاصل أن حروف الجر كلها ممنوع الإتيان معها بنون الوقاية، إلا مع هذين الحرفين (من وعن)، إذن صار عندنا ثلاثة مواضع تجب معها نون الوقاية (الفعل – اسم الفعل – من وعن)

٤- من مواضع الوجوب عند سيبويه وحده دون بقية النحويين (ليت)، وكل ما ورد في القرآن الكريم دخلت فيه ليت على ياء المتكلم وجدت معها نون الوقاية، قال الله تعالى: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا} وجمهور النحويين يقولون ليست بواجبة مع (ليت) لكنها مترجحة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى: أن نون الوقاية مع ليت مترجحة وليست بواجبة.

والشاهد على جواز عدم إدخال نون الوقاية على ليت هو قول الشاعر وهو منسوب إلى ورقة بن نوفل بن عم خديجة رضي الله عنها زوج الرسول صلى الله عليه وسلم وهو قوله:

فياليتـي إذا ما كان ذاكم　　ولجت وكنت أولهم ولوجا

ماذا يقصد الشاعر بهذا؟ لما جاءته خديجة رضي الله عنها تصف له حال الرسول صلى الله عليه وسلم حين نزل عليه الوحي، قال لها إنه سيحارب ويخرج من بلده...إلخ، فأنكرت ذلك خديجة رضي الله عنها، وقالت أو يكون ذلك؟ قال ما جاء نبي بمثل ما جاء به إلا وأخرج، ثم قال هذا البيت أو قال القصيدة التي فيها هذا البيت.

(فياليتـي) أي حين يكون خروج الرسول صلى الله عليه وسلم ودعوته ليتي أن أكون حيا قويا لأنه كان في آخر أيامه، (ولجت) أي دخلت في الإسلام، (وكنت أولهم ولوجا) لأنه يعرف حقيقة الرسول صلى الله عليه وسلم، والشاهد عندنا في قوله (فياليتـي).

ماذا يقول الجمهور وماذا يقول سيبويه في هذا الشاهد؟؟ سيبويه يقول هذا المثال حذفت منه نون الوقاية للضرورة الشعرية، لأنه يرى وجوب نون الوقاية.

غير سيبويه وهم جمهور النحويين يقولون هذا المثال جاء على الوجه المرجوح، وكان الراجح أن يأتي بنون الوقاية في هذا الموضع.

إذن مواضع وجوب نون الوقاية ثلاث متفق عليها ورابع مختلف فيه أما الثلاثة المتفق عليها فهي:

١/الفعل، ٢/ واسم الفعل، ٣/ و"من وعن" من حروف الجر خاصة، /٤ و"ليت" عند سيبويه وهذه مختلف فيها بين النحويين.

انتهينا من مواضع نون الوقاية وجوبا، لكن بقية كلمة في قول الله تبارك وتعالى: {أَفَغَيْرَ اللهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ} وردت فيها ثلاث قراءات القراءة الأولى (تأمرونِّي) بتشديد النون، والثانية ((تأمرونني)) بنونين منفصلتين، والثالثة (تأمرونـي) بنون مخففة، فأين نون الوقاية على القراءة المخففة؟

طبعا **الجواب** أن النون التي في آخر الفعل أغنت عن نون الوقاية، أو تكون نون الوقاية هي هذه وقد حذفت نون تأمرون تخفيفا، والوجهان جائزان.

الحكم الثاني: مواضع ترجح المجيء بنون الوقاية، يترجح المجيء بنون الوقاية في أربعة مواضع:

١- مع ليت عند جمهور النحويين كما أشرنا سابقا، فإن جمهور النحويين يرون أن نون الوقاية مع ليت راجحة ولكنها ليست بواجبة، كما ذكرنا في المثال السابق (فياليتي).

٢-٣-٤- في ثلاث كلمات: هي أسماء

١/ لدن بمعنى عند.

٢/ قد بمعنى كافٍ.

٣/ قط بمعنى كافٍ أيضاً.

أما لدن فقد ورد في قول الله سبحانه وتعالى: (قد بلغت من لدنـي عذرا) ورد في هذه الكلمة لدني قراءتان، لدنـي ولدنِّي بالتشديد، مع أيهما ثبتت نون الوقاية؟ طبعا مع التشديد، لكن مع التخفيف ما عندنا إلا نون واحدة، فمع التشديد يكون على الوجه الراجح، وبتخفيف النون من لدني يكون على الوجه المرجوح، والوجهان جائزان لا أشكال فيهما.

أما قد وقط فهما اسمان بمعنى كافٍ، وقد ورد معهما إثبات ياء المتكلم وحذفها، مرة في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم سيأتي بعد قليل، ومرة في شاهد شعري.

أما حديث الرسول فإنه قد قال فداه أبي وأمي صلى الله عليه وسلم (إن جهنم لا تزال حين يسألها الله سبحانه وتعالى فيقول :هل امتلأتي ، فتقول: هل من مزيد) أي تطلب الزيادة من أهلها أعاذنا الله وإياكم أن نكون من أهلها، (فيضع الرحمن عز

وجل قدمه فيها) يعني في النار، قال في بعض روايات الحديث (فينزوي بعض النار إلى بعض) يعني (يتجمع) فتقول النار (قطني قطني) وفي رواية (قطي قطي)، وفي رواية (قطِ قطِ) يعني كافيني أو كافيَّ أو كافٍ، قطني، ورواية قطي، ورواية قدني، ورواية قدي، ورواية قدٍ وعلى هذين الوجهين إن ثبتت نون الوقاية في هذه الرواية في إحدى الروايتين فهو على الوجه الراجح، وإن حذفت نون الوقاية فهو على الوجه المرجوح، قدني وقطني، فإثبات نون الوقاية على الوجه الراجح، وعلى الوجه المرجوح حذف نون الوقاية.

ومن ذلك ما ورد في قول الشاعر وهو هجاء في عبدالله بن الزبير رضي الله عنه:

قدني من نصر الخبيبين قدي　　ليس الإمام بالشحيح الملحدي

الشاهد في قوله "قدني" فإن نون الوقاية قد ثبتت في المسألة الأولى، وقوله أيضا قدي وهذه قد حذفت فيها، وهي في بيت واحد من الشعر، مرة ثبتت نون الوقاية، ومرة حذفت نون الوقاية، والوجهان جائزان بدون شك، لكن الراجح أن تذكر نون الوقاية بعد قد، والمرجوح أن تحذف نون الوقاية بعد قد.

الحكم الثالث: وهو تساوي الأمران في المجيء بنون الوقاية وحذفها:

يتساوى الأمران في أربعة أحرف، تأتي ياء المتكلم منصوبة بها وهي (إنّ – وأنّ – وكأنّ – ولكنّ)

وكل هذه الأوجه جائزة، ومما وردت فيه إنّ وحذفت أحيانا قول الشاعر:

وإنـي على ليلى لزار وإننـي　　على ذاك فيما بيننا مستديمها

الشاهد في قوله إني في الجزء الأول من البيت، وقوله وإنني، فإنه قد حذفها من الأول وأثبتها في الثاني، والوجهان جائزان على السواء، ولا خلاف بين النحويين في ذلك، إن قلت: إني، جاز، وإن قلت إنني، جاز أيضا.

الحلقة (٢٥)

نون الوقاية في الأصل تأتي قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم ضمير يكون أحيانا في محل نصب، وأحيانا في محل جر.

فإن كانت الياء في محل نصب بالفعل فإنها تجب معه نون الوقاية.

وإن كانت الياء في محل نصب باسم الفعل وجبت معه نون الوقاية.

وإن كان الياء في محل نصب بـ (ليت) فوجبت أيضا نون الوقاية معه عند سيبويه.

وإن كانت الياء في محل جر بمن وعن وجبت معها نون الوقاية.

وإن كانت الياء بعد "لدن أو قط أو قد أو ليت" عند الجمهور كانت نون الوقاية راجحة.

ويتساوى الأمران المجيء بنون الوقاية وعدم المجيء بها مع أربعة من الحروف، هذه الأحرف هي إن وبعض أخواتها (إن وأن وكأن ولكن) فإنه يتساوى الأمران (أتيت بنون الوقاية أو لم تأت بها).

• مما وردت فيه ولم ترد فيه قول الشاعر:

وإنـي على ليلى لزار وإننـي　　على ذاك فيما بيننا مستديمها

زار: عاتب، مستديمها: مستبقيها، يعني حتى لوكنت عاتبا عليها فإنني مستديم لحبها وأنا لا يمكن أن أتركها لكني مع ذلك أعتب عليها بعض تصرفاتها.

والشاهد في قوله: وإنـي وإننـي فقد جاء مرة بحذف النون في الأول والثاني بإثبات النون والوجهان جائزان على السواء.

• قال الشاعر: إنـي إذا ما حدث ألم　　أقول ياااللّٰهُمَّ ياااللّٰهُمَّ

الشاهد قوله: إني حذفت معها نون الوقاية.

• وقال الآخر: أموت أسى يوم الرجام وإننـي *** يقينا لرهن بالذي أنا كائد

الرجام (الحرب) **الشاهد** قوله: إننـي فقد وردت فيه نون الوقاية.

• قال الشاعر: كأنـي لم أركب جوادا للذة ***ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال

الشاهد قوله: كأنـي فقد حذفت معها نون الوقاية.

• **وفي قال الآخر:** كأننـي نصب مظنا تماطله حما تخونه حما وتندمل

الشاهد قوله: (كأننـي) ثبتت معها نون الوقاية.

• وقال الشاعر: ولكننـي أمضي على ذاك مقدما إذا بعض من يلقى الخطوب تكعكما

الشاهد قوله: (ولكننـي) حيث جاءت معها نون الوقاية.

• وقال الشاعر: أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباك تخوفيني

الشاهد قوله: لابد أني هنا حذفت معها نون الوقاية.

• وقال الآخر: ألا زعمت بسباسة اليوم أننـي كبرت وألا يحسن السر أمثالي

الشاهد قوله: أننـي فقد أثبتت معها نون الوقاية، والوجهان جائزان، الإثبات والحذف مع كأن ومع لكن ومع إن ومع أن.

الإثبات كأن تقول: كأنني، لكنني، أنني، إنني، والحذف كأن تقول: : كأني، لكني، أني، إني.

هذا هو الموضع الذي يتساوى فيه الأمران، يعني يجوز أن تأتي بنون الوقاية ويجوز أن تحذفها، والوجهان لاخلاف في كونهما متساويين الإثبات والحذف عند جميع النحويين.

الحكم الرابع: من أحكام المجيء بنون الوقاية: فهو إثباتها قليلا، يعنى الراجح عدم إثباتها ولكن يجوز أن تأتي بها، وذلك مع كلمة واحدة وهي (لعل) عند جمهور النحويين يرون أن الأولى ألا تأتي معها بنون الوقاية، وكل ما ورد في القرآن الكريم من لعل ناصبة لياء المتكلم، لم تأت معها نون الوقاية، ومن قول الله سبحانه وتعالى على لسان فرعون إذ قال: { وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا } ، **الشاهد** في قوله لعلي فقد حذفت معها نون الوقاية والوجهان جائزان.

أما إثباتها فقد ورد ولكنها قليل، ومنه قول الشاعر وهو يخاطب زوجه:

أريني جوادا مات هزلا لعلنـي أرى ما ترين، أو بخيلا مخلدا

الشاهد في قوله لعلنـي فقد جاء بنون الوقاية، وهذا على الوجه المرجوح، لأن الكثير في نون الوقاية مع لعل أن تكون محذوفة، فقد سبق لنا أن ذكرنا ثلاثة أحكام لنون الوقاية: الوجوب، الرجحان والتساوي، والمرجوحية أن يكون قليلا.

الحكم الخامس من أحكام نون الوقاية: الامتناع: يمتنع المجيء بنون الوقاية في موضعين وهذان الموضعان يشملان صورا كثيرة جدا.

الموضع الأول: أن تكون ياء المتكلم مجرورة بأي اسم من الأسماء تضيفه إلى ياء المتكلم فإنه تمتنع معه نون الوقاية، إلا ثلاثة أسماء هي (لدن وقد وقط) قال الله سبحانه وتعالى:{ قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا }، وما ورد من الحديث حينما ذكر أن الرحمن يضع رجله أما قد وقط كما جاء في حديث الرسول النار فينزوي بعضها إلى بعض ثم تقول قدني قدني وفي رواية قدي قدي، وفي رواية قطني قطني، وفي رواية قطي قطي.

هذه الكلمات الثلاث فقط من الأسماء يترجح المجيء بنون الوقاية معها، لكن بقية الأسماء لا يجوز المجيء بنون الوقاية.

ما الأسماء الأخرى؟ انظر إلى كلمة كتاب وأضفه إلى ياء المتكلم ماذا كنت ستقول، هل كنت ستقول (كتابني)، لا، أصلا الأسماء من العلامات التي تميزها أن تكون مجرورة، فلا يمنع أن يكون ما قبل ياء المتكلم مكسورا فتقول كتابي وقلمي وحقبتي وبيتي ونظارتي وعِقالي ويدي، الخ.... وأي اسم فإنك تجعله قبل ياء المتكلم بدون نون الوقاية، ولا يجوز المجيء بنون الوقاية قبل ياء المتكلم إذا كان المضاف إليها اسما، أي اسم كان غير الأسماء الثلاثة لدن وقد وقط.

الموضع الثاني: فهو كل حروف الجر ماعدا حرفين، هما (من وعن) فتجب معهما نون الوقاية ولا تحذف، أما بقية حروف الجر فإنها لا تجوز معها نون الوقاية.

ماهي هذه الحروف؟؟ مثلا في تقول فيّ، إلى تقول إليّ، على تقول عليّ، الباء مررت بي، ما كان من حروف الجر يدخل على الضمائر فإذا دخل على ياء المتكلم فإنها تمتنع معه نون الوقاية ما عدا هذين الحرفين (من وعن).

الشاهد الأول: قول الشاعر: أيها السائل عنهم وعنـي　　لست من قيس ولا قيس منـي

الشاهد في قوله (منـي بكسر النون، وعنـي بكسر النون) لم يأتي بنون الوقاية مع أنها تستحق أن تأتي معها وجوبا، لماذا لم يأت بها في هذا الشاهد؟؟ إنه لم يأت بها هنا لضرورة الشعر، لأنه لو أتى بها لنكسر الوزن، لو قال بتشديد النون في عني ومني لنكسر البيت، وهذا الحذف للضرورة الشعرية.

ومنه أيضا قول الشاعر: في فتية جعلوا الصليب إلههم　　حاشاي إني مسلم معذور

الشاهد: في قوله: حاشاي لماذا لم يقل حاشانـي لأنه عد حاشى هنا حرف جر، وحرف الجر لا تجيء معه نون الوقاية إلا مع الحرفين من وعن.

تنبيه: الكلمات التي تدل على الاستثناء ثلاث كلمات هي: (خلا وعدا وحاشا) هذه الكلمات الثلاث في بعض الأحيان تعدها فعلا وفي بعض الأحيان تعدها حرف جر، فإن عددت هذه الكلمات فعلا للاستثناء فإنها تجب معها نون الوقاية وجوبا، فتقول حاشانـي و عدانـي و خلانـي) خلا وعدا إذا دخلت عليهما ما وجبت نون الوقاية، لأنهما حينئذ فعلان قولا واحدا، وإن خالف هنا الأخفش فهو يرى أن ما يجوز أن تكون حرف زائد، فإذا دخلت لا يعتد **بها**، والصواب قول الجمهور.

أما حاشا فلم يرد دخول ما عليها إلا في قول بعضهم: ما حاشا قريشا أي ما استثناهم، ولكن حاشا فيما يظهر في هذه الجملة ليست من أدوات الاستثناء، لكنها فعلا بمعنى استثنى، وليست أداة استثناء.

الخلاصة: إذن متى ما دخلت ما على خلا وعدا وجبت نون الوقاية، إذا لم تدخل ما على خلا وعدا وحاشا، فإن عددت هذه الكلمات أفعالا وجبت نون الوقاية، وإن عددت هذه الكلمات حروفا امتنعت نون الوقاية، إذن متى ما كانت ياء المتكلم مجرورة سواء كان جرها بإضافة اسم إليها فإن نون الوقاية ممنوعة فيما عدا لدن وقد وقط، وإن كانت ياء المتكلم مجرورة بحرف جر أي حرف كان فإنها تمتنع معها نون الوقاية إلا مع حرفين هما من وعن.

إذن تجب نون الوقاية في أربعة مواضع، ثلاثة متفق عليها وواحد مختلف فيه، أما الثلاثة المتفق عليها فهي:

- مع الفعل سواء كان ماضيا أم مضارعا أم أمرا أم فعلا دالا على الاستثناء أم فعلا دالا على التعجب، أي فعل من الأفعال تجب معه نون الوقاية، فتقول: يكرمني وأكرمني وأكرِمني وما أفقرني وما أكرمني ونحو ذلك هذا مع الفعل واجبة نون الوقاية.

o والموضع الثاني : الذي تجب معه نون الوقاية هو مع اسم الفعل، وذلك نحو قولك (دراكني) بمعنى أدركني و(عليكني) بمعنى الزمني ونحو ذلك، وقد قالوا بالنسبة للفعل: عليه رجل (ليسني) يعني غيري فوجبت معه نون الوقاية، أما حذفها في قول الشاعر: عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي، فهذا للضرورة الشعرية.

o وتجب أيضا مع من وعن من حروف الجر، فتقول مني وعني وجوبا، وتجب مع ليت عند سيبويه فتقول ليتني وجوبا، ولو حذفتها فإن سيبويه يقول إنما حذفت للضرورة وليس جوازا، لكن جمهور النحويين يرون أن حذف النون مع ليت مترجح لكنه ليس بواجب، ولذلك فإذا حذفت النون الوقاية مع ليت فلا يعدونه من الضرورة ولا يلزمون أن يكون ذلك في باب الشعر دون النثر بل يجوز في الشعر والنثر لكن الأولى أن تثبت نون الوقاية، وهذه مواضع الوجوب.

أما مواضع الرجحان فهي:

١/ ليت عند غير سيبويه، عند جمهور النحويين.

٢ / لدن وقد وقط ، فإن هذه أسماء تضاف إلى ياء المتكلم يترجح معها نون الوقاية، لدن بمعنى عند، وقد بمعنى كاف، وقط بمعنى كاف، وإذا لحقتها نون الوقاية فهي حينئذ من باب الرجحان، وإذا حذفت معها نون الوقاية فهي حينئذ من باب القلة، وذكرنا لها شواهد فيما مضى.

أما الذي يتساوى فيه الأمران يعني المجيء وعدم المجيء فهو:

أربعة أحرف هي إن (إني وإنني)، كأن (كأني وكأنني)، أن (أني أنني)، لكن (لكني ولكنني)، هذه يتساوى فيها الأمران المجيء وعدم المجيء.

أما ورود نون الوقاية قليلا فمع كلمة واحدة هي:

لعل، لم ترد في القرآن إلا محذوفة معها نون الوقاية يعني لم تثبت معها، لكنه ورد في الشعر في قول الشاعر:

أرينـي جودا مات بخلا لعلنـي أرى ما ترين أو بخيلا مخلد

وحينئذ فإن نون الوقاية قد ثبتت مع لعل وهذا قليل ولكنه ليس ممنوعا، لذلك لا نقول إن ثبوتها مع لعل من باب الضرورة، لا بل نقول هذا ثبوتها قليل وليس بكثير.

الامتناع : أي اسم تضيفه إلى ياء المتكلم تمتنع معه نون الوقاية إلا ثلاثة أسماء (لدن، قد، قط)، وتمتنع أيضا مع كل حروف الجر عدا حرفين هما (من وعن) فإنهما تجب معهما نون الوقاية.

الحلقة (٢٦)

الباب الثاني من أبواب المعارف العلم

العلم هو النوع الثاني من أنواع المعارف، حيث قد انتهينا من الحديث عن النوع الأول وهو الضمير.

وقد اختلف النحويين في أيهما أعرف أهو الضمير أم العلم، وأغلب النحويين يرون أن الضمير أعرف من العلم، ولذلك فقد بدأ به ابن هشام يرحمه الله وابن مالك في ألفيته، وكثير من النحويين يبدؤن بالضمير.

و العلم أمثلته كثيرة مثل: محمد، عبدالله، سلطان، زين العابدين، الرياض، مكة، مصر، القبائل وهكذا، كلها أعلام.

عند تعريف العلم يجب تقسيمه إلى قسمين، لأنه لا يوجد تعريف واحد يشمل هذين القسمين:

قسم يسمونه بالعلم الشخصي.

وقسم يسمونه بالعلم الجنسي.

حتى منزلتهما في التعريف يعني كونهما في المنزلة الثانية من المعارف فيه نظر، لأن العلم الشخصي هو فعلا في المنزلة الثانية من المعارف، أما العلم الجنسي فهو قريب من النكرة.

١/ العلم الشخصي: تعريفه: هو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا.

شرح التعريف: قوله اسم هذا يخرج الفعل والحرف، فإنها لاتكون أعلاما، صحيح أنه قد يسمى بالفعل مثل كلمة شمر، لكن ليس الفعل (ضرب يضرب اضرب) إلى آخره ليست أعلاما إلا أن تسمي بها، إذا سميت بها انتقلت من باب الفعلية إلى باب العلمية.

يعيّن: يعني يحدد، مسمّاه: يعني ما وضع اسما له، وهذا يخرج النكرة فإن النكرات كلها لا تعين مسماها، فمثلا كتاب لا يعين كتابا بعينه، ومثلا رجل لا يعين رجلا بعينه، امرأة لا تعين امرأة بعينها، فإذن العلم اسم يعين مسماه، فالذي يعين مسماه تدخل معه جميع أنواع المعارف، فإنها تعين مسماها، فكيف نخرجها؟ قال:

قوله تعيينا مطلقا تخرج المعارف، كيف؟ قال: تعيين العلم لمسماه لا يحتاج إلى قرينة، وتعيين بقية المعارف إلى مسماها تحتاج إلى شيء آخر، فمثلا تعيين الضمير لمسماه ضمير متكلم، ضمير مخاطب، ضمير غائب، لا يعين إلا بأمرين هما: مثلا الإضمار والتكلم أو الإضمار والخطاب أو الإضمار والغيبة.

مثلا الأسماء أسماء الإشارة تعين مسماها لكن بواسطة الإشارة، فإنك تقول هذا وهذه، وتقول هذان، تقول هؤلاء، أما العلم فإنك بمجرد ما تقول محمد ينصرف الذهن إلى ما بينك وبين المخاطب عهد فيه، ينصرف إلى محمد المعروف بينك وبين المخاطب.

الأسماء الموصولة مثلا هي من أنواع المعارف وهي تعين مسماها لكن بواسطة الصلة، فإنك تقول مثلا جاء الذي، الذي اسم موصل لم يتم إلى الآن وليس له معنى، حتى تقول جاء الذي قابلته أمس، حينئذ يتعرف، فإذن المعارف كلها تخرج من قولنا في التعريف" تعيين "مطلقا، لأن العلم يعين مسماه تعيين مطلقا.

وعندنا مشكلتان يسيرتان سنحلهما إن شاء الله تعالى، هناك من يقول إذا قلت شمس، كلمة شمس معرفة وإلا نكرة، إنها نكرة، وإذا قلت قمر كلمة قمر معرفة وإلا نكرة إنها نكرة، هل تعين مسمى شمس حينما تقول شمس نعم وينصرف الذهن إلى هذه الشمس المعروفة، وحين تقول قمر ينصرف الذهن إلى القمر المعروف، فكيف تقول أن قولك اسم يعين مسماه يخرج النكرات مع أنه تعين هذا.

والجواب عن هذا أن يقال إن كلمة شمس في الأصل لم توضع لتكون دالة على فرد واحد، ولكنها وضعت لتدل على كل كوكب يظهر نهارا فيزيل نوره ظلام الليل، لكن ما صار عندنا إلا واحد من هذا الجنس، يعني كان الأصل أن يكون لجنس كثير يدخل تحته أفراد، ولكن لم يأت عندنا إلا واحد من هذا ومثله كلمة قمر.

يسأل سائل فيقول: أنت تقول في تعريف العلم الشخصي أنه يعين مسماه تعيينا مطلقا، لنفرض أن عندك ثلاثة أشخاص أو أكثر كل واحد اسمه محمد، حينما تقول يا محمد من يستجيب لك من هؤلاء الثلاثة؟ من يجيب نداءك؟ أليس المتخيل أن كل واحد من الثلاثة سيجيبك؟

الجواب بلى، إذن عندك مشكلة في التعريف، ما هي؟ قال أنت تقول إنه يعين مسماه تعيينا مطلقا وهذا لم يعين مسماه تعيينا مطلقا.

والجواب عن هذا أن يقال: إن الأصل في وضع الأعلام لتعين مسماها، الأب حين سمى ولده محمدا، أو سماه عبدالله، أو سماه أبا بكر، أو نحو ذلك ماذا كان يقصد؟ هل كان يقصد تعيينه من بين إخوانه وتحديده بحيث ينطلق عليه هذا الاسم، أم كان يقصد أن يكون عاما؟ الجواب بدون شك أنه يقصد تعيينه من بين إخوانه، ولذلك فإن الغالب والأعم في أن الرجل لا يسمي ولدين أو بنتين من أولاده باسم واحد، حتى يكون التعيين موجودا عندما يريد شيئا من أحد من هذين الشخصين أو من هؤلاء الأشخاص.

أقسام العلم الشخصي وأغراضه:

ينقسم من حيث المسمى إلى قسمين:

القسم الأول: هم أولو العلم، يعني الذين يصح أن يكون منهم علم، أو أن يكونوا ذوي علم كالأناسي والجن.

وقالوا أولو علم ليدخل معهم الله عز وجل لأنه هو العالم، ولم يقولوا ذوي العقل لأن الله سبحانه وتعالى لم يسمِ نفسه بالعاقل، ولكنه سمى نفسه بالسميع العليم، فلذلك أطلقوا على القسم الأول بأنه ذوو العلم.

أمثلته: هل يمكن أن يكون الجن من ذوي العلم؟ نعم، وذلك أن الرسول خاطبهم وتكلم معهم، فهو تكلم مع ذوي العلم الذين يحصل منهم علم، بل إنه فضلهم في بعض المواضع على صحابته رضي الله عنهم، إذ قال لما قرأ عليهم سورة الرحمن، فكان كلما قرأ { فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ } قال الجن: ولا بشيء من آيات ربنا نكذب، لكنه لما قرأها على الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا يقولون هذا الكلام، فقال لهم : (إخوانكم من الجن أفقه منكم) أو كما قال، فلما سألوه كيف كانوا أفقه منا؟ أخبرهم بأنهم كانوا حينما كنت أقرأ كانوا يقولون كذا وكذا، إذن هم من ذوي العلم الجن والإنس، والله سبحانه قبلهم من ذوي العلم، ولا ضير أن يكون ذوي العلم من الذكور كـ"محمد"، أو من الإناث "فاطمة أو خديجة أو صالحة".

القسم الثاني: غير ذوي العلم، وذلك في أنواع كثيرة، هو أشياء تؤلف، وقد عدد لها المصنف أمثلة فقال منها أعلام القبائل كقرن مثلا، أو قريش أو ثقيف أو هذيل أو ما شاكل ذلك، هذا بالنسبة للقبائل، وكذلك يطلق على ما يؤلف من البلدان،

كمكة والمدينة والرياض والقاهرة وبغداد وما شاكلها هذه أعلام على البلدان، وهي من النوع الثاني من المسميات وهي الأشياء التي تؤلف، هل يوجد غير هذا ؟ نعم قد سمى بعضهم أسماء للخيول وسمى بعضهم أسماء للإبل وسمى بعضهم أسماء للحمير، وللكلاب وللغنم وللبقر .... وقد مثل المصنف بعدد من الأمثلة فقال: سموا بعض الخيول (لاحقا) ومن الإبل سموا (شذقم)، وتعلمون أن ناقة النبي اسمها القصواء، بعضهم يسمي سيفه، ومن البقر سموا (عرار)، وكذلك سموا من الغنم واحدة سموها (هيلة)، وهذا ينقله عن الكلام العربي الفصيح المعتد به، وكذلك سمي من الكلاب (واشق)، وكلبة (براقش)، الحاصل أن الحيوانات كلها قد وضع لها أسماء، لو أحد عنده عدد من السيارات وسمى واحدة منها بسم كذا، وواحدة بسم كذا، لا مانع ليميزها عن بعضها، لأنها مما يؤلف.

تقسيم العلم الشخصي من حيث الوضع:

لما وضعوا هذه الأسماء قال الوضع قسمان: إما مرتجل وإما منقول.

القسم الاول مرتجل يعني وضع من أول الأمر ليكون علما يعني لم يوضع لغيره ثم نقل إلى باب العلم، وهذا كما يذكر النحويين في تمثيلهم قليل، حتى أنهم لا يذكرون في كثير من الأحيان إلا اسمين، يعني اسمان مرتجلان موضوعان وضعا ليكونا اسمين ويمثلون بـ"أُدَد" بالنسبة للرجال وسعاد بالنسبة للإناث، ويقولون هذان العلمان مرتجلان، يعني وضعا من أول الأمر ليكونا علمين، ولم يوضعا ليكونا لشيء آخر ثم نقلا فصارا علمين، هذا القسم الأول وهو ما يسمى بالمرتجل.

القسم الثاني المنقول وهذا كثير، المنقول قد يكون منقولا عن مصدر، وقد يكون منقولا عن اسم ذات، وقد يكون منقولا عن وصف، والوصف هذا إما أن يكون اسم فاعل، وإما أن يكون اسم مفعول، وإما أن يكون صفة مشبهة، وإما أن يكون أفعل تفضيل، وإما أن يكون صيغة مبالغة، هذا بالنسبة للوصف، وقد يكون منقولا عن فعل ماض أوفعل مضارع.

والسؤال: يكون هل يمكن أن يكون منقولا عن فعل أمر؟ بعضهم يقر ذلك ويقول نعم، وبعضهم ينفيه ويقول لا يمكن أن يكون منقولا عن فعل أمر، فتسأله: لماذا لا يمكن أن يكون منقولا عن فعل أمر؟ قال لأن في كل فعل أمر ضميرا مستترا، فإذا نقله عن فعل الأمر فهو ليس منقولا عن فعل وإنما هو منقول عن جملة، لأنه مكون من فعل وفاعل (والفعل والفاعل جملة)، بعضهم يرى أن لا يمكن أن يكون أصل العلم فعل أمر فقط، بل لا بد أن يكون فعل الأمر مع فاعله وحينئذ يكون جملة.

بقي من الأعلام المنقولة ما كان منقولا عن جملة اسمية وإلا فعلية، الجملة الفعلية وردت التسمية بها عند العرب، والجملة الاسمية لم يرد التسمية بها عند العرب، ولكن النحويين أجازوا التسمية بالجملة الاسمية قياسا على ما ورد من التسمية بالجملة الفعلية.

الأمثلة: أولاً : الأعلام المرتجلة يعني التي وضعت من أول الأمر لتكون أعلاما أمثلتها التي يذكرها النحويون مثالان فقط، لكن قد يوجد غيرهما وتركوه اكتفاء بهذين المثالين، أما العلمان اللذان يذكرهما النحويين هما" أُدد" لرجل وسعاد لامرأة.

ثانيا الأعلام المنقولة فهي:

١- ما كان منقولا عن مصدر: إذا قلت ضرب يضرب ضربا، ضربا هذا هو المصدر، أقبل يقبل إقبالا كلمة إقبال مصدر، حسن يحسن تحسينا هذا مصدر، زاد يزيد زيدا أو زيادة هذا مصدر، فإذا سمى شخص ولده بفضل معناه أنه سماه بمصدر يعني نقل من المصدر فسمى به ولده، سماه إقبال هذا مصدر سماه تحسينا هذا مصدر هكذا زيد هذا مصدر وما شاكل ذلك.

٢- العلم المنقول من ذات: اسم الذات أو اسم العين المقصود به أن يكون أطلق على شيء غير الإنسان، ككلمة أسد أو ثور أو باب أو جدار أو طاولة أو نحو ذلك، لنفرض أن شخصا خف عقله فسمى بنته منضدة أو سمى ولده باب، أقول له إنك سميت ولدك باسم عين أو اسم ذات، يعني نقلت من الذات هذه فسميت، أما أن يسمي ولده بأسد أو ثور أو كلب فهذه موجودة بكثرة، كل هذه أشياء منقولة عن أسماء ذوات لم تكن أعلاما، ثم نقلت فصارت أعلاما.

٣- قد يكون منقولا عن وصف: والوصف قد يكون اسم فاعل مثل صالح أو مسلم أو فالح أو ضارب أو سالم أو ما شاكل ذلك، أو قد يكون منقولا من اسم مفعول مثل محمد أو محمود أو مكرم، أو نحو ذلك سمى ولده بشيء من هذا الوصف وهو اسم المفعول، مثلا الصفة المشبهة: كلمة حسن يقولون هذه صفة مشبهة، كلمة شهم وكريم وبخيل هذه كلها صفات مشبهة، نقول أيضا سمى ولده أكرم أو أحسن أو أطول هذه كلها أسماء تفضيل في الأصل، لكنها نقلت من اسم التفضيل، أيضا يمكن أن يسميه عباس هذه صيغة مبالغة من العبوس عبس فهو عباس أي شديد العبوس.

٤-٥ ومن التسميات أيضا أن يسمي بالفعل الماضي: مثل أن يسمي، ب (شمّر) في الأصل فعل ماضي، كذلك قد يسمي بالفعل المضارع وهذا كثير وموجود مثل تغلب ويزيد ومثل يشكر وما شاكل ذلك.

٦- **أما** التسمية بفعل أمر، فإن بعضهم لا يقرها وأنه يرى أنها من باب التسمية بالجملة، لكن قد وجد شاهد من الشعر ورد فيه: اسم صحراء اسمها اصمت وقد جاء بها ممنوعة من الصرف مجرورة بالفتحة نيابة عن الكسرة في بيت من الشعر،

٧- ورد من التسمية بالجملة الفعلية: ورد تأبط شرا، وشاب قرناها، ومن الجملة الإسمية: لم يرد عن العرب لكن يجوز أن تسمي ولدك الشهاب مضيءُ.

الحلقة (٢٧)

تقسيم العلم الشخصي باعتبار لفظه أي بالنظر إلى لفظ العلم

فإنهم يقسمونه بالنظر إلى لفظه قسمين: وأحد هذين القسمين ينقسم ثلاثة أقسام، فأما القسمان الأصليان بالنظر إلى لفظ العلم فهما أنه (العلم): إما أن يكون مفرداً وإما أن يكون مركباً.

والمفرد كما شرحنا في بدايات الكلام وقلنا أن الكلمة: قول مفرد، فالمفرد هو الذي لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك مثلاً في كلمة زيد فإن (الزاي) لا تدل على جزء مما تدل عليه كلمة زيد، ولكن لو نظرت في قولك (عبد الله) فإن عبد تدل على جزء مما يدل عليه معنى هذين اللفظين، لأنه عندنا لفظ عبد ولفظ الجلالة فكلمة (عبد) تدلنا على جزء من المعنى العام لهذا اللفظ وهو عبد الله، لأنه مركب، أما المفرد نحو محمد أو صالح أو عبيد أو سعد أو سعيد أو نحو ذلك فإن كل حرف يعد جزءاً من هذه الكلمة، وهو في الوقت نفسه لا يدل على جزء من هذا المعنى.

إذن العلم باعتبار النظر إلى لفظه ينقسم قسمين: القسم الأول مفرد، والقسم الثاني مركب، والمراد بالمفرد هنا: ما تكون من كلمة واحدة من الأعلام، سواء أكانت لمذكر أم لمؤنث، وسواء كان لعاقل أم لغير عاقل، وسواء كان لعالم أم لغير عالم، هذا هو النوع الأول وهو المفرد، فمثلا إذا قلت سعد أو سعيد أو صالح أو محمد أو زيد أو عبيد كل هذه أعلام، وكل واحد منها من ناحية اللفظ مفرد لأنها مكونه من كلمة واحدة، كذلك لو قلت الرياض فإن الرياض كلمة واحدة أو مكة أو المدينة على سبيل المثال هذه مجرد أمثلة، مكة هذا لفظ مفرد وهو علم، القبائل مثلا قرن هذا علم على قبيلة واحدة وهو مفرد لأنه مكون من لفظ واحد.

ما حكم هذا المفرد من الناحية الإعرابية؟

حكمه كحكم أي كلمة مفردة، وما دمنا نتحدث عن الأسماء فإن الأسماء منها المعرب ومنها المبني، والمعرب منه المصروف ومنه غير المصروف، فإذا نظرنا إلى كلمة محمد مثلا فإنك تعربها إعرابا عاديا، ترفعها بالضمة وتكون العلامة على حرف الدال، لأن علامة الإعراب تكون على آخرها، فتقول جاء محمدٌ (بالتنوين)، وأكرمت محمداً وهذا أيضا منصوب وعلامة نصبه الفتحة ومع التنوين أيضا، ونظرت إلى محمد أو سلمت على محمد أو أهديت لمحمد مثلا، هذه كلها علامات إعرابها على آخرها وهي كلمات مفردة، أي أن العلم هذا محمد علم مفرد.

قد يكون من الأعلام المفردة ما هو ممنوع من الصرف، وذلك لأننا كما ذكرنا في الكلمات التي أعربت بالعلامات الفرعية ذكرنا منها الممنوع من الصرف، وقلنا في الممنوع من الصرف إن بعضه يكون فيه علتان أحداهما العلمية، فمثلا العلمية والعجمة مثل (إبراهيم، وإسماعيل) أو العلمية والتأنيث مثل (فاطمة، وطلحة)، العلمية و وزن الفعل مثل (يزيد وتغلب)، هذه أيضا تعرب بعلامات ظاهرة على آخرها لكنها تختلف عن كلمة محمد مثلا بأننا نرفعها بالضمة وننصبها ونجرها بالفتحة نيابة عن الكسرة، فبالنسبة للجر فهي تجر بالفتحة نيابة عن الكسرة، أما بالنسبة للنصب فتنصب بحركة عادية وهي الفتحة لكننا في المواضع الثلاثة (الرفع والنصب والجر) لا ننون هذه الكلمة إذا كانت ممنوعة من الصرف، وقد ذكرت لكم بعض الأنواع التي تجتمع مع العلمية وفتُمنع بسببها الكلمة من الصرف.

العلم المركب ينقسم إلى ثلاثة أقسام: إما مركب إسنادي، **و**إما مركب مزجي، **و**إما مركب إضافي، فما المراد من كل واحد من هذه الأنواع الثلاثة؟

أما المركب تركيبا إسناديا: فهو ما تكوّن من جملة، يعني أن يكون العلم مكون من جملة كاملة سواء كانت جملة إسمية أوجملة فعلية، فإن هذا هو المسمى مركب تركيبا إسناديا، والجملة الفعلية سمعت عن العرب أي سمعت تسميت الجملة الفعلية، ومن ذلك قولهم في العلم (تأبط شرا) هذا اسم رجل وهو من الشعراء الصعاليك، وهؤلاء الشعراء الصعاليك معروفون بأنهم كانوا سريعين جدا جداً ويسابقون الخيل فيسبقونها، الحاصل أن هذا الرجل الذي سمي بتأبط شرا، رأته أمه يوما من الأيام وهو يتأبط أي يجعل تحت إبطه ثعبانا، ففجعت أمه لما رأته بهذه الحالة وقالت: تأبط شرا، وقد كان فيهم هؤلاء الشعراء المعروفون بالشعراء الصعاليك قد كان فيهم بالإضافة إلى كونهم سريعين كان فيهم قوة عجيبة، ويدل على ذلك ما فعله هذا الرجل الذي جعل الثعبان تحت إبطه وتأبطه وضغط عليه بحيث لا يستطيع أن يفعل شيئا هذا الثعبان، الحاصل أن أمه لما رأته قالت تأبط شرا، فأُطلق عليه الاسم، الحاصل أن كلمة تأبط شرا هذه ما أصلها؟ أصلها تأبط وهو فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وهي تريد أن يعود هذا الضمير على هذا الرجل تأبط هو، وشرا مفعول به هذا الإعراب التفصيلي للعلم، هل وجد غير تأبط شرا ممن سمي بالجملة الفعلية ؟ نعم يقولون إن رجلا سمي برق نحره، وبرق هذا فعل ماض ونحر فاعل وهو مضاف والهاء مضاف إليه، وحينئذ فإن المعنى جملة تامة مكونه من فعل وفاعل ومضاف إليه، أيضا يقولون من الأعلام المركبة تركبا اسناديا المرأة التي سميت ب جُدَّ ثدياها وجد بمعنى قطع، وثديا هذا مثنى ثدي، وكلمت جد مبنية للمجهول وهو فعل مبني للمجهول، وثديا نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف وهو مضاف، والهاء مضاف إليه، وإلى الآن لم أذكر كيف نعرب هذه الجملة كاملة عندما تكون علما، فأنا أذكر لكم الإعراب التفصيلي حتى أبين لكم أن هذه الأعلام مكونة من جمل، أيضا مما نسب به أنهم سموا به أعلاما معينة قولهم في اسم امرأة سموها بـ (شاب قرناها) و (شاب) فعل ماض، وقرنا هذا مثنى وهو فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف، وهو مضاف، والهاء مضاف إليه،

عرفنا أنه سمي بالجملة الفعلية قولا واحدا بسبب ما نقل من الأسماء التي ذكرت لكم أنه سمي به، وهي كما قلت (تأبط شرا وبرق نحره وجد ثدياها وشاب قرناها) وسأذكر لكم بيتاً من الشعر ذكره المصنف هنا مستشهدا به على استعمال الجملة الفعلية علما.

هل ورد عن العرب أنهم سموا شخصا بالجملة اسمية؟ الجواب لم يرد عن العرب أنهم سموا بالجملة الاسمية، لكن أجازوا ذلك قياسا على الجملة الفعلية، مثال: الكتاب جديد هذه جملة اسمية لو سمى شخصا ولده بـ (الكتاب جديد) أو سماه بالباب مفتوح أو سماه بالمصباح مضيء لامانع أن يسمي به قياسا على ما ورد من التسمية بالجملة الفعلية، ولكن لم يرد عن العرب.

والسؤال ما إعراب نحو جاء تأبط شرا ؟ ورأيت تأبط شرا ؟ ومررت بتأبط شرا ؟ يقولون إنها تعرب على الحكاية (ما الحكاية ؟) قالوا تأتي بها على صورتها في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر ولا تغير فيها شيئا (كيف؟) قال: تحكيها حكاية كأنك تنقل هذه الجملة بحذافيرها، سواء كانت فاعل أو مفعولا به أو مجرورا في صورة واحدة فتقول -على سبيل المثال-: جاء تأبط شرا (نعربها) جاء فعل ماض وكل هذه تأبط شرا: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، أو منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، مثلها لو قلت جاء المصباح مضيء على سبيل المثال لو سمي بهذا وأنا لا أنصح بذلك طبعا، لكن لو سمي على سبيل المثال فجاء فعل ماض وكل (المصباح مضيء) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية.

والشاهد: من الشعر وهو أورده ابن هشام هنا وهو قول ينسب إلى رؤبة ابن العجاج

نُـبِئـتُ أَخوالي بَنِي يزيدُ　　ظُـلماً علينا لهم فديد

أخوالي هنا مفعول به ثاني لفعل نبئت، لأن التاء نائب فاعل، و(بني) هذه بدل منها (بدل من أخوالي) و (يزيد) في موقع الجر لأنها مضاف إليه، لكن إعرابها هنا مرفوعة، قالوا هذا مما سمي به في الجملة الفعلية لأن فيها ضميرا مستترا والتقدير (يزيد هو) ويكون حينئذ الفعل والفاعل علماً واحداً مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، انتهينا من القسم الأول من المركب وهو المركب تركيبا اسناديا.

وأما المركب تركيبا مزجيا: المزج هو الخلط (خلط بعضه مع بعض)، وأنت في الاسم المركب تركيبا مزجيا لا تفصل فصلا تاما بين الكلمتين، فهو مكون من كلمتين لكن لا يوجد فصل تام بين الكلمتين، فمثلا (معد يكـرب، بعلبك، حضرموت، سيبويه) هذه كلها مركبات لكن تركيبها غير ظاهر تماماً بحيث تفصل الكلمة الأولى عن الكلمة الثانية، ولذلك فإن علامة إعراب المركب تركيبا مزجيا على آخره، عرف ابن هشام المركب تركيبا مزجياً بقوله: هو كل كلمتين نُزّلت ثانيتهما (ثاني الكلمتين) منزلة تاء التأنيث مما قبلها، ومعنى الكلام: انظر إلى كلمة طلحة، مثلا (جاء طلحةُ) ورأيت طلحةَ ونظرت إلى طلحةَ، أو جاءت مسلمةٌ ورأيت مسلمةً ونظرت إلى مسلمةٍ، تاء التأنيث في آخر كلمة مسلمة لكنها على نية الانفصال ومع ذلك فإن الإعراب عليها (علامة الإعراب على التاء) وكذلك فإن الإعراب في قولك: " معد يكرب" أو "حضرموت" على الباء في "معد يكرب" وعلى التاء في حضرموت، فتقول هذه حضرموتُ وزرت حضرموتَ وسافرت إلى حضرموتَ، وبالنسبة للجزء الأول وهو (حضر) مثلا أو (معدي) أو (بعلَ) الجزء الأول منها دائما مبني على الفتح، والجزء الثاني محله هو محل الحركة التي تستحقها الكلمة من الإعراب، وهذا معرب إعراب ما لا ينصرف، إلا أن يكون مختوما بكلمة (ويه) فسأذكر إعرابه، وكذلك الجزء الأول مثل حضرموت وبعلبك قلت أنه مبني على الفتح ما لم يكن (ياء)، فإن كان ياء فإنه يكون ساكنا

فتقول: (مَعْدِ يْكَرِبَ) ولا تقول (معد يَكرب)، وتقول: (قَالِي قَلاَ)، وهذه أيضا من المركبة تركيبا مزجيا، فإذا كان ياء فإنك تضبطه بالسكون، وإن كان غير ياء فإنك تحركه بالفتحة، أما الجزء الأخير فإنك تعربه بما يستحقه من الإعراب إذا كان ممنوعا من الصرف ما لم يكون مختوما بكلمة ويه، وإذا كان مختوما بكلمة ويه فإنه عند معظم النحويين تبنيه على الكسر دائما في الاحوال الثلاثة: رفعا ونصبا وجرا فتقول جاء سبويهِ، ورأيت سبويهِ، ونظرت إلى سبويهِ، وعند الإعراب تقول إنه مبني في محل رفع أو في محل نصب أو في محل جر، وإن كان غير مختوم بكلمة ويه فيعرب إعراب الممنوع من الصرف.

وأما المركب تركيبا إضافيا: نمثل له أولا حتى يسهل التعبير عنه أو حتى نستطيع تعريفه، مثاله: عبد الله، عبد الرحمن، أبو بكر، أم كلثوم، زين العابدين... كثير جدا وهو أكثر الأنواع الثلاثة، لأننا قسمنا المركب إلى ثلاثة أقسام: المركب الإسنادي و هو قليل، وأكثر منه المركب المزجي، وأكثر منهما المركب الإضافي في مثاله عبد الله عبد الرحمن عبد اللطيف عبد السميع عبد العليم عبد الظاهر عبد الأول عبد الآخر عبد الباطن زين العابدين أبو بكر أم كلثوم... الخ)، هذه كلها تسمى مركبة تركيبا إضافيا.

تعريفه: يقول ابن هشام رحمه الله: هو كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، تعريفه عجيب وجميل، يقول ثاني الكلمتين، وهو لفظ الجلالة في قولك عبد الله، أو كلمة اللطيف في قولك عبد اللطيف، نزلت من الأولى كمنزلة التنوين من الكلمة، ما معنى هذا؟ أنت لما تقول: جاء محمدٌ ورأيت محمداً ونظرت إلى محمدٍ التنوين يجيء بعد علامة الإعراب، ولكنه يتبع علامة الإعراب فيكون إما تنوينا للضم إذا كان مرفوعا، وإما تنوينا للفتح إذا كان منصوبا، وإما تنوينا للجر إذا كان مجرورا، الحاصل أنه ليس عليه أي أن هذا الجزء الثاني لا تكون عليه علامة الإعراب، إذن أين تكون علامة إعراب الكلمة ؟ انظر تقول: جاء عبدُ الله ورأيت عبدَ الله ونظرت إلى عبدِ الله فحينئذٍ يكون إعراب الكلمة على الجزء الأول منها، والجزء الثاني ماذا نعمل به؟ وهو لفظ الجلالة في قولك عبد الله أو كلمة اللطيف في نحو عبد اللطيف أو كلمة العابدين في قولك زين العابدين أو كلمة بكر في كلمة أبو بكر.. ماذا تعمل به ؟ قال هذا دائما مجرور لأنه مضاف إليه.

المركب الإضافي أكثر أنواع المركب، علامة الإعراب على الجزء الأول منه، الجزء الثاني دائما مجرور لأنه مضاف إليه، أحيانا يكون مجروراً بالكسرة نحو قولك عبد اللطيفِ، وأحيانا يكون مجرورا بالياء نحو زين العابدين لأن العابدين في الأصل جمع مذكر سالم، وجمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، فأحيانا يكون مجرورا بالكسرة وأحيانا يكون مجرورا بغيرها، وإن كان ممنوع من الصرف صار مجرورا بالفتحة نيابة عن الكسرة، وإن كان اسما غير مقترن بأل فسيكون منونا، وإن كان مقترن بأل فلا يكون منونا ولكنه سيكون مجرورا بالكسرةأ هذا هو النوع الثالث من المركب وهو المركب تركيبا إضافيا وهو أكثر أنواع المركب.

الحلقة (٢٨)

تقسيم العلم الشخصي من حيث اعتبار دلالته أو بالنظر إلى ما يدل عليه إلى معناه

وقد قسمه النحويون في ثلاث أقسام: فيقولون هو:

إما اسماً　　وإما كنية　　وإما لقباً

وقد عرف ابن هشام هذه الأقسام الثلاثة بتعريف سهل ميسر، وهو المعتمد عند كثير من النحويين، فقال الكنية: هي ما بدأ بلفظ أب أو أمٍ، أي علم يبدأ بلفظ أب: (كأبي عبد الله _وأبي محمد _و أبي بكر) أو بلفظ أم: (كأم كلثوم _وأم صالح_ وأم

عبد الله_ وأم محمد...الخ).

اللقب: ما يدل على رفعة المسمى (كزين العابدين) أو على ضعته (كـ قُفَّة أو كرز)، أو بعبارة أخرى ما يدل أو ما يتضمن مدح المسمى أو ذمه.

الاسم: ما عدا ذلك، وهو كثير جداً وهو أكثر أنواع العلم من حيث الدلالة مثلاً: صالح، محمد، عبيد، سعيد كل هذه تسمى بأسماء كل واحد منها اسم.

يقول الشاعر متحدثاً عن نفسه:

أنا ابنُ مُزيقيا عمروٍ وجدي　　أبوه منذرٌ ماءُ السماءُ

ابن مُزيقيا: كلمة مُزيقيا ماذا تعني؟ يقولون هذا الرجل كان في كل يوم يلبس حُلةً جديدة، فإذا كان عند الغروب مزق هذه الحلة ورماها على واحدٍ من الموجودين فاستعملها هذا الموجود، لأنه كان غنياً جداً، وهؤلاء الذين يكونون موجودين حوله من المحتاجين فيأخذ هذه الحلة الجميلة الرائعة الغالية فيلبسها من جديد، الحاصل أنه سمى بمُزيقيا لكثرة تمزيقه الثياب لأنه كان في كل يوم يلبس حلة جديدة، حتى إذا دنا عليه الليل مزقها ورماها على من حوله فأخذوها، وهو يفتخر بهذا العمل، وإن كان الإسلام لا يقر مثل هذا العمل وهو جاهلي.

الحاصل أنه كان يقول أنا ابن مُزيقيا عمرو، (عمرو) هذا اسم الشخص الذي كان يمزق الثياب (ومُزيقيا) هذا لقب له وهو يتمدح بهذا، ويرى أنه يدل على المدح، فكلمة مُزيقيا هذه اسم أم كنية أم لقب. ما ترون؟ أكيد أنكم ترون أنها لقب لأنه يقصد بهذا أن يمدحه، بأنه يمزق الثياب، وأما كلمة (عمرو) فهي اسم لأنها لم تبدأ بلفظ أب ولا بلفظ أم ولم تدل على مدح المسمى ولا على ذمه ولا على رفعته ولا على ضعته.

ولا زال معنا في الشطر الثاني: يعني شيءٌ من الاسم واللقب، يقول أبو عمرو هذا: أبوه منذرٌ ماءُ السماءِ.

هل تستطيعون أن تعرفوا من الممدوح؟ هو عمر بن منذر، أنا ابن مُزيقيا عمروٍ وجدي أبوه منذرٌ ماءُ السماءِ المهم أن كلمة (منذر) وكلمة (ماء السماء) ما المقصود بها؟ يقول إنه لشدة كرمه وخيره وعطائه كأنه الماء الذي ينزل من السماء، ماء السماء وقد لقب به المنذر هذا، لقب بماء السماء لكثرة ما يُعطي ولكثرة خيراته، عندنا الشيء هنا يتعلق بالاسم والكنية واللقب عندنا (منذر) اسم أو كنية أو لقب؟ اسم، (ماء السماء) اسم أو كنية أو لقب ؟ لقب لأنه يمدحه ويثني عليه، ونحن قبلنا أن اللقب هو ما يدل على رفعة المسمى أو ضعته.

اسمعوا أيضاً قول الشاعر:

أقسم بالله أبو حفصٍ عمر　　ما مسها من نقبٍ ولا دبر

اغفر له اللّهُمَّ إن كان فجر

أين الشاهد ؟

الشاهد في قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر

أبو حفص هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأبو حفص كنية لأنه بدأ بلفظ أب، وعمر هذا اسم، أيضاً من ذلك ما ورد من قول الشاعر:

وما اهتزُ عرشُ اللهِ من أجل هالكٍ　　سمعنا به إلا لسعدٍ أبي عمرو.

هو : سعد بن معاذ رضي الله عنه إذ ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ما اهتز عرش الله لهالك هلك أو لميت مات، إلا

حين مات سعد بن معاذ رضي الله عنه، وهذا ورد في الحديث الصحيح، سعد هذا كان يسمى (بأبي عمرو) هل سعد اسم أم كنية أم لقب ؟ بدون شك أنه اسم، وأبو عمرو ما هو؟ هذا كنية لأنه بدأ بلفظ أب.

أنا أسأل الآن سؤالاً: إذا قلت لك: إن هذا اسمه أبو الخير، أو أبو البركات، أو أم الدواهي، فلانة أم الدواهي، أو أم الشر، أو أم الأشرار، ما رأيك في هذا الكلام؟

هل هو كنية أم لقب؟ ألا يدل من جانب أنه مبدوء بلفظ أب أو بلفظ أم فإنه يصير كنية، ومن حيث دلالته المعنوية فإنه يدل إما على مدح المسمى هذا أو على ذمه؟

إذن ما المخرج من هذا؟ المخرج من هذا أن هناك من عرّف العلم تعريفاً آخر، أو من ذكر تقسيم العلم إلى اسم وكنية ولقب له طريقة أخرى غير التي ذكرها ابن هشام رحمه الله.

١/ابن هشام يقول الكنية هو ما بدأ بلفظ أب أو أم، سواء دل على مدح أو لم يدل على مدح دل على ذم أو لم يدل على ذم هذه واحدة.

٢/ ما كان دالاً على رفعة المسمى أو على ضعته فهذا لقب.

٣/ ماعدا هذين النوعين فهو اسم وهو الكثير الغالب.

لكن الأصح على الأقل يعني حتى ما نقول كلام ابن هشام خطأ لأن أكثر النحويين يقسمون هذا التقسيم، لعلنا **يقول** أن الأصح في هذه المسألة هو أن تعريف الاسم والكنية واللقب له طريقة أخرى، وهي ما ذكره محقق هذا الكتاب محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله إذ قال لنا:

الأصوب أن يقال في مثل هذا أن

١.**الاسم** : هو ما سمى به الوالد ولده عند ولادته، سواء أكان مبدوء بلفظ أب أو أم (كان واحد جاه ولد سماه أبا بكر أو جاءته بنت فسماها أم كلثوم).

٢. **اللقب:** حين يكبر هذا المولود فيتصف بصفة معينة، إما صفة خير وإما صفة غير، إذا أطلقت عليه صفة معينة تدل على رفعته أو على ضعته، يصير لقبا فيما بعد بكذا.

٣. **الكنية:** إذا كبر أيضاً وتزوج وأنجب فصار عنده أولاد وسمي أو كني بأكبر من واحد منهم فإن هذه تسمى بالكنية.

ولعل هذا أصح حتى يخرجنا من مسألة في بعض الأحيان مثلاً لو قلنا إن كلمة (صالح) أليس فيها مدح؟ بلى إن فيها رفعة للمسمى، فإذا قلنا هي اسم وليست لقباً فهل يصح هذا؟ يعني لعلنا نقول أن الأولى في تعريف الاسم والكنية واللقب أن يقال:

الاسم هو ما سمى به الوالد ولده عند ولادته سواء أكان مبدوء بلفظ أم أو بلفظ أب أم لم يكن، وسواء سماه مثلاً (زين العابدين) أو سماه (قُفة)، أو سماه أي تسمية كانت فإن هذا لا يضير ولا يعد لقباً وذلك اسم وهذا كنية، لا بل ننظر إلى ما سمى به الوالد ولده عند ولادته فنقول هذا اسم.

واللقب: ما أطلق عليه بعد ذلك حين يكبر، ويظهر عليه من علامات الصلاح أو من علامات الفساد والعياذ بالله، هذا إذا أطلق عليه صفة فيما بعد فإنه يقال هذه لقب، لأن اللقب مايدل على رفعة المسمى أو على ضعته.

الكنية: إن رزق بأولاد أو حتى تفاؤلا، يعني لم يزرق بأولاد مثلا ولكنهم كنوه (بأبي فلان أبي زيد، أبي عبيد، أبي حمد، أبي صالح، أبي علي.... الخ) كنوه بأي كنية من هذه الكنى عنده أولاد أم ليس عنده أولاد هذه تسمى كنية.

الخلاصة:

١/ ما سمى به الوالد ولده عند ولادته اسم مهما كان نوعه.

٢/ ما أطلق على الشخص من صفات المدح أو الذم هذا لقب.

٣/ وما كنى به هذا الشخص إذا رزق بأولاد أو حتى تفاؤلا فإن هذا يسمى بالكنية وليس اسماً ولا كنية ولا لقبا.

• الآن عندنا قضية أخرى في الاسم والكنية واللقب:

وهي من حيث الترتيب، إذا كنت تريد الحديث عن شخص اسمه محمد وعنده ولد اسمه إبراهيم وتريد أن تقول جاء محمد أبو إبراهيم، أو كان اسمه محمداً ولقبته بعد ذلك بزين العابدين، وتريد أن تخبر بوصوله مثلاً فماذا تقدم ؟ تقدم الاسم؟ أم الكنية أم اللقب ؟ النظر في هذا على نوعين:

• أولاً بالنظر إلى الاسم واللقب قولا واحداً:

الاسم واللقب إذا ذكرت فإنك تقدم الاسم وتتلوه باللقب، تقدم الاسم تقول جاء محمد زين العابدين أو جاء محمد التقي إذا كنت تريد أن تمدحه، فتقدم الاسم وتؤخر اللقب.

سؤال: لماذا اخترنا هذا مع إن الثاني ليس ممنوع سأذكر لك الآن ؟

اخترنا أن يتقدم الاسم على اللقب، لأن اللقب مثل الصفة، والصفة لا تتقدم على الموصوف، أنت إذا قلت محمد التقي، فالتقي كالصفة لكلمة محمد، فلا تقدم الصفة على الموصوف، بل تقدم الموصوف ثم تذكر بعده الصفة.

سؤال: هل يجوز أن تقدم اللقب على الاسم ؟ نعم يجوز لكنه قليل جداً.

سؤال: هل تعرفون له شاهداً ؟ نعم، هو الشاهد الذي ذكرناه قبل قليل أي شاهد؟

أنا ابنُ مُزيقيا عمروٍ، فمُزيقيا هذا لقب لعمرو وقد تقدم اللقب على الاسم لكن السؤال: هل هذا خاص بالشعر أم عام؟ لا هو عام لكن الأولى والأفضل والأصح والأكثر أن تقدم الاسم على اللقب، فإن قدمت اللقب على الاسم جاز، من نص على أن هذا خاص بالشعر لعل هذا الكلام غير صحيح، وإنما الصحيح أنه يجوز في الشعر والنثر لكنه في النثر قليل يعني في السعة.

• **الاسم والكنية ما الأولى؟** بدون خلاف بين النحويين لك أن تقدم الكنية على الاسم وأن تقدم الاسم على الكنية، عندك شواهد ؟؟ نعم الشاهدان المذكوران قبل قليل.

أقسم بالله أبو حفص عمر. (أبو حفص) ما نوعه؟؟ كنية، (عمر) ما نوعه؟؟ اسم،تقدمت الكنية على الاسم جوازاً ولا إشكال فيه.

تقديم الاسم على الكنية، يصح أولا يصح ؟ **الجواب:** نعم يصح، هل عندك من شاهد ؟ نعم عندنا شاهد وهو قول الشاعر: وما اهتز عرش الله من أجل هالكٍ سمعنا به إلا لسعدٍ أبي عمرو.

أين الاسم وأين الكنية وأين اللقب في هذا الكلام؟

الشاهد في قوله: (سعد أبي عمرو) فقد تقدمت كلمة سعد على أبي عمرو جوازاً وهذا لا خلاف فيه بين النحويين، إذ هم يجيزون أن يتقدم الاسم على الكنية أو أن تتقدم الكنية على الاسم.

•ما حكم تقديم الكنية على اللقب؟ أو تقديم اللقب على الكنية؟

يقوم ابن مالك رحمه الله في ألفيته:

واسما أتى وكنية ولقبا　　وأخرن ذا إن سواه صحبا

في هذا البيت يتحدث الشاعر عن العلم، (اسم وكنية ولقب) هذه أنواع العلم، (وأخرن) يعني يأمرك بالتأخير، (ذا) إشارة إلى اللقب، إن سواه أو إن سواها ؟ هناك روايتان:

روي هذا البيت في بعض النسخ (إن سواها) وحينئذٍ يكون الكلام له معنى، وروي هذا البيت أيضاً (إن سواه) فما الفرق بينهما ؟

إن سواه: الضمير يعود على الاسم، إذا قال إن سواه يعني أخّر اللقب وجوباً، إن سواه يعني سوى اللقب نفسه صحبا، ومعنى هذا أن اللقب يجب تأخير مطلقاً، سواء أكان مع الاسم أو مع الكنية فإنه يجب تأخيره مطلقا، ولعل هذا هو رأي ابن مالك رحمه الله، وقد نص على ذلك محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية الكتاب، إذ إنه نسب إلى ابن مالك أنه رأى رأيه هذا في كثير من كتبه.

فلا يجوز لك أن تقول عند ابن مالك: جاء زين العابدين أبو بكر، شخص كنيته أبو بكر ولقبه زين العابدين لا يجيز ابن مالك أن تقول جاء زين العابدين أبو بكر، بل يجب أن تقول جاء أبو بكر زين العابدين، والتعليل نفسه، لأن الكلام حينئذ يكون عندنا كلمة زين العابدين تكون كالوصف لما قبلها، ومعلوم أن الوصف لا يجوز تقديمه على الموصوف، الصفة لا يجوز تقديمها على الموصوف وهذا هو رأي ابن مالك في معظم كتبه.

لكن غير ابن مالك يجيز بالنسبة للكنية واللقب أن تقدم ما شئت منهما، وهذا ما تدل عليه الرواية الأخرى لبيت ابن مالك في ألفيته إذ يقول:

واسماً أتى وكنية ولقبا　　وأخرن ذا إن سواها صحبا

ما هو سوى الكنية؟ إذن كان عندنا لقب وعندنا كنية ما هو سواهما ؟ سواهما طبعاً الاسم، يعني أن اللقب يؤخر عن الاسم فقط، أما عن الكنية فلا مانع أن يتقدم عليها أو أن تتقدم عليه، يعني يجوز على الرواية الثانية لألفية ابن مالك أن تقول: جاء زين العابدين أبو بكر، فتقدم اللقب على الكنية، لكن رأيه الأول وهو الذي أشار محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله: أنه موجود في معظم كتب ابن مالك يدل على أنه لا يجيز، وهذا رأي بعض النحويين وهو رأي قوي، إذ إن اللقب مثل الصفة، وإذا كان حق الصفة أن تتأخر عن الموصوف فحق اللقب أيضاً أن يتأخر عن الاسم، واللقب تأخيره عن الاسم قولاً واحداً، وحقه أيضًا أن يتأخر عن الكنية.

الحلقة (٢٩)

إذا اجتمع لدينا (اسم وكنية) أو (كنية ولقب) أو (اسم ولقب) كيف نعربهما مع اجتماعهما؟ وبخاصة الجزء الثاني ؟ الجزء الأول طبعاً سيأخذ حقه من الإعراب، لكن الجزء الثاني ماذا تعمل به؟ الأمر في هذا يحتاج إلى شيء من التفصيل: (لأن الكنية واللقب أو الاسم واللقب أو الاسم والكنية) لا تخلو هذه الأنواع الثلاثة، إذا اجتمع اثنان منها أو أكثر؛ لا يخلو المُجْتَمِع منها من أربع صور:

١/ أن يكون الأول مفردا والثاني مركبا.

٢/ أن يكون الأول مركبا والثاني مفردا.

٣/ أن يكون الأول مركباً والثاني مركبا.

٤ /أن يكونا (الأول والثاني) مفردين (يعني الأول كلمة والثاني كلمة).

لكل حال من هذه الحالات حكم من الناحية الإعرابية:

نبدأ بالمركبات لأن المفرد سيجوز فيه ما جاز في المركبات وزيادة فنقول:

١ / إن كان الأول مفردا كـ كلمة (محمد) والثاني مركبا (كزين العابدين)، نقدم محمد على زين العابدين لأن الاسم يتقدم على اللقب مطلقا، هذا لا خلاف فيه؛ لكن من ناحية الإعراب إذا قلت: (جاء محمدٌ زينْ العابدين) بالتسكين، لأني ما ذكرت الحكم إلى الآن ماذا تفعل بكلمة (زين) ترفعها أو تنصبها أو تجرها؟ ما إعرابها ؟

٢ /أن يكون الأول مضافا أو مركبا والثاني مفرد كقولك: (جاء أبو بكر قُفَّه) مثلا أو (جاء عبد الله قُفَّه) كلمة قُفَّه لقب وقد أخرناها، ماذا نفعل؟

٣ / (جاء أبو بكر زين العابدين) يعني عندنا الأول مركب والثاني مركب ماذا نفعل بالكلمة الثانية؟ الكلمة الأولى تأخذ حقها من الإعراب: رفعا ونصبا وجرا، ما فيها إشكال لأنك تقول: (جاء محمدٌ) و (رأيت محمداً) و (نظرت إلى محمدٍ) لكن الخلاف، بالكلمة الثانية ولنجعل الكلمة الأولى مجرورة حتى يتبين الأوجه الجائزة في القسم الثاني إلى الآن ما جئنا بالمفردين مثلا: (جاء زيدٌ كرز) ماذا يجوز فيه؟ فما الحكم ؟ نبدأ بالمركبات:

١/ إن كان الأول مفردا كـ كلمة (محمد) والثاني مركبا (كزين العابدين)

(نظرت إلى محمدِ زين العابدين)، أما (محمد) أخذت نصيبها وهو أنها مجرورة، أما (زين العابدين) فيجوز فيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: يجوز أن تقول، (بالجر) (نظرت إلى محمدِ زين العابدين) له وجهان من الإعراب على صورة الجر:

١/ أن يكون بدلاً من محمد، والبدل يتبع المبدل منه فيأخذ حكمه.

٢ / أو يكون عطف بيان، وعطف البيان مثل البدل نفس الأحكام حتى أن بعضهم لا يذكر عطف البيان في التوابع، ويكتفي بالبدل فالحكم واحد (كأنك إن قلت: بدل أو عطف بيان) نفسه، وعطف البيان يعني أنك ذكرت بعده ما يبينه ويوضحه هذا المقصود بعطف بيان.

فكلمة (زين) هنا، مجرورة، لأنها، أما بدل تابع لما قبله، وإما عطف بيان تابع لما قبله (البدل وعطف البيان منزلتهما واحدة)، والعابدين: مضاف اليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

الوجه الثاني: (نظرت إلى محمدٍ زينُ العابدين) لماذا رفعته؟ مرفوع؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (هو زين العابدين)، (نظرت إلى محمدِ زينُ العابدين)، كأنك قلت: (نظرت إلى محمدِ هو زينُ العابدين) فيكون خبر لمبتدأ محذوف.

الوجه الثالث: أن تقول: (نظرت إلى محمدٍ زينَ العابدين) منصوب، لأنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني زينَ العابدين فيكون مفعولا به، وكلمة أعني: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفع الضمة المقدرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقدير أنا، وزينَ مفعول به والعابدين مضاف إليه.

٢ / أن يكون الأول مضافا أو مركبا والثاني مفرد كقولك (نظرت إلى عبد الله كُرز)، الجزء الأول مركب (عبدالله) والجزء الثاني كُرزٍ، فكيف نعربه؟ نعربه على الصور الثلاث السابقة فيما إذا كان الأول مفردا والثاني مركبا، فيجوز أن نقول:

الوجه الأول: مجرور (نظرت إلى عبدِ الله كُرز) وهو الأولى ما إعراب كرز؟ إعرابه: هو عطف بيان أو بدل، وهما نوعان من أنواع التوابع، والتابع يتبع ما قبله في إعرابه فإذا جررنا الأول فيكون الثاني مجروراً.

الوجه الثاني: مرفوع (نظرت إلى عبدِ الله كُرزٌ) إعرابه: على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير والله أعلم: هو كُرزٌ

الوجه الثالث: منصوب (نظرت إلى عبدِ الله كُرزاً)، على أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره أعني أو أخص كُرزاً.

٣/ أن يكون الأول مركباً والثاني مركبا فإنه أيضا يجوز لها الأوجه الثلاثة:

الوجه الاول: (سلمت على أبـي بكر زينِ العابدين)، بالجر إما البدل أو عطف البيان، وهذا نوعان من أنواع التوابع، والحكم أنه يتبع ما قبله في إعرابه: رفعا؛ مثال: (جاء أبو بكر زينُ العابدين) ونصبا مثالا: (رأيت أبا بكرٍ زينَ العابدين) وجراً مثالا: (نظرت إلى أبـي بكرٍ زين العابدين).

الوجه الثاني: أن يكون خبر لمبتدأ محذوف فتقول: (جاء أبو بكرٍ زينُ العابدين) فتكون زين خبر لمبتدأ محذوف والتقدير (هو زينُ العابدين).

الوجه الثالث: يجوز كما جاز في الأوجه الأخرى، وهو أن يكون مفعول به منصوب لفعل محذوف والتقدير أعني (زين العابدين)، وحينئذ تقول: (سلمت على أبي بكرٍ زينَ العابدين)، تقدير الكلام: أعني، وإعراب زينَ العابدين: مفعول به لفعل محذوف.

٤/ أن يكونا مفردين: مثلا (نظرت إلى سعيد كرز) أي أن يكون الأول مفردا والثاني مفرداً **اختلف النحويون**: البصريون أوجبوا وجها واحداً، ما هذا الوجه يا أيها البصريون؟ قالوا: هو الإضافة ما معنى الإضافة؟ يعني أن تضيف كلمة سعيد إلى كلمة كرز فتقول: (نظرت إلى سعيدِ كُرزٍ) ما الفرق بينها وبين (نظرت إلى سعيدٍ كُرزٍ)؟ الفرق بينهما وجود التنوين في كلمة سعيد، أين ذهب التنوين قال: التنوين يحذف مع الإضافة، لأن الإضافة والتنوين لا يجتمعان، إذن: **البصريون** أوجبوا هذا الوجه ولم يجيزوا غيره.

الكوفيون يقولون: يجوز هذا الوجه الذي هو الإضافة، وتجوز الأوجه الثلاثة التي سبق أن ذكرناها فيما مضى.

نقول: يجوز عند الكوفيين: (نظرت إلى سعيدٍ كرزٍ) بالتنوين، (ونظرت إلى سعيدٍ كرزُ) بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، و(نظرت إلى سعيدٍ كُرزاً) بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، ويجوز الوجه الذي رأى البصريون أنه واجب وهو الإضافة فيقولون: (نظرت إلى سعيدِ كرزٍ).

وقولهم: حين أوجبوا علينا أن نقول: (نظرت إلى سعيدِ كرزٍ) ولم يجيزوا الأوجه الثلاثة، التي هي تنوين الأول وجعل الثاني إما بدلا وإما عطف بيان، أو تنوين الأول وجعل الثاني خبرا لمبتدأ محذوف، أو تنوين الأول ونصب الثاني على أنه مفعول به لفعل محذوف، أخذ عليهم ابن هشام هذا الكلام ورده عليهم، وقال: يرده يعني يرد قول البصريين، يرده النظر. وقولهم: (هذا يحي عينانُ)، ما هذا النظر يا ابن هشام؟ وما قولهم: (هذا يحي عينانُ) كيف يرد على البصريين؟

أولاً: قولهم (هذا يحي عينانُ) من كلام العرب، معناه أنه شاهد نثري، أما قوله: النظر فالمقصود به القياس النحوي، ما دخل القياس عندنا حينما تقول: (هذا سعيد كُرزْ) كُرزْ ما هو من أنواع العلم التي ذكرنا ؟ كُرز هذا لقب، فما هو الكُرزْ ؟

* القُفَّة: فهو إناء من سعف يوضع فيه أحيان أشياء معينة إما الحب وإما الخبز وإما نحو ذلك كانوا يضعونها فيه، ولها غطاء من أعلاها مثل الزنبيل أحيانا.

والكُرز: هو خرج الراعي، يأخذ الراعي الزاد ويضعه في هذا الخرج، ويضعه على كتفه، ثم يذهب مع ما يرعاه من الأبقار أو الأغنام أو الإبل أو أي شيء حتى لا يرجع للبيت، يأخذ كلأً أو شرابا فيكون معه.

الحاصل: أن كلمة كُرزْ لقب، ذكرنا فيما مضى أنه مثل الوصف، وأن الوصف يجب أن يتأخر عن الموصوف نعم كما سبق أن ذكرنا.

وقد نص النحويون: على أن الموصوف لا يجوز إضافته إلى الصفة هذا هو القياس، القياس أنه لا يجوز إضافة الموصوف إلى

صفته، فكيف توجبون علينا وجهاً وأنتم تقولون في مكان آخر أنه لا يجوز، صحيح أنه ليس وصفاً لكنه مثل الوصف، فيقول يرده النظر، والمقصود بالنظر: هنا القياس النحوي.

أما قوله: ويرده قولهم -يعني يرد على البصريين- قولهم -يعني قول العرب- (هذا يحي عينانُ)، هذا مبتدأ، ويحي خبر، وعينانُ هذه لقب، وقد سمي بذلك لكبر عينه، وهو لقب وجاء به هنا مرفوعاً، وهذا وجه يخالف الوجه الذي قال البصريون إنه واجب، يعني مادام جاء عندنا مرفوعاً في كلام العرب فإن كلام البصريين مردود بما ورد عن العرب، ولم يرد فيه شعر حتى نقول إنه ضرورة شعرية؛ بل ورد في كلام منثور إذنً: نقول إن إلزام البصريين لنا بالإضافة مردود من ناحيتين:

١. من ناحية القياس النحوي، لأنهم لا يجيزون إضافة الموصوف إلى صفته، واللقب هنا مثل الصفة، فكيف تلزمونا بشيء هو ممنوع عندكم في مكان آخر.

٢. السماع، لأنه سمع من العرب أنهم يقولون: (هذا يحي عينانُ) فيجعلون كلمة عينان مرفوعة مع أنها لقب؛ وهذا خلاف ما رآه البصريون من لزوم إضافة الأول إلى الثاني.

الحلقة (٣٠)

٢- العَلَم الجِنسِي

العَلَم الشخصي: وقد انتهينا من كل ما يتعلق بالعلم الشخصي، وبعض الأحكام التي تنطبق على العلم الشخصي تنطبق أيضا على العَلَم الجِنسي، ولذلك سمي (عَلَما) وإن كان في الحقيقة ليس تعريفه مثل تعريف العلم الشخصي من حيث القوة، فإنه في مرتبة أقل بل هو شبيه بالنكرة نوعاً ما لأن العلم الجنسي يعُم ولا يخص.

تعريفه: يقول المصنف أعني ابن هشام رحمه الله: (هو الذي يُعيِّنُ مسماه تعييناً ليس مطلقاً) مثلما قال في العلم الشخصي، ولكن تعيين (الـ) الجنسية؛ أي: تعيين ما دخلت عليه (الـ) الجنسية أو الحضورية، وسيتم تفسيرها لا حقاً.

فلو استمعت إلى قولك (محمد) فهو عَلَم على شخص بعينه فيعيّنه تعيينا مطلقا، لكنك لما تقول عن أسد من الأسود، (هذا أسامة مقبلا) لأنه يطلق أحياناً لفظ أسامة على الأسد، فإذا قلت هذا أسامة فلا تقصد به أسدا بعينه، بل تقصد به واحدا من جنس الأسود، كما أنك إذا قلت: (جاء الرجل) فإنه لا يقصد واحد من هذا الجنس بعينه، وإنما يقصد أي رجل، واحد من الرجال لكنه معرف بـ (الـ)، فحين تقول جاء الرجل مثل قولك جاء أسامة، فأنت تقصد بأسامة هذا ليس علماً من أعلام الإنس مثلا كأسامة بن زيد، وإنما تقصد بأسامة هذا أسدا، فهل تقصد به **الأسد ذا الرقم** (٣٠٠) في حديقة الحيوانات في الرياض على سبيل المثال؟ لا، بل تقصد حينما تقول جاء أسامة وأنت تقصد أسداً؛ تقصد واحداً من هذا الجنس، فهو عام من جانب ومعرفة من جانب آخر، عامّ من الناحية المعنوية و(معرفة) من الناحية اللفظية، وسيتبين ذلك إن شاء الله تعالى.

فإذن مرة أخرى: قال الله سبحانه وتعالى {اليوم أكملت لكم دينكم} اليوم يعني هذا اليوم و(الـ) في اليوم هذا في هذه الكلمة يسمونها (أل) الحضورية، ولما تقول هذا أسامة مقبلاً فكأنك قلت هذا الرجل مقبلاً، وحينما تقول هذا الرجل فإنك لا تقصد رجلاً بعينه وإنما تقصد واحداً من جنس الرجال، كما أنك تقول حينما تقول ذلك بالنسبة للأسد إنما تقصد واحدا من هذا الجنس، وليس أسداً بعينه، فهو لا يُعيِّنُ تعييناً مطلقاً وإنما يُعيِّن كما تُعين (أل) الجنسية أو (أل) الحضورية، فـ(أل) الجنسية في نحو قولك (جاء الرجل)، و(أل) الحضورية في نحو قول الله تعالى { الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ } يعني هذا اليوم الحاضر.

حينما قلنا إنه لا يُعيِّن مسماه تعيينا مطلقا، فما الذي جاء به في باب العَلَم؟ ونحن قد قلنا إن العلم الشخصي يُعيِن مسماه

تعيينا مطلقاً، يعني يحدده ويحصره، وهذا لا يُحدِد فما الذي جاء به؟

هو جاء من الناحية اللفظية لأن العلم الجنسي يعامل من الناحية اللفظية مُعاملة العلم الشخصي، ألا تعلمون أن النكرة لا يجوز الابتداء بها، وهذا مع أنه من الناحية المعنوية كالنكرة لكن مع ذلك يجوز الابتداء به، معناه أنه مثل العلم الشخصي، فحينما تقول محمدٌ موجودٌ تقول أيضاً أسامة مقبلٌ، وأنت تقصد بأسامة أسداً من الأسود لا أسداً بعينه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لمّا مثلنا بهذا المثال فقلنا (أسامة) ولم نُنون (أسامة) مع أن هذه الكلمة لو لم تكن علما مثل كلمة (مُسلمة) (جاءت مسلمة) هذه في آخرها تاء فنوناها، فلماذا لم ننون كلمة أسامة لمّا قلنا (أسامة مقبلٌ)؟

قال: لأنها علم، طيب.. وإذا كان؟ قال علم هنا مؤنث تأنيثاً لفظياً، إذن أخذ حكم الممنوع من الصرف، لأن العلم إذا اجتمعت فيه علتان: العلمية والتأنيث يمنع من الصرف، فكما أنك تقول (فاطمةُ موجودةٌ) فلا تنونها، فكذلك تقول (أسامةُ موجودٌ) فلا تنونه، أيضا تستطيع أن تقول (هذا أسامةُ مقبلاً)، فمقبلاً حال، من صاحبه؟ أسامة، فلو لم يكن علما لما جاز مجيء الحال منه، لأن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، فقلنا إنه يجوز الابتداء به، وقلنا إنه يجيء الحال منه وقلنا إنه يمنع من الصرف لكنه من الناحية المعنوية ليس كالعلم الشخصي، فإنه ليس خاصاً بأسد معين مثلا، وإنما هو عام في كل من يَصلح عليه أن يكون أسدا، فلما تقول (هذا أسامة) لا تعني به أسدا بعينه بل تعني به وجود أسد من الأسود، يعني من هذا الجنس، وهذا هو المراد بالعلم الجنسي، وهذا الذي يفترق به عن العلم الشخصي.

فالعلم الشخصي يُعيِن مسماه تعيينا مطلقا، يحُده، يحصرُه، يحدده، تقول جاء محمد، فهنا تَعيَّن وصار واحداً، ولما تقول جاء أسامة لا تقصد أسدا له رقم معين وصفة معينة، بل تقصد واحدا من الأسود، لكنه يشبه العلم الشخصي في الأحكام اللفظية، فإنه يُمنع من الصرف، ويَجيء منه الحال، ويُبتدأ به، ونحو ذلك من الأشياء اللفظية.

وبالمناسبة فكلمة (أسامة) علم جنسي لواحد من الأسود، (ثُعالة) لواحد من الثعالب فهو علم جنسي لواحد من الثعالب، (ذؤالةُ) لواحد من الذئاب، (أم عِرِيَطْ) جاء في أولها أم فيمكن أن يكون فيها أنواع العلم الشخصي التي هي الاسم والكنية واللقب، وكذلك يقال فيه مثلاً (أبو جَعْدَة) للذئب، و(أم عِرْيَطْ) للعقرب و(بنات أوبر) لنوع من النبات، و(ابن آوى) لنوع من الثعالب وهكذا.

فعندما تقول (أسامة أجرأ من ثعالة) فأسامة مبتدأ، وجاز الابتداء به، لأن فيه تعريفاً من الناحية العلمية فهو علم جنسي، وإلا لما جاز الابتداء به، لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يجوز الابتداء بالنكرة إلا في مواضع محددة، أوصلها النحويون وأوصلها بعضهم إلى أكثر من ثلاثين نوعاً، وقد حددها ابن مالك في قوله:

و لا يجوز الابتداء بالنكرة　　ما لم تفِد (كعِنْد زَيْدٍ نمرة)

و هلْ فتى فيكُمْ فَمَا خِلٌّ لنا　　و رَجُلٌ من الكرام عندنا

و رَغْبَةٌ في الخير خيْرٌ و (عَمَل　　بِر يَزينُ) و لْيُقَسْ بما لَمْ يُقَل

وذكر بعض الأنواع وقال قيسوا عليها ما أشبهها، لكن في كلمة أسامة لا يوجد مسوّغ من المسوغات التي ذكرها ابن مالك أو غيره، ومع ذلك جاز الابتداء به، فعرفنا أنه معرفة بالعَلَمية، وحين نقول هذا (أسامة مقبلاً) الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد جاءت الحال هنا وصاحبها كلمة (أسامة)، ولو لم يكن أسامة علما لما جاز أن يكون صاحباً لهذه الحال، وكذلك كما ذكرنا قبل قليل أنه يمنع من الصرف لوجود علتين: ١/ العلمية، ٢/ كونه مختوما بتاء التأنيث، وقد يكون على وزن الفعل مثل (أوبر) أو غيره من هذه الأشياء التي توجب أن نمنعه من الصرف.

فهذه مقدمة كان لابد منها لبيان الفرق بين العلم الشخصي والعلم الجنسي، وقد ذكرت لكم بداية الأمر أن العلم الشخصي والعلم الجنسي تشترك في الأحكام اللفظية: (كالمنع من الصرف، وجواز مجيء الحال منه، وفي الابتداء به).

فما مسمى هذا العلَم الجنسي؟ هل هو مثل ذاك؟ يعني أولو العلم هل يمكن يطلق عليهم العَلَم الجنسي. أو لا يمكن؟

الجواب: أن الغالب أن لا يطلق عليهم، يعني (أولو العِلم) لا يُطلق عليهم العَلم الجنسي، وإنما هو في الغالب خاص بما لا يعقل، أو بما لا يؤلف، ولذلك أطلقوه على السباع وعلى بعض أنواع الحشرات، فقالوا في: (أسامة) اسم للأسد والأسد لا يؤلف، و(ثعالة) علَم للثعلب والثعلب لا يؤلف، و(أبو جعدة) قالوه للذئب والذئب لا يؤلف، و(أم عريط) قالوها للعقرب والعقرب لا تؤلف، و(بنات أوبر) نوع من النبات والنبات لا يؤلف، و(ابن آوى) لنوع من الثعالب وهو أيضا من الأنواع التي لا تؤلف، إذن الغالب في مسمى العلم الجنسي أن يكون لما لا يؤلف.

سؤال: هل يمكن في العلم الجنسي أن يأتي لما يؤلف؟

الجواب: نعم، ولكنه قليل جداً، قالوا: (هَيّان بن بَيّان) لمجهول العين والنسب، فمثلا رأيت شخصا أنت لا تعرفه ولا أحد من الموجودين يعرفه، فقالوا من هذا أو سُئلت من هذا؟ فقلت: (هيّان بن بيّان) ما هذا؟ قال هذا علَم جنسي وأردتَ به مجهول العين، لأن ذاته وعينه لا تدري من هو، ومجهول النسب فلا تعرف أسرته ولا نسبه ولا قبيلته ولا أصله، فإنك تقول (هيان بن بيان)، أو تقول: (فعل ذلك هيان بن بيان)، فهو شخص مجهول في اسمه ومجهول نسبه ومجهول ذاته، فذاته غير معروف، وحين تقول فعل ذلك (هيانُ بن بيانَ) فما الذي يتبادر إليك من هذا الكلام؟

أما قوله (هيّان) فإنه مختوم بالألف والنون، وقد جاء ممنوعا من الصرف، وحين أسألك لماذا منعته من الصرف؟ ما الصرف الذي مُنع عنه؟ هذا جاء مضموماً بدون تنوين، هذا هو الممنوع من الصرف، لكن لماذا منعته من الصرف؟ كما ما تمنع كلمة عثمان من الصرف، وما الذي يمنع كلمة عثمان من الصرف؟ يمنعها من الصرف العلمية وزيادة ألف ونون، وكذلك هيان هنا ممنوعة من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ما إعراب كلمة (بيّانَ)؟ إعرابها مضاف إليه، والمضاف إليه ما حقه؟ حقه أن يكون مجرورا و(بيّانَ) هنا مجرور وعليها فتحة، وذلك لأن الممنوع من الصرف يجر بالفتحة.

فالقصد أن الأعلام الجنسية تعامل من الناحية اللفظية معاملة الأعلام الشخصية، فإذا اجتمع فيها علتان كأن تكون على وزن الفعل، أو مختومة بعلامة تأنيث، أو فيها علامة تأنيث أخرى مثل الألف الممدودة، أو الألف المقصورة، أو نحو ذلك، فإنها تمنع من الصرف، ويكون سبب منعها من الصرف علتان؛ إحداهما العلمية، وقد وضح هذا في قولك (نظرتُ إلى هيّانَ بنِ بيّانَ) كما ترى إن كلمة هيّان وكلمة بيّان كلاهما مجرورتان بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنهما ممنوعتان من الصرف.

إذن: مسمى العلم الجنسي الغالب أن يكون مما لا يؤلف كالحيوانات والسباع والحشرات، مثلا في الخيول في الغالب لا يسمون به العلم الجنسي لأنه مما يؤلف، ولذلك سمَّو به من الأعلام الشخصية كما كنا نتحدث عن العلم الشخصي.

هل أُطلق العلم الجنسي على نوع من الخيول؟ قال: نعم يقال للفرس (أبي المَضَاء)، وذلك لأي فرس، ليس فرسا بعينه، لكن لو صار فرسا محددا لشخص معين فإنه يطلق عليه من الأعلام الشخصية، أما هذا فهو لواحد من أنواع الأفراس وليس لفرس بعينها، والفرس مؤنث، فحينما تقصد مجرد واحدة فإنك تسميها بـ (أبي المَضَاء)، وكذلك الأحمق من حقه أن يسمى بعلم شخصي لأنه من ذوي العلم، وهو نوع مما يسمى به العلم الشخصي، ولكنهم أيضا استعملوا للأحمق مثل ما يشبه اللقب له، أو الصفة، لكن ليس لواحد من الحمقى بعينه، بل لأي واحد من الحمقى، فأي واحد أحمق يقال له (أبو الدغفاء).

إذن: الأصل في العلم الجنسي أن يطلق على أعيان ما لا يؤلف، وقليل منه يطلق على أعيان ما يؤلف، وقد ذكرنا من أنواع

العلم الشخصي الذي يؤلف (هيان بن بيان)، وهو لواحد من الناس لكن هذا الواحد مجهول العين والنسب، ولكن ليس لواحد بعينه ولكن يصلح لكل شخص مجهول الاسم والنسب يقال فيه (هيان بن بيان)، وأيضا يقال للفرس، لكل واحد من الأفراس، يقال له (أبو المضاء)، ويقال لكل واحد من الحُمْق (أبو الدغفاء) هذه نوعان.

وهناك نوع ثالث أن العلم الجنسي قد يطلق على أمور معنوية، ولما تحدثنا عن العلم الشخصي جعلنا مسماه نوعين فقط، فالنوعان الذين ذكرناهما هناك جاءا هنا معنا وهو في القسم الثاني من هذه الأقسام، وهو أعيان ما يؤلف فقلنا إن (هيان بن بيان) لمجهول النسب، وأبو المضاء يقال للفرس، وأبو الدغفاء يقال للأحمق، أما (ذوي العِلْم) فلا يأتون هنا، لذلك هم فقط في العَلَم الشخصي، وهم محدودون هناك وغير محدودين هنا، سواء في الصنف الذي قلنا أنه أعيان ما يؤلف، أو أعيان ما يؤلف، هناك محدود وهنا غير محدود.

بقي النوع الثالث الذي ليس موجودا في العلم الشخصي وهو أمور معنوية، فهي ليست ذوات أو مسميات حقيقية وإنما هي أمور معنوية، وهناك فرق بين الذات والمعنى، فالذات: هو الشيء المحسوس أما المعنى: فهو شيء غير محسوس وإنما هو مفهوم، وقالوا من ذلك: أنهم أطلقوا كلمة (سبحان) وأرادوا بها التسبيح، والتسبيح أمر معنوي، إذن: هذه كلمة أطلقت وتسمى بالعَلَم الجنسي وهي خاصة بأمر معنوي، أيضاً قالوا: (كَيْسَان) والمقصود به الغدر، فقد يقال هذا غدر وقد يقال مكانه كيسان، فحينما تقول كيسان فإنه سيصير مختوما بالألف والنون وتمنعه من الصرف للعلمية الجنسية وزيادة الألف والنون، أيضا يأتي مما يدل على العلم الجنسي ألفاظ على وزن فَعَال ولكن هذه الألفاظ تبنى على الكسر فيقولون: (يَسار) وهو مبني على الكسر، ويريدون به اليُسْر والميسرة، ويقولون (فَجَار) ويريدون به الفُجور أو الفَجْرة الواحدة، فإذن: هذه مصادر، والمصادر أمور معنوية، وكذلك يقال للبِرْ يقال له (بَرَّة)، فيمنع من الصرف أيضا للعلمية الجنسية ولكونه مختوما بالتاء، فيكون فيه العلمية والتأنيث اللفظي؛ لأن المصدر الأصل مُذكر وهو (البِر)